المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــاريـر

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعـيـة لـ :

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
- وزارة العدل
- الأمانة العامة للحكومة
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
- المحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

محتوى التقرير

1- التقديم العام

2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد الوزير

3- وزارة العدل

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- الجواب الكتابي

4- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير

5 - الوزار ة المتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير

6- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- الجواب الكتابي

7- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

8- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقة تقنية

- **رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

  السيد عبد السلام بلقشور

- **مقرر اللجنة:**

  السيد امبارك السباعي

- **تاريخ التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية: فاتح يونيو 2017**

- **عدد الاجتماعات:** 8

- **عدد ساعات العمل: 19 ساعة و 45 دقيقة**

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:**

  السيد يونس فيرانو: (رئيس مصلحة اللجنة)

  - **السيد سعيد بوجغاض**
  - **السيدة خديجة بومالك: كتابة اللجنة.**

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي :

- ❖ وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ❖ وزارة العدل؛
- ❖ الأمانة العامة للحكومة؛
- ❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- ❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية؛
- ❖ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- ❖ المحاكم المالية.

ويأتي هذا مشروع القانون المالي في سياق سياسي ومؤسساتي متميز، إذ يعتبر أول مشروع في إطار الولاية الحكومية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، وعلى إثر ذلك تقدم السيدات والسادة المستشارون للسادة الوزراء بالتهنئة بالثقة المولوية الغالية لقاء تعيينهم على رأس قطاعات هامة وإستراتيجية.

ولقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 18 ماي إلى فاتح يونيو 2017، في إطار الالتئام في ثمان اجتماعات، واستغرقت زهاء 19 ساعة و45 دقيقة من ساعات العمل الطوال، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة والملاحظون على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامة القطاعات، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة المستشارين

على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد إبراز خصوصية المجلس على مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود في السياق ذاته أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد الخليفة الأول لرئيس اللجنة الذي أدار الاجتماعات، نيابة عن السيد رئيس اللجنة، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء يطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2017.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان مناسبة لإبراز التطور التاريخي للمأسسة الوطنية لحقوق الإنسان من داخل الجهاز التنفيذي، والتي أصبحت في ظل الهندسة الحكومية الحالية مرتبطة بوزارة للدولة بدل المندوبية الوزارية، ودعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين إلى تعزيز التنسيق البين- حكومي على المستوى الحقوقي، للوفاء بالتزامات بلادنا إزاء المنظمات الدولية، ولتحقيق مزيد من الإشعاع للطفرة الحقوقية المغربية، وأيضا إلى مواءمة الترسانة القانونية مع المواثيق الدولية، وإشراك المؤسسة البرلمانية في جميع الاستحقاقات الحقوقية الدولية، والتعاطي الحقوقي مع الاحتجاجات الاجتماعية السلمية.

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، إذ تم التوقف مطولا عند مسار الإصلاح في كافة محدداته وتوجهاته، كما طرحت جملة من الملاحظات والاقتراحات المتمثلة في تدعيم وتعزيز استقلالية السلطة

القضائية، ومراجعة وتحيين السياسة الجنائية الوطنية، وتحديث المنظومة التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وترسيخ الفعالية في الإدارة القضائية، والاسهام في إشاعة مناخ الأعمال والاستثمار، والاستمرار في تأهيل وعصرنة الإدارة القضائية، توخيا لتحقيق متطلبات الشفافية، والسرعة في الأداء، والجودة في المنتوج القضائي، وأجمعت المداخلات على ضرورة إيجاد حلول آنية لإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام أو الخاص، مع العمل على مراجعة المادة 8 مكرر من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 كما عدلها مجلس النواب، لأنها تتضمن مقتضى غير قانوني يتعلق بمنع الحجز القضائي على ممتلكات الدولة عند امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية، واعتبروا أن هذه المادة ستتخذها الإدارة كأداة للتهرب والتملص من تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتها.

وشكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، وللتأكيد على ضرورة الإسراع بتنزيل الدستور، والتعجيل بإخراج القوانين المنظمة لمؤسسات وهيئات الحكامة، مع الإشارة إلى وجوب الانكباب على ورش تحيين المنظومة القانونية الوطنية على ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية، والمواثيق الدولية، ثم إحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون، في إطار مناقشتهم لقطاع العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إلى مختلف المحددات القانونية والمؤسساتية التي من شأنها تعزيز العمل التشريعي والرقابي والدبلوماسي للمؤسسة البرلمانية، عبر إعمال آليات التنسيق الفعال المبني على استقلالية السلط، وكذا الرفع من الدينامية بغية تنزيل مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، للوصول إلى مجتمع مدني قوي وفعال وشفاف ويعكس التعددية المجتمعية.

وارتباطا بقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، فقد حظي بدوره بنقاش مفصل انصب على محاور وأهداف الإستراتيجية الرامية إلى عصرنة وتأهيل الإدارة المغربية، التي تأتي استجابة للتوجيهات الملكية السامية الورادة في الخطاب الافتتاحي للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، بحيث تمت المطالبة بجعل الإدارة أداة للخدمة الفعالة للمواطن، وتبسيط المساطر الإدارية، مع تثمين الموارد

البشرية، وإرساء أسس الحكامة الجيدة، وإقرار مبدأ حركية الموظفين وفق معايير عادلة تراعي المعطى الاجتماعي، مع إعادة النظر في كيفيات تفعيل التوقيت المستمر، واحترام حق الإضراب.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدراة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش المستفيض حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية، مع التذكير بما تعرفة المنظومة السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، والتغذية، والأمن، وعدم تجديد كثير من مكونات البنية التحتية السجنية، ومحدودية الإمكانات البشرية والمالية، وعلى إثر ذلك تم طرح مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين الأوضاع وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، بغاية أن تكون المنظومة السجنة مرآة تعكس تطور المشهد الحقوقي ببلادنا.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في المرافق العمومية الوطنية، مع اقتراح مراجعة شاملة لمدونة المحاكم المالية تماشيا مع الأهداف الدستورية المسطرة في هذا الصدد.

وتجدون في صلب هذا التقرير العروض التقديمية للسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في الاجتماع المنعقد بتاريخ فاتح يونيو 2017، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2017، وفق النتائج التالية:

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	6	1	1	8
	ميزانية الاستثمار	6	1	1	8
	الميزانية برمتها	6	1	1	8
وزارة العدل	ميزانية التسيير	6	1	1	8
	ميزانية الاستثمار	6	1	1	8
	الميزانية برمتها	6	1	1	8
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	6	1	1	8
	ميزانية الاستثمار	6	1	1	8
	الميزانية برمتها	6	1	1	8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	ميزانية التسيير	6	1	1	8
	ميزانية الاستثمار	6	1	1	8
	الميزانية برمتها	6	1	1	8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	ميزانية التسيير	7	1	2	10
	ميزانية الاستثمار	7	1	2	10
	الميزانية برمتها	7	1	2	10
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	7	1	2	10
	ميزانية الاستثمار	7	1	2	10
	الميزانية برمتها	7	1	2	10
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	الإجماع	-	-	10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	-	-	10
	الميزانية برمتها	الإجماع	-	-	10

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

= برسم السنة المالية 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في الاجتماع المنعقد بتاريخ 25 ماي 2017 برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، الذي تقدم بعرض مفصل أبرز من خلاله أن هذا القطاع أسند إليه مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، وأن المندوبية الوزارية تبوأت مكانة هامة بين المؤسسات الحقوقية، وتمكنت من تحقيق منجزات مهمة على صعيد تنسيق العمل الحكومي في مجال اختصاصها، لكنها بقيت تعرف محدودية على مستوى التنسيق البين - الوزاري في مستوياته العليا، وهو ما اقتضى إعادة النظر في مقاربة موضوع البنية المؤسساتية المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الحكومي، بالرقي بالمندوبية إلى وزارة دولة مكلفة بحقوق الانسان، مما سيسهم في ضمان التنسيق البين-وزاري، ودعم حقوق الإنسان في بلادنا، علما أن البرنامج الحكومي أكد على أن الحكومة عازمة على اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان.

واستعرض السيد الوزير مجريات جولة الاستعراض الدوري الشامل المقامة بجنيف بتاريخ 2ماي 2017، حيث أكد على أن المغرب يعمل جاهدا وبإرادة راسخة للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الأداء المؤسساتي بشأنهما، وقد قطع

في ذلك أشواطا هامة، لكن الإرادة منعقدة لدى جلالة الملك ثم الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكافة المكونات المعنية بتعاون بين جميع الاطراف من أجل النهوض بحقوق الإنسان في البلاد مسايرة للمضامين الدستورية والمعايير الدولية، وقد أشاد بالاهتمام المتزايد من طرف الدول بالتجربة الحقوقية بالمغرب، حيث بلغت عدد التوصيات المقدمة من طرف المتدخلين 244 توصية، وقرر الوفد المغربي تأجيل تقديم الموقف النهائي منها إلى غاية الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان، لتعطى الانطلاقة للمشاورات وعقد الاجتماعات مع السيدات والسادة الوزراء والقطاعات الحكومية، وذلك للنظر في التوصيات المقدمة ودراستها بما تستحقه من العناية اللازمة واتخاذ القرارات النهائية المعنية في شأنها.

وقدم السيد وزير الدولة إستراتيجية عمل الوزارة التي تهم اعتماد التخطيط الإستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، وإعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، واعتماد الحوار والشراكة مع الفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان، وتعزيز وتقوية التفاعل مع الفاعلين الدوليين والإقليميين، خاصة لما تعرفه بلادنا من حركية في مجال الرقي بحقوق الإنسان، وكذا الصورة الحقوقية التي يتم التسويق لها في المحافل الدولية.

وأشار إلى أن الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدولة برسم السنة المالية 2017 تبلغ مقدارها 35.671.000 درهم، وتتوزع كالآتي:

❖ ميزانية التسيير:

- الموظفون: 11.596.000 درهم؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 14.475.000درهم.

❖ ميزانية الاستثمار: 9.600.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم عن إشادتهم القوية بالتطورات والمكتسبات الحقوقية الوطنية، التي تدل على انخراط المغرب القوي في الدينامية الكونية الرامية إلى تعزيز الحقوق والحريات كما هي متعارف عليها دوليا.

وفي هذا السياق، أبرزت المداخلات التطور التاريخي للمأسسة الوطنية لحقوق الإنسان من داخل الإطار الحكومي، والتي أصبحت في ظل الهندسة الحكومية الحالية مرتبطة بوزارة للدولة، مع ما يتميز به هذا القطاع من خاصية الامتداد الأفقي لكونه يتقاطع من حيث المهام والمسؤوليات مع جميع الفاعلين الحكوميين بالنظر إلى الطابع الشمولي والتعدد المجالي للحقوق والحريات المرسخة دستوريا، وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى الثورة الحقوقية القائمة دستوريا، إذ يشكل بحق وثيقة حقوقية بامتياز، على اعتبار العدد الهائل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة والبيئية المرسخة في المتن الدستوري، والتي تظل بحاجة إلى مواكبة وتتبع وتنسيق من الوزارة لضمان تفعيلها مجتمعيا.

وأكدت بعض المداخلات على أنه يتعين ترسيخ ثقافة الحقوق والحريات داخل البنية المجتمعية، لتسهم في البناء القويم للمواطنة وتعزيز روح الانتماء، وذلك على أساس إستراتيجية وطنية تنهل من التراكمات المحققة والتطلعات المأمولة، فتسهم عندئذ في تقوية النسيج المجتمعي من خلال ترسيخ مفهوم العدالة الحقوقية، كما دعا بعض السيدات والسادة المستشارين إلى الإسراع في استكمال

ورش ملاءمة الترسانة التشريعية الوطنية مع المواثيق الدولية المصادق عليها وطنيا.

وفي سياق آخر، اعتبرت بعض المداخلات أن المتابعة الجنائية في حالة اعتقال للمدونين على صفحات التواصل الاجتماعي على أساس قانون الإرهاب يتنافى مع الحق في التعبير، ثم أشارت إلى أن الإعفاءات من المهام التي طالت بعض العاملين في الوظيفة العمومية تتسم بالتعسف الإداري لانتفاء التعليل الإداري، وإلى ضرورة تحلي المسؤولين الحكوميين بواجب الحياد والتحفظ اتجاه الخلافات الداخلية للمؤسسات الحزبية والنقابية.

كما تقدم السيدات والسادة المستشارون باقتراحات تروم الإسهام في تعزيز المكتسبات والتراكمات الحاصلة في المسار الحقوقي الوطني، ويتجلى أبرزها في:

- التعاطي الحقوقي مع الاحتجاجات والمظاهرات السلمية؛
- تنفيذ الدولة للأحكام الصادرة في مواجهتها، لما فيه من المحافظة على هيبة الدولة، وضمان حقوق المتقاضين؛
- إشراك البرلمان في جميع المحطات الحقوقية الإقليمية والقارية والدولية؛
- إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؛
- تطوير نطاق عمل المؤسسات الحقوقية الوطنية؛
- مواجهة جميع الظواهر المجتمعية الماسة بالفئات الهشة، لاسيما بالنساء والأطفال؛
- الاتجاه نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد وزير الدولة بالمداخلات القيمة والبناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تدعيم الصرح الحقوقي الوطني، وترسيخ قيم الحقوق والحريات داخل البنية المجتمعية الوطنية.

وأبرز أن إسناد مهمة حقوق الإنسان لوزارة الدولة يدل دلالة واضحة على الرفع من القيمة المؤسساتية لهذا القطاع الممتد أفقيا سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية، وهذا سيسمح بالدفاع والتنسيق والمواكبة الحقوقية للعمل الحقوقي من داخل المجالس الحكومية، وهو في حد ذاته انعكاس لتطور الإطار المؤسساتي الحقوقي الوطني، وأكد على أن المملكة المغربية في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان تتفاعل إيجابا مع جميع التوصيات الهادفة إلى تعزيز الأداء الحقوقي الوطني، باستثناء تلك التي تتعارض صراحة مع الثوابت والقيم الوطنية.

وأوضح أن المغرب حقق جملة من المكتسبات الحقوقية الهامة، من جملتها ضمان حرية الصحافة، والقضاء على الاختطاف القصري للأشخاص، وإعطاء الحق لكل من متابع ادعى التعذيب أن يقدم للخبرة القضائية في جميع مراحل الدعوى، وأن المتابعة القضائية للمدونين في إطار قانون الإرهاب لا ترتبط بالبلاغ، وإنما تخضع لسلطة النيابة العامة وقاضي التحقيق، ونوه، من جهة أخرى، بالتدبير الحقوقي للأمن للاحتجاجات السلمية، وأفاد أنه لم يتوصل بأي ملف حقوقي بشأن الإعفاء من المهام الذي طال بعض العاملين في الوظفية العمومية، ولا يتوفر على معطيات دقيقة، وأن السيد وزير التعليم صرح بأن الإعفاء طال عدد كبير من المسؤولين عن المهام وتم تسليط الضوء فقط على هذه الفئة دون الأخرى، وعموما أكد على أنه من وجهة نظرية فالإعفاء من المهام بسبب الانتماء يعد أمر ا مخالفا للقانون.

وأشار السيد وزير الدولة إلى أن التجمهر لا يتطلب أي تصريح، ولا يتأتى فضه بالقوة العمومية إلا إذا كان مسلحا، أو يمس بالأمن العمومي، وفق الشكليات المنصوص عليها قانونا، وأن إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي فيه مس بحق الحرية في العمل، ولكن يمكن إعادة صياغته من أجل الضبط بشكل يضمن الحرية النقابية والحرية في العمل معا، وأضاف أن إلغاء عقوبة الإعدام يظل نقاش مجتمعي، مع العلم أن حالات الإعدام في المنظومة الجنائية تسير في اتجاه التقليص.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

عرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين
بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2017

25 ماي 2017

محاور العرض

1. الرقي بالمندوبية إلى مستوى وزارة دولة مكلفة بحقوق الإنسان
2. عرض حول تقديم ومناقشة التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل
3. البرنامج العام لعمل وزارة الدولة في مجال حقوق الإنسان
4. أهداف برنامج عمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

1. الرقي بالمندوبية إلى مستوى وزارة دولة مكلفة بحقوق الإنسان

- تأسست المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بمقتضى المرسوم رقم 2.11.150 الصادر في 11 أبريل 2011.
- المهام:
  - إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛
  - اقتراح كل تدبير يهدف الى ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يكون المغرب طرفا فيها حيز التنفيذ؛
  - القيام بكل عمل، واتخاذ كل مبادرة من شأنها تعزيز التقيد بحقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية.

3

- ورغم أن المندوبية تمكنت من تحقيق منجزات مهمة على صعيد تنسيق العمل الحكومي في المجالات التي يعود الاختصاص إليها، لكنها بقيت تعرف محدودية على مستوى التنسيق البين وزاري في مستوياته العليا.

← وهو ما اقتضى إعادة النظر في مقاربة موضوع البنية المؤسساتية المعنية بحقوق الانسان على المستوى الحكومي بالرقي بالمندوبية الى وزارة دولة مكلفة بحقوق الإنسان مما سيسهم في:

- ضمان التنسيق البين وزاري على مستويات مختلفة خاصة منها المستوى الأعلى ؛
- دعم حقوق الإنسان في بلادنا خاصة عبر المهام التي أوكلها المرسوم المحدد لاختصاصات وزير الدولة حيث كلفه، علاوة على المهام التي يمكن أن يكلفه بها رئيس الحكومة، بمهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها؛
- كما أن البرنامج الحكومي أكد على أن الحكومة عازمة على اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان ما يقتضي بنية حكومية بإمكانيات أكبر وهو ما توفره وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

4

2. عرض حول تقديم ومناقشة التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

- شارك وفد وطني برئاسة وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في تقديم ومناقشة التقرير الوطني برسم هذه الآلية في جولتها الثالثة يوم 2 ماي 2017 والذي ضم ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

- استهل وزير الدولة جلسة تقديم التقرير الوطني بكلمة افتتاحية قدم من خلالها أهم المنجزات الوطنية برسم الفترة الممتدة ما بين 2012 و2017، حيث ذكر بمسار الإصلاحات المهيكلة وتطور الإطار المؤسساتي والتشريعي الوطني والتدابير المتخذة لتنفيذ السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بإعمال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، وتفاعل المملكة وتعاونها مع مختلف مكونات المنظومة الأممية لحقوق الانسان.(تجدون ضمن الوثائق المقدمة الى اللجنة نص تقرير المملكة).

5

- تميز الحوار التفاعلي بتعدد وفود الدول المتدخلة والتي بلغ عددها 105، مما يفسر الاهتمام البالغ الذي أولته هذه الدول لمسارات الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، والتي كانت محطة لإشادة وتنويه من طرف العديد من الدول المشاركة، فضلا عن تقديم بعض الدول لملاحظات تهم تطوير واقع حقوق الإنسان في بلادنا منها ما اكتسى طابع الوجاهة. إضافة الى تسجيل ملاحظات تتحكم فيها دوافع سياسية مسبقة من الوحدة الترابية أو ايديولوجية تمس النظام العام الأخلاقي الوطني.

- ركز رئيس الوفد في تعقيبه على التأكيد على أن المغرب يعمل جاهدا وبإرادة راسخة للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الأداء المؤسساتي بشأنهما، وقد قطع في ذلك أشواطا هامة دون ادعاء بلوغ منتهى الطريق، حيث أن الإرادة منعقدة لدى جلالة الملك والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكافة المكونات المعنية بتعاون بين جميع الأطراف من أجل النهوض بحقوق الإنسان في البلاد مسايرة للمضامين الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة مع وجود بعض الإكراهات التي تعود الى بعض المبادئ الدينية الراسخة في بلادنا التي يتوجب احترامها والالتزام بها احتراما للإرادة العامة للمواطنين مؤكدا أن المغرب يتقاسم قيم حقوق الإنسان مع المنتظم الدولي إلا في النزر اليسير من الأمور وبأن جهود المملكة متواصلة في مجال الرقي بواقع حقوق الإنسان. وقد تناول الكلمة بعد ذلك عدد من أعضاء الوفد للإجابة عن بعض الأسئلة القطاعية.

6

- وبالنظر الى كثرة التوصيات والتي بلغت 244 توصية، فقد قرر الوفد المغربي تأجيل تقديم الموقف النهائي منها الى غاية الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان التي من المقرر عقدها في شتنبر 2017، حيث من المنتظر أن يخضع التقرير الوطني الثالث للاعتماد النهائي من طرف مجلس حقوق الإنسان بعد مناقشته من قبل الدول المعنية ومنظمات المجتمع المدني الوطني والأجنبي؛ وسيحرص وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، في أقرب وقت ممكن، على اتخاذ كل التدابير التنسيقية وعقد اجتماعات تشاورية مع الوزراء والمسؤولين المعنيين والقطاعات الحكومية للنظر في التوصيات المقدمة ودراستها بما تستحقه من العناية اللازمة واتخاذ القرارات النهائية المتعينة في شأنها.

7

3. البرنامج العام لعمل وزارة الدولة في مجال حقوق الإنسان

تنفيذا لما تضمنه المحور الأول من البرنامج الحكومي 2017-2021، ولاسيما ما يتعلق منه **بصون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة، وتعزيز دور المجتمع المدني**، والذي تعهدت فيه الحكومة باتخاذ إجراءات تهم:

- **اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، خاصة من خلال تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان** والشروع في تنفيذها ابتداء من 2018؛
- تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف وفق مضامين **الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان** بما يتلاءم مع دستور البلاد والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها؛
- تعزيز الإطار القانوني والمساهمة في **تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان**؛

8

- دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع **الآليات الأممية لحقوق الإنسان**؛
- استكمال الانخراط في منظومة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية؛
- مواصلة جهود الدفاع عن حقوق الإنسان **ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة**؛
- تتبع مستوى الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- دعم جهود تعزيز ممارسة الحريات الأساسية

9

4. أهداف برنامج عمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

سيتضمن برنامج عمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان خمسة أهداف كبرى تهم:

أولا-اعتماد التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان:

- تحيين الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان كرؤية استراتيجية 2018-2021 لتأطير العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان؛
- تفعيل مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان؛
- تتبع إعمال خطة عمل متابعة التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

10

ثانيا-إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان :

- تعزيز تنسيق إعداد وتنفيذ تتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان من خلال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- المساهمة في ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- المساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان وأجرأة التدابير الواردة في الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

11

ثالثا- تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها :

- مواكبة تعزيز الإطار المؤسساتي المعني بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال تنفيذ المقتضيات الدستورية ذات الصلة بإحداث المؤسسات الدستورية المختصة؛
- مواكبة إحداث آليات الحماية والتظلم والانتصاف بموجب البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات الدولية؛
- تعزيز العمل الحكومي المتعلق بالتفاعل مع الشكايات والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

12

رابعا- اعتماد الحوار والشراكة مع الفاعلين الوطنيين المعنيين بحقوق الإنسان :

- تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- عقد شراكات وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة في إعداد وتقييم السياسة العمومية في مجال حقوق الإنسان (الخطة الوطنية)؛
- تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية، فيما يتعلق بالتوثيق والرصد وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان.

13

خامسا- تعزيز التعاون والتفاعل مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان:

- تقوية المشاركة الوطنية في المحافل الدولية والتعريف بالتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان؛
- المساهمة في الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة ولاسيما وحدتها الوطنية، من خلال التصدي للتوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من طرف خصوم الوحدة الترابية للمملكة؛
- تعزيز تفاعل المملكة مع الفاعلين الدوليين، ولاسيما منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- تعزيز تفاعل بلادنا مع الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان، ولاسيما المنظومات الأوربية والعربية والإسلامية والإفريقية لحقوق الإنسان؛
- تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية، ولاسيما على مستوى فتح حوارات وتقديم الردود والأجوبة بخصوص تقاريرها حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب؛
- تعزيز التعاون الثنائي مع الوزارات والمؤسسات المماثلة، وبالخصوص فيما يتعلق بتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى.

14

خلاصة :

ان ازدياد الاهتمام بحقوق الانسان وطنيا ودوليا يملي على الحكومة التزامات لا حدود لها من أجل تطوير المؤسسات وملاءمة التشريعات الوطنية وإدماج بُعد حقوق الانسان في السياسات العمومية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق وانخراط الجميع في الانضباط لمقتضى القانون خاصة القائمين على إنفاذ القانون، فضلا عما يتطلب ذلك من مواكبة لممثلي الأمة بكل أشكال الرقابة البرلمانية المعتمدة ويقظة المجتمع المدني وانخراطه المسؤول في الدينامية الحقوقية الوطنية، والمواكبة المنصفة والمتوازنة لوسائل الإعلام ... كل ذلك كفيل بأن يرفع من مستوى الأداء الحقوقي لبلادنا حفظا لكرامة الإنسان المغربي ودعما لحقوقه الثابتة في مستوياتها المختلفة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتنموية وغيرها.

وستعمل هذه الوزارة بالحماس المطلوب والالتزام الضروري على أن تكون دائما منفتحة ومتفاعلة مع الجميع، وهي لن تدخر جهدا في التصدي لكل الانتهاكات وإثارة الانتباه لكل التجاوزات.

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

شكرا على حسن تتبعكم

والسلام عليكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع الميزانية الفرعـية لوزارة العدل

= برسم السنة المالية 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 18ماي 2017، برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد أوجار وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله منجزات القطاع لسنة 2016، وآفاق العمل خلال سنة 2017، التي تندرج في إطار مواصلة التنزيل التشريعي والمؤسساتي لمضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، والهادفة إلى الارتقاء بمكانة ونجاعة أداء السلطة القضائية وفق ما هو معتمد نصيا في الدستور، وذلك في سياق ما تشهده الوزارة من تحول تاريخي يوازي التحول المؤسساتي التاريخي لبلادنا بإنشاء السلطة القضائية المستقلة، مع ما تتطلبه هذه المرحلة من ضرورة وضع تصور جديد لهيكلة الوزارة واختصاصاتها بما يتماشى واستقلال السلطة القضائية.

وفي هذا الصدد، أوضح السيد الوزير أن العمل الإستراتيجي للوزارة سيتسم بالاستمرارية في التفعيل الأمثل والتشاركي لمخرجات الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، في مرتكزاتها المتعلقة بدعم استقلالية السلطة القضائية، وتحديث الإدارة القضائية، وتعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، وتأهيل وتجويد المنظومة التشريعية، والمساهمة في تخليق الحياة العامة.

ومن مدخل هذه المرتكزات والدعامات البنيوية، أكد السيد الوزير على أن التعيين الحكومي تزامن مع تنصيب أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية،

والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، والحكومة من خلال وزارة العدل عازمة على توفير كل متطلبات المجلس المالية واللوجستيكية، وأيضا على دعم قيام سلطة قضائية مستقلة، وما يستلزم ذلك من إحداث هيئة مشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل تتولى مهمة التنسيق في مجال الإدارة القضائية بما يتماهى مع متطلبات الاستقلالية، كما ستعمل الوزارة على الإسهام في التنزيل الأمثل لمؤسسة النيابة العامة وفق مقتضيات القانونين التنظيمين المتعلقين بالسلطة القضائية، نظرا للأدوار الهامة التي تلعبها في مجال الدفاع عن الحق العام وحماية النظام العام وصيانة الحقوق.

وتماشيا مع متطلبات تحديث الإدارة القضائية، أشار السيد الوزير إلى أن العمل التشاركي مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية سينصب على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، وتسهيل الولوج إلى المحاكم، والارتقاء بفعالية الأداء القضائي، عن طريق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في أفق تحقيق "محكمة رقمية" تعتمد الإدارة الإلكترونية في الإجراءات والمساطر القضائية كخيار إستراتيجي، وهذا سيتأتى مرحليا انطلاقا من تعميم مكاتب الواجهة بالمحاكم، والاستمرار في قياس مؤشرات الأداء القضائي باستخدام الأنظمة المعدة لهذا الشأن، وتدعيم سياسة التطبيقات وفتح أبواب الولوج الإلكتروني إلى خدمات العدالة، وإعداد البنيات اللازمة التي تتيح إمكانية مواكبة الإجراءات المتضمنة في مشروعي المسطرة المدنية والجنائية.

وأوضح السيد الوزير، فيما يتسق بدور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، أن بلادنا تعرف دينامية حقوقية على جميع المستويات والأصعدة، انسجاما مع مضامين الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وتعبيرا من الوزارة على انخراطها المستمر في التوجه الحقوقي الوطني الرصين، فقد قامت بإعداد مشروعي

قانوني المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، وأدخلت عليهما عدة تعديلات عديدة تروم صيانة الحقوق والحريات.

وفي إطار تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية، أبرز السيد الوزير أن الإصلاح التشريعي للنصوص القانونية المنظمة لقطاع العدالة سينبني على ركائز أساسية تتجلى بالأساس في استكمال قيام المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومؤسسة النيابة العامة وفق منظور جديد، وتحقيق استقلالية وفعالية القضاء ونجاعته، من خلال اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر وتوحيدها بما يسهم في تقليص الاجال وتسريع وثيرة البت في القضايا، ومراجعة الإطار القانوني المنظم للمهام القانونية والقضائية، ومراجعة المنظومة التشريعية وتطوير الإجراءات الجنائية في مجال التجريم والعقاب، وإقرار آليات قانونية للتعويض عن الخطأ القضائي، وقد صرح بأن الوزارة ستعمد في مجال الإسهام في تخليق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في وسط الموظفين والمهن القضائية على الحرص على التنزيل الأمثل لمضامين الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتقوية اليات محاربة الفساد المالي، وتطوير آلية الرقم الأخضر المخصص للتبليغ عن الرشوة من خلال إحداث مركز للنداء، وتبسيط المساطر القانونية والقضائية، ومراقبة التزام الموظفين بالتصريح بالممتلكات، ووضع إطار جديد يؤطر مراقبة الأداء المهني عبر إحداث مفتشية عامة لوزارة العدل تعنى بالتفتيش الإداري والمالي للوزارة والمحاكم، والإشراف على معالجة الملفات التأديبية.

وتماشيا مع التوجهات الملكية الهادفة إلى تعزيز حضور المغرب في الساحة الإفريقية بعد عودة بلدنا إلى الحضن الإفريقي، أفاد السيد الوزير أنه دعا إلى إيلاء عناية خاصة للقارة الإفريقية في إطار التعاون الدولي، مع التفكير في إنشاء شراكات في مختلف مجالات العمل القضائي.

واتساقا بالمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، فقط صرح السيد الوزير أنه خصص له برسم السنة المالية 2017 ميزانية تتوزع على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - نفقات الموظفين والأعوان: 3.508.933.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 391.994.000 درهم؛
- ميزانية الاستثمار: 599.250.000درهم؛
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم: 400.000.000.000 درهم؛
- صندوق التكافل العائلي: 160.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تدل في محتواها على مواقفهم وآرائهم الرصينة إزاء المسار الإصلاحي الذي يسير عليه قطاع العدالة ببلادنا، تأكيدا منهم على أن القضاء المستقل والنزيه والناجع يعد المدخل القويم لقيام دولة القانون والحريات.

وقد استهلت جميع المداخلات بالتهنئة الصادقة للسيد محمد أوجار إزاء الثقة المولوية الغالية التي حظي بها بتعيينه وزيرا للعدل، متمنين له التوفيق والسداد في هذه المسؤولية الجسيمة، في سياق مرحلة تاريخية يطبعها الاستمرارية في تنزيل إصلاح العدالة من منظور فلسفة دستور 2011.

وقد تمحورت مداخلات السيدات والسادة المستشارون حول تدعيم وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، ومراجعة وتحيين السياسة الجنائية الوطنية، وتحديث المنظومة التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وترسيخ الفعالية في الإدارة

القضائية، والاسهام في إشاعة مناخ الأعمال والاستثمار، وإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام أو الخاص.

وعلى هذا الأساس، أبرز السيدات والسادة المستشارون أن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع العدل برسم السنة المالية 2017 يتزامن مع وضع اللبنة الأساس لقيام سلطة قضائية مستقلة، وذلك بعد التنصيب الملكي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتعيين الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، الذي ستؤول إليه مهمة الإشراف على النيابة العامة في 6 أكتوبر 2017، داعين إلى ضرورة تدبير هذه المرحلة التاريخية في حياة قضائنا الوطني بروح التعاون والمسؤولية حتى يتأتى رسم محددات العلاقة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إطار التدبير المشترك لمرفق العدالة بما يتماشى مع مبدأ الاستقلالية، فيصبح القضاء عندئذ متمتع واقعيا بجميع الضمانات القانونية والمؤسساتية التي تجعله في منأى عن أي تأثير، فلا يحتكم في النوازل القضائية إلا لسلطان القانون، ولما استقر في وجدانه من حقيقة قانونية، كما يتعين، على حد تعبيرهم، إخضاع الجهاز القضائي لمفهوم المساءلة وفق آليات لا تتنافى مع استقلاليته الدستورية، مع ضرورة الإسراع بإحداث هيئة مشتركة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية تتولى التنسيق في مجال الإدارة القضائية.

وأكدت المداخلات على راهنية مراجعة وتعديل السياسة الجنائية الوطنية، لتتماشى مع التوجهات الدستورية والمواثيق الدولية المصادق عليها، والممارسات الفضلى القائمة عالميا، بحكم أنه ينبغي إدماج العمل القضائي الزجري في صلب سياسة جنائية جديدة تعزز ضمانات المحاكمة العادلة، وتقر العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية، وتؤسس لترشيد استعمال الاعتقال الاحتياطي، وتعيد النظر إيجابيا في قواعد الحراسة النظرية، وتضع محددات معيارية لسلطة الملاءمة،

وتقعد لمزيد من القواعد التي تراعي الحدث الجانح، وهو ما من شأنه جعل السياسة الجنائية أداة وقائية للقضاء الفعال على الجريمة، ووسيلة لإعادة التأهيل والإصلاح.

وتماشيا مع متطلبات تحديث الترسانة القانونية المتسقة بقطاع العدالة، فقد طالبت كثير من المداخلات بالإسراع بإخراج جميع النصوص القانونية بما يساير فلسفة الإصلاح كما هي مؤطرة في الميثاق، لاسيما ما يهم:

- القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية؛
- القانون الجنائي؛
- المسطرة الجنائية؛
- المسطرة المدنية؛
- التنظيم القضائي.

وأوضحت بعض المداخلات أنه يتعين ترسيخ مزيد من الشفافية في المهن القضائية والقانونية، وتعزيز الفعالية على أداء الإدارة القضائية، والمضي قدما نحو بلورة ما يسمى بالمحكمة الإلكترونية، بما يضمن تسريع المساطر القضائية، وتوفير المناخ المناسب للإسهام في الدينامية الاستثمارية الوطنية، وفي سياق آخر، تم التأكيد على أن تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية يمثل ضمانة أساسية لدولة القانون، ويشكل الامتناع عن تنفيذها مسا بهيبة ومكانة السلطة القضائية، وهدرا لحقوق المتقاضين، وأجمعت المداخلات على ضرورة مراجعة المادة 8 مكرر من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 كما عدلها مجلس النواب، لأنها تتضمن مقتضى غير دستوري يتعلق بمنع الحجز القضائي على ممتلكات الدولة عند امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية، واعتبروا أن هذه المادة ستتخذها الإدارة كأداة للتهرب والتملص من تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتها.

وتعزيزا للرؤية الإصلاحية لقطاع العدالة ومنظومة الحقوق والحريات تقدم السيدات والسادة المستشارون بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- التعاطي الحقوقي مع الاحتجاجات الاجتماعية السلمية، وتعزيز دور مؤسسات الوساطة لترسيخ ثقة المواطن في أدائها؛
- إحداث محاكم اجتماعية متخصصة؛
- إحداث مجلس الدولة؛
- الرفع من عدد القضاة وضمان توزيعهم الترابي على الوجه الأنسب، تحقيقا لمبدأ الأمن القضائي؛
- بث الفعالية في نظام التبليغ ضمانا لحقوق المتقاضين؛
- إعادة النظر في المرسوم المتعلق بالزمن الافتراضي للدعاوى، لأنه يكون مانعا في بعض الأحايين يحول دون التمحيص المعمق للنوازل القضائية؛
- تيسير مساطر استفادة ذوي الحقوق من صندوق التكافل العائلي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

عبر السيد الوزير في مستهل مداخلته عن إشادته القوية بمضامين المداخلات، الدالة في عمقها على رغبة السيدات والسادة المستشارين في إنجاح المسار الإصلاحي لقطاع العدالة ببلادنا، إيمانا منهم بأن السلطة القضائية تعتبر صمام أمان دولة القانون والحريات.

وأكد السيد الوزير على أن التجربة المغربية في بعدها الحقوقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي تتميز بطابعها الاستثنائي، وتحظى بتقدير قوي من الفاعلين الدوليين، وهذا المسار الإصلاحي الشمولي طبعته سمة التوافق المجتمعي، الذي يعد العملة الصلبة لتحقيق كل النجاحات الاجتماعية المنتظرة، معتبرا أن إصلاح العدالة ببلادنا ليس وليد اللحظة، وإنما ينبني على أساس تراكمات تاريخية، يتعين استثمارها لإقرار نموذج قضائي وطني متميز.

وأبرز أن الوزارة بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية تنكب على إعداد التصور الملائم لاستكمال ورش استقلالية السلطة القضائية، من خلال وضع هيكلة جديدة والتحديد الدقيق لاختصاصات الوزارة، وملاءمة أدوارها مع القواعد المسطرة في القانونين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية، مع الاستفادة مما هو قائم عمليا في التجارب الدولية الفضلى، موضحا، من جانب آخر، أن الحكومة تبنت اختيار عدم سحب النصوص القانونية المودعة على أنظار مجلسي البرلمان، ومن هنا ينبغي تكثيف الجهود الجماعية لإقرار التوافق من أجل المصادقة عليها طبقا لقاعدة الأولويات في التنزيل، وأضاف أن المردودية القضائية القائمة على النجاعة تتسق بتأهيل الإدارة القضائية، وتطوير المهن القضائية والقانونية، وتحسين ظروف العمل والاستقبال، وأن الشفافية والتخليق باعتبارها أهم مطلب مجتمعي، تعتبر غاية تعمل أجهزة القطاع على ضمان احترامها بما يحفظ كرامة الفاعلين القضائيين.

وارتباطا بإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، وما أثير من نقاش برلماني حول التعديل الوارد على المادة 8 مكرر من مشروع قانون المالية 2017، أفاد السيد الوزير أن هذا الموضوع يحتاج إلى تداول معمق يفضي إلى إعداد نص قانوني متكامل يحفظ حقوق المتقاضين والإدارة على السواء، على اعتبار أن عديد من الدول أدرجت هذا المقتضى في قوانينها الوطنية.

وأبدى السيد الوزير استعداده للانفتاح المستمر على اللجنة، من خلال عقد اجتماعات موضوعاتية تهم مختلف الآليات التي ستسهم في الأجرأة العملية لمرتكزات الإصلاح.

وتجدون مرفقا بهذا التقرير الأجوبة الكتابية التفصيلية التي تقدم بها السيد الوزير ردا على مداخلات السيدات والسادة المستشارين.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

الوزير

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم

حضرات السيدات المستشارات المحترمات

حضرات السادة المستشارون المحترمون

نساء ورجال الإعلام المحترمين

حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن أحل ضيفا على لجنتكم الموقرة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، هذا المجلس الذي يعتبر منبرا تسمع منه أصوات ممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين في الغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، وممثلي المأجورين، اعتبارا لما تلعبه هذه الفئات من أدوار تنعكس بجلاء على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وأغتنمها مناسبة لتهنئتكم، حضرات السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين، على الثقة التي حظيتم بها لتمثيل منتخبيكم داخل هذا المجلس الموقر وتتمكنوا من أداء المهام المنوطة بكم؛ إذ لا يخفى ما يبذله ممثلو الجماعات المحلية، من جهود في التدبير اليومي لشؤون المواطنين وسهرهم على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة على المستوى المحلي، وهو أمر لا يمكن إلا أن يحظى بدعم وزارة العدل التي نعبر بهذه المناسبة عن استعدادها للانخراط في كل ما يمكن أن يسهل الحياة العامة للمواطنين ويسهم في تقريب الادارة القضائية منهم وتقديم أجود الخدمات القضائية لهم.

كما نثمن عاليا الدور الحيوي الذي تضطلع به النقابات في تمثيل الأجراء، والتعبير عن آمالهم، وترجمة همومهم، وايصالها إلى الجهات المعنية من أجل العمل على تلبية المشروع من مطالبهم، وإيفائهم حقوقهم ، ونحن ملتزمون في وزارة العدل بالعناية بشأن موظفي الوزارة (كتاب الضبط) والاجراء العاملين بها، التزاما يعكس ثقتنا في أداء هذه الفئات وإيماننا بدورها المتميز والفعال في تسيير قطاع العدل وتدبير شؤونه.

ومن جهة أخرى فنحن واعون بالدور الذي تقوم به الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب في دعم دور المقاولة المغربية في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع تطبيق سياسة تنموية للمقاولة، تتوخى خلق بيئة سليمة للاقتصاد المغربي من خلال دعم المبادرة الفردية، علاوة على إسهامها في ضمان إطار مقاولاتي واستثماري للمستثمرين الأجانب بالمغرب.

ونؤكد لكم بهذا الصدد التزام وزارة العدل بتجويد مناخ الاعمال لتسهيل الاستثمار الخاص باعتباره أحد روافع التنمية ومدخلا من مداخل خلق مناصب الشغل التي يتعين ايلاؤها المزيد من العناية والاهتمام.

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم لأقدم أمامكم الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم ميزانية سنة 2017 في إطار الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021 في دورتها الربيعية أبريل 2017.

وهي مناسبة لنستعرض أمامكم جهود وزارة العدل خلال سنة 2016 وآفاق عملها لسنة 2017 تنفيذا لما جاء في البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه مؤخرا ، والالتزامات التي وردت فيه، راجين استمرار دعمكم لهذه الجهود من أجل مواصلة تنفيذ ورش إصلاح منظومة العدالة تحت الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. ورش حدد ميثاق إصلاح منظومة العدالة أركانه ولعل أساسها وفي مقدمتها توطيد استقلال السلطة القضائية.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش وزارة العدل اليوم تحولا تاريخيا يوازي التحول المؤسساتي التاريخي لبلادنا بإنشاء السلطة القضائية المستقلة. وفِي هذا الإطار فإن جميع المسؤولين في الإدارة المركزية الحاضرين معنا اليوم معبؤون ومنكبون على وضع التصور الجديد لهيكلة الوزارة واختصاصاتها بما يتماشى واستقلال السلطة القضائية. فشغلنا الشاغل اليوم في الوزارة هو أساسا تقديم الدعم والمساندة للسلطة القضائية لتحقيق الهدف الأسمى لهذه السلطة المتمثل حسب مقتضيات الفصل 120 من الدستور في " تحقيق محاكمة عادلة وحكم يصدر داخل أجل معقول" فاختصاصاتنا وصلاحياتنا تنصب على خلق وتحقيق الظروف المواتية والمناخ الإيجابي لكي يشتغل القضاة في ظروف تمكنهم من تحقيق الرسالة السامية التي هم مكلفون بها.

حضرات السيدات والسادة سينصب تدخلي في إطار تقديم مشروع ميزانية وزارة العدل على ست محاور أساسية وهي :

أولا: دعم استقلال السلطة القضائية

ثانيا : تحديث الإدارة القضائية

ثالثا : تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة

رابعا : تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية

خامسا : المساهمة في تخليق الحياة العامة

سادسا: تقديم المعطيات الرقمية للموارد المالية والبشرية برسم سنة 2017

والأكيد أن ملاحظاتكم ومقترحاتكم ستكون مرشدا ومعينا لنا لمضاعفة الجهود وتطوير الأداء وتجاوز السلبيات و تعزيز المكتسبات من أجل النهوض أكثر بعدالة بلادنا، و تعزيز ثقة المواطن فيها ، و المساهمة في تجويد مناخ الاستثمار، ولعب دور محوري في التنمية ومرافقة كل الإصلاحات والأوراش الكبرى.

أولا : دعم استقلال السلطة القضائية

لقد تزامن تعيين الحكومة الحالية مع تنصيب أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا تنصيب الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض الذي ستؤول إليه رئاسة النيابة العامة بعد ستة شهر من تنصيب المجلس. (6 أكتوبر 2017).

وفي هذا الإطار و تطبيقا لأحكام المادة 118 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وفور تعيين جلالة الملك حفظه الله للرئيس المنتدب ولأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، شرعت الحكومة من خلال وزارة العدل بتقديم الدعم والمساندة لممارسة المجلس لمهامه الدستورية على الوجه المطلوب وذلك في انتظار رصد ميزانية مستقلة خاصة للمجلس ليمارس اختصاصه في استقلالية تامة عن باقي السلط وذلك ابتداء من السنة المالية المقبلة.

كما قامت وزارة العدل بعقد اجتماعات مع الرئيس المنتدب والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض تم الاتفاق فيها على توفير كل متطلبات المجلس على كل المستويات. حيث تم كراء وتجهيز بناية لإيواء مقر مؤقت للمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما أن الوزارة وبتنسيق مع الرئيس المنتدب والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصدد البحث لاقتناء بقعتين ستخصصان لبناء مقر دائم للمجلس وآخر لرئاسة النيابة العامة يليق بمقام وهيبة السلطة القضائية.

وفي هذا الإطار نؤكد على التزامنا بدعم ومساندة قيام سلطة قضائية مستقلة وعلى خلق جسور التعاون معها عبر هيئة مشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل تتولى التنسيق في مجال الإدارة القضائية، في احترام تام لمبدأ استقلال السلطة القضائية.

أما فيما يخص النيابة العامة وحيث أن القانونين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية قد أناطا بالوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئاسة هذه المؤسسة القضائية، ونظرا لحجم وطبيعة

المهام الملقاة على عاتقها كمؤسسة موكول إليها الدفاع عن الحق العام وحماية النظام العام وصيانة حقوق وحريات المواطنات والمواطنين فإن هذه الوزارة تعمل جاهدة على المساهمة في توفير التنزيل الأمثل لهذه المؤسسة من خلال وضع إطار

قانوني لتنظيم عملها وتحديد صلاحياتها بما يضمن قيامها بالدور المنوط لها وفق الإرادة الملكية السامية.

وفي هذا الإطار وحيث أن بلدنا يعيش هذا التحول التاريخي فإننا عازمون على بلورة تصور بمقاربة تشاركية مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة النيابة العامة وكذا مؤسستكم التشريعية الموقرة، تصور هاجسه هو دعم وصيانة الاستقلال التام للسلطة القضائية مع إعمال مبدأ تعاون السلط فيما بينها.

ثانيا: تحديث الإدارة القضائية

أما على مستوى تحديث الإدارة القضائية فسينصب عمل الوزارة، بتنسيق تام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، وتسهيل الولوج إلى المحاكم، والارتقاء بفعالية الأداء القضائي، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في أفق تحقيق "محكمة رقمية" تعتمد الإدارة الإلكترونية في الإجراءات والمساطر القضائية كخيار استراتيجي؛

وستعمل على تعميم مكاتب الواجهة بالمحاكم اعتمادا على تصور يقسم مكاتب المحكمة إلى مكاتب أمامية توفر خدمة استقبال نوعية ، وتشكل مدخلاً لانطلاق إجراءات العدالة، ومكاتب خلفية مخصصة للخدمات الداخلية المتمثلة في القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بتدبير الملفات والقضايا.

وستمكن تلك المكاتب من القيام بالإجراءات دون الحاجة إلى التنقل داخل فضاء المحكمة، من قبيل تلقي الطلبات، والتحقق من الوثائق، والتخزين الاحتياطي في انتظار استكمال الوثائق،

وتسجيل وتتبع الطلبات، والجواب على الطلبات في وقت معقول، ودفع المصاريف والرسوم القضائية، وتسليم نسخ من الأحكام وغيرها من الوثائق، وتسجيل الطعون، والقيام ببعض الإجراءات عن بُعد من خلال توفير خدمات عبر الإنترنت.

وستستمر الوزارة في قياس مؤشرات الأداء القضائي عبر الأنظمة المعدة لهذا الشأن وتجميع المعطيات والاحصائيات اللازمة لتمكين المجلس الأعلى للسلطة

القضائية من مراقبة سير النجاعة القضائية والحكامة الجيدة بالمحاكم تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة،

كما ستدعم الوزارة سياسة إعداد التطبيقيات وفتح أبواب الولوج الالكتروني إلى خدمات العدالة تمكينا للمعنيين وعموم المواطنين في ولوج سهل وناجع للمعلومة القانونية والقضائية والمرفقية الخاصة بقطاع العدل.

كما سيشمل التحديث إعداد البنيات اللازمة التي تمكن من مواكبة الإجراءات المسطرية التي يتضمنها مشروع المسطرة المدنية ومشروع المسطرة الجنائية اللذين ستتم إحالتهما على البرلمان في أقرب الآجال.

كما ستقوم الوزارة خلال هذه السنة بإعطاء الانطلاقة لمنصة الطلبات عبر الخط وهي الآلية التي ستمكن المتقاضين والمرتفقين من توجيه طلباتهم إلى المحكمة غبر الخط وتتبعها عبر نفس الوسيلة ومعالجتها والإشعار بالمآلات باستعمال التكنولوجية الحديثة، مع إمكانية سحب الوثائق عن بعد سواء عبر حساب إلكتروني أو في المحكمة القريبة أو القنصلية بالخارج.

كما أنه في إطار تسهيل الإدارة القضائية للتجار والمقاولات سيتم تمكين هذه الفئات من الحصول على مستخرج السجل التجاري عبر الخط أو المحكمة القريبة أو المركز الجهوي للاستثمار وكذا فتح المجال لإيداع القوائم التركيبة عبر الخط.

ثالثا: تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة

حضرات السيدات والسادة؛

يعيش المغرب في الآونة الأخيرة منعطفا هاما على مستوى تعزيز مجال الحقوق والحريات أملته مضامين دستور 2011 كوثيقة حقوقية هامة وكذا الانخراط الكامل للمملكة المغربية في المنظومة الحقوقية والقانونية الدولية وضرورة ملاءمتها مع التشريع الوطني علاوة على التوصيات الهامة التي أسفرها ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

هذا، ويعتبر كل من مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون المسطرة الجنائية من بين أهم مشاريع القوانين المعدة باعتبارهما المحرك الأساسي لمنظومة العدالة الجنائية وبالنظر لارتباطهما الوثيق بمجال حماية الحقوق والحريات ومكافحة

الجريمة وتحقيق أمن الأفراد والممتلكات....، حيث تضمن كل من مشروعي قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي مستجدات جد هامة في مجال الحقوق والحريات.

1.مستجدات مشروع قانون المسطرة الجنائية (معروض حاليا على الأمانة العامة للحكومة):

مست المراجعة ما يزيد على ثلاثمائة (300) مادة من بينها حوالي مائتي (200) مادة تم تعديلها بالتغيير أو التتميم و116 مادة جديدة أضيفت إلى القانون، تضمنت مجموعة من المستجدات الهامة، يمكن إجمالها في المحاور الآتية:

- تعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة؛

- مراجعة الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية؛
- وضع آليات لترشيد الاعتقال الاحتياطي الذي تظل نسبته مرتفعة رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار، حيث ظلت تتجاوز 40 % فمن مجموع الساكنة السجنية في مناسبات متعددة ؛
- وضع آليات للوقاية من التعذيب:
- تعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية:
- تعزيز حقوق الدفاع:
- العناية بالضحايا وحمايتهم في سائر مراحل الدعوى العمومية:
- تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأحداث.

2. مستجدات مشروع القانون الجنائي (معروض على مجلسكم الموقر).

تم من خلال هذا المشروع إقرار جرائم جديدة في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم الارتزاق وجرائم الاختفاء القسري .....):

- تجريم مجموعة من الجرائم في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة؛
- تعزيز مجال حماية المال العام والشفافية والنزاهة واستقلال القضاء؛

- إقرار العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية؛
- منح قاضي تطبيق العقوبات صلاحيات جديدة في مجال تنفيذ العقوبة والتدابير الوقائية....

هذا، وستسهر هذه الوزارة إلى غاية بداية أكتوبر من السنة بفعل استمرار رئاسة وزير العدل لجهاز النيابة العامة إلى حين تبعيتها لمؤسسة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، على اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية الحقوق والحريات وفق الصلاحيات المخولة له في وضع والإشراف على تنفيذ السياسة الجنائية في كافة المجالات التي تعنى بها هذه الأخيرة ومواكبة عمل النيابة العامة بهذا الشأن.

رابعا: تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية

السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تنتظرنا خلال السنة الجارية رزنامة تشريعية هامة ترتبط بالشروع في تنفيذ البرنامج الحكومي بشأن الولاية التشريعية العاشرة 2017 – 2021 بما يمكن من استكمال قيام المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة النيابة العامة وفق منظور جديد، ويحقق استقلالية وفعالية القضاء ونجاعته من خلال اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر والإجراءات وتوحيدها بما يسهم في تقليص الآجال وتسريع وتيرة البت في القضايا، ومراجعة الاطار القانوني المنظم للمهن القانونية والقضائية من أجل تطوير فعالية أدائها إضافة إلى تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة عبر مراجعة المنظومة التشريعية وتطوير الإجراءات الجنائية في مجال التجريم والعقاب، وإقرار آليات قانونية للتعويض عن الخطأ القضائي.

وفي الجملة هناك أربعة مشاريع قوانين أحيلت إلى البرلمان تكتسي أهمية كبرى وهي :

- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، المرتبط بأحد أهم اختصاصات المحكمة الدستورية التي تم إحداثها وتنصيب أعضائها مؤخرا والذي سيشكل

- إخراجه الى حيز التطبيق طفرة حقوقية حقيقية لما يكفله من ضمانات عدم مخالفة القوانين للحقوق المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

- مشروع قانون يتعلق بالتنظيم القضائي ويكتسي بدوره أهمية بالغة حيث تمت عبره إعادة رسم الخارطة القضائية للمملكة مع إدخال تغييرات هامة سيكون لها أثر واضح على الإدارة القضائية والهيكلة الإدارية للمحاكم وإعادة توزيع الاختصاصات بما يحقق سياسة القرب ويكفل مستوى أكبر من الحكامة والنجاعة القضائية.

- مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي الذي تضمن بدوره مجموعة من الإضافات والتعديلات التي توخت ملاءمة القانون الجنائي مع جملة من الاتفاقيات الدولية والتوصيات المعبر عنها من المؤسسات والجمعيات الحقوقية الوطنية.

- مشروع قانون يتعلق بتعديل المادة 4 من مدونة الحقوق العينية، وهو التعديل الذي اقترحته اللجنة التي أمر بإحداثها صاحب الجلالة حفظه الله لمتابعة ملف الاستيلاء على عقارات الغير، بحيث سينص هذا التعديل على وجوب تحرير الوكالات بعقد رسمي من قبل الموثقين أو العدول أو المحامين المؤهلين لذلك، والغاية هي سد منفذ أساسي من المنافذ التي يتم من خلالها الاستيلاء على عقارات الغير.

وأغتنم هذه المناسبة لأعبر لكم عما تأمله وزارة العدل فيكم من استحضار الضرورة الملحة لخروج بعض القوانين الى حيز الوجود في أسرع الآجال لارتباطها بسير بعض المؤسسات وما تتوقعه منكم من مساندة تأخذ بعين الاعتبار إكراهات المرحلة وهي دعوة أيضا إلى التوافق حول سياسة تشاركية قائمة على تدعيم دواعي التوافق وضمان الحق في الاختلاف.

وتجدر الإشارة أنه طبقا لأحكام المادة 112 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية فقد أحالت وزارة العدل كل مشاريع القوانين على المجلس لإبداء آراءه وملاحظاته. وبالموازاة مع ذلك فقد أحالت الوزارة هذه المشاريع على الجمعيات المهنية للقضاة في إطار الانفتاح على كل الفعاليات القضائية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالإضافة الى مشاريع القوانين المحالة إلى البرلمان، أعدت وزارة العدل جملة من مسودات مشاريع القوانين وتنكب على إعداد مسودات أخرى لتبلغ في مجموعها العام ثلاثة وعشرين مسودة مشروع قانون منها ما ينتظر الإحالة على المؤسسة التشريعية لا سيما تلك التي تتسم بطابع الاستعجال كما هو الشأن بالنسبة لمشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية الذي ينظم عمل النيابة العامة في مرحلة ما بعد استقلالها عن وزارة العدل.

ولا شك أن أي تأخر في هذا الباب من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء هذه المؤسسة التي ستخضع في غضون أشهر قليلة لسلطة الوكيل العام لدى محكمة النقض.

و نفس الأهمية يكتسيها مشروع القانون المعدل لقانون المسطرة المدنية الذي شهد تغييرات هامة تستجيب لمتطلبات المرحلة المعتمدة على مبادئ الحكامة والنجاعة والقرب وتبسيط المساطر واعتماد التبادل الالكتروني في بعض الإجراءات في أفق تعميم المحكمة الرقمية.

وإلى جانب ما تم أو سيتم إعداده من مشاريع قوانين تخص مدونة التجارة والوساطة الاتفاقية والاجبارية وتنظيم المراكز التجارية الكبرى وتنظيم اختصاصات السنديك ، أو تخص مجال الطب الشرعي والمرصد الوطني للإجرام، فقد تم إيلاء عناية خاصة لإعداد مسودات قوانين تتعلق بالمهن

القضائية، ستشمل المحاماة والمفوضين القضائيين وخطة العدالة ومهنة التوثيق والتراجمة المحلفين والخبراء القضائيين، تتوخى تخليقها وتطوير أدائها ومعالجة الاختلالات التي كشفتها الممارسة والارتقاء بها لتجاري ورش الإصلاح الذي تشهده منظومة العدالة. وكل هذه المبادرات ستحظى بمقاربة تشاركية موسعة وفق الأولويات التي سنعرضها عليكم لاحقا.

كما لا يفوتني في هذا المجال أن أعبر لكم عن استعداد الوزارة للتجاوب التام مع مقترحات القوانين التي يقدمها السيدات والسادة برلماني الأمة وعيا منا بالدور السامي المنوط بالسيدات والسادة المستشارين المحترمين. وبهذا الخصوص فإن أطر وخبراء وزارة العدل جاهزون لتقديم أي مساعدة تقنية تطلبونها.

خامسا: المساهمة في تخليق الحياة العامة

في إطار المساهمة في تخليق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في وسط الموظفين والمهن القضائية ، ستعمد هذه الوزارة إلى:

- الحرص على التنزيل الأمثل لمضامين الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
- تقوية آليات محاربة الفساد المالي، من خلال تعزيز تدابير التجريم والعقاب وإجراءات الملاحقة، وحماية المبلغين والشهود؛
- تطوير آلية الرقم الأخضر المخصص للتبليغ عن الرشوة، من خلال إحداث مركز للنداء خاص به يسهل عملية تدبير حالات التبليغ وتفادي العراقيل المادية التي أسفر عنها التدبير الحالي، علما أن الرقم ساهم في متابعة مجموعة من المخالفين بلغت 19 حالة ما بين 25 يونيو 2015 ومتم دجنبر 2016 ؛
- تبسيط المساطر القانونية والقضائية؛
- مراقبة التزام الموظفين بالتصريح بالممتلكات؛
- وضع إطار جديد يؤطر مراقبة الأداء المهني من خلال إحداث مفتشية عامة لوزارة العدل تعنى بالتفتيش الإداري والمالي للوزارة والمحاكم؛
- الإشراف على معالجة الملفات التأديبية المترتبة عن إخلالات مهنية أو متابعات قضائية والسهر على ترتيب الجزاءات القانونية عن المخالفات المرتكبة، علما أن سنة 2016 أسفرت من الناحية التأديبية على ما يلي:
  - **الموظفون**: 32 عقوبة تأديبية، موزعة بين 09 إنذارات و08 توبيخات و07 قرارات بالإقصاء عن العمل و08 قرارات بالعزل؛
  - **المحامون**: 26 عقوبة تأديبية، موزعة بين 01 تشطيب و16 حالة إيقاف و04 إنذارات و05 حالات توبيخ؛
  - **الموثقون**: 79 حالة تأديبية، موزعة بين 10 حالات إنذار وحالتي توبيخ و 04 حالات إيقاف و08 حالات عزل و08 حالات بعدم المؤاخذة في حين صرح في 04 حالات بتقادم المتابعة وبقيت 43 حالة في طور البت؛
  - **العدول**: 19 حالة تأديب، موزعة بين 03 حالات عزل و08 إنذارات و 05 حالات توبيخ و03 حالات إقصاء مؤقت عن العمل؛

- **المفوضون القضائيون**: 28 عقوبة تأديبية، موزعة بين 04 حالات للسحب المؤقت لرخصة مزاولة المهنة وحالة توبيخ واحدة وحالتين بعدم المؤاخذة في حين بقيت 21 حالة قيد البت؛
- **التراجمة**: عقوبتان تأديبيتان، موزعة بين حالة تشطيب واحدة وحالة بعدم المؤاخذة؛
- الخبراء القضائيون: 23 عقوبة تأديبية، موزعة بين 04 حالات تشطيب وحالتي توبيخ و03 إنذارات و06 حالات تقرر فيها عدم المؤاخذة في حين بقيت 08 حالات قيد البت.

السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة ؛

قبل الخوض في المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل لهذه السنة 2017 لابد من تقديم حساب ما تم إنجازه من ميزانية 2016، فقد عملت الوزارة خلال السنة الماضية على مواصلة تحديث أساليب التدبير المالي والمحاسباتي بالإعمال التدريجي لآليات المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية على أساس النتائج، التي ساهمت في تطوير الأداء وترشيد النفقات العمومية.

فبالنسبة لـ:

1 -الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2016

- الاعتمادات المرصدة بميزانية التسيير تقدر ب 4.158.833.000,00 درهم منها:
  - 3.758.500.000,00 درهم كاعتمادات فصل الموظفين؛
  - 400.333.000,00 درهم كاعتمادات فصل المعدات والنفقات المختلفة. فبخصوص هذا الفصل فقد تمت تصفية جميع النفقات المتعلقة به بما فيها تنفيذ الاحكام الصادرة ضد الوزارة التي بلغ عددها 6 احكام برسم سنة 2016 تم تنفيذها كاملة بمبلغ 2.138.074 درهم وقد
  - بلغت النفقات الإجمالية في هذا الفصل 372.019.594.65 درهم أي بنسبة تنفيذ 93 في المئة من الاعتمادات المفتوحة.
- الاعتمادات المرصدة لميزانية الاستثمار: تقدر أغلفتها المالية ب:
  - 306.450.000,00 درهم كاعتمادات الأداء لسنة 2016؛

- 300.000.000,00 درهم كاعتمادات الالتزام لسنة 2017؛

في هذا الإطار تم الالتزام بمبلغ 300.752.005.80 درهم لبناء و توسعة و تجهيز وتحديث العديد من المحاكم أي بنسبة 98 في المئة.

أمثلة لأهم المشاريع :

-قصر العدالة بالرباط الذي سيكلف مبلغ 360 مليون درهم ؛

- المعهد العالي للقضاء بمبلغ قدره 240 درهم يمول في إطار اتفاقية شراكة مع دولة قطر؛

-توسعة محكمة النقض : 190 مليون درهم؛

- قصر العدالة بوجدة : 105 مليون درهم؛

- المحكمة الابتدائية بمكناس : 96 مليون درهم

-المحكمة الإبتدائية بالصويرة 66 مليون درهم

المحكمة الابتدائية بالداخلة: 52 مليون درهم؛

-المحكمة الابتدائية بتنغير بمبلغ قدره 37 مليون درهم؛

- المحكمة الابتدائية بطنجة 96 مليون درهم؛

- المحكمة الابتدائية باليوسفية 55 مليون درهم؛

- المحكمة الابتدائية بورزازات 43 مليون درهم.

أما بالنسبة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية فكما تعلمون تتوفر الوزارة على حسابين :

- <u>الصندوق الخاص لدعم المحاكم</u>

يتم في إطاره تقديم تسبيق سنوي من وزارة الاقتصاد والمالية قدره 400.000.000,00 إلى حين الحصر النهائي للمداخيل في نهاية الفصل الأول من السنة. وقد بلغ سقف التحملات 2.318.979.665.83 درهم برسم سنة 2016 حيث تم :

- الالتزام بمبلغ 911.267.341.65 درهم من مجموع الاعتمادات المفتوحة بالحساب؛

إضافة إلى

- تسوية الإعانة الجزافية لموظفي هيئة كتابة الضبط بمبلغ 88 مليون درهم والإعانات الخاصة بمبلغ12 مليون درهم.

وبالتالي فإن الرصيد المتبقى عن سنة 2016 هو 801.319.901.08 درهم.

- **صندوق التكافل العائلي**

فكما هو الحال بالنسبة للصندوق الخاص لدعم المحاكم يتم تقديم تسبيق سنوي من وزارة الاقتصاد والمالية قدره 160 مليون درهم إلى حين الحصر النهائي للمداخيل في نهاية الفصل الأول

من السنة. كما تم تحويل مبلغ 50.000.000.00درهم لفائدة صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2016 حيث وصل الرصيد المتبقى عن سنة 2016 هو 633.741.901.08 درهم.

وفي هذا الإطار وكما تم الإعلان على ذلك من خلال التصريح الحكومي، فإننا عازمون على تعديل القانون المتعلق بصندوق التكافل العائلي لتوسيع قاعدة المستفيدين.

سادسا: تقديم المعطيات الرقمية للموارد المالية والبشرية برسم سنة 2017

السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة :

بالنسبة لمعطيات مشروع الميزانية التي نحن بصددها اليوم، وكما تلاحظون في وثائق الميزانية التي بين أيديكم، فإن هذه الوزارة، ونظرا للمجهود المبذول في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية، **فإننا لا نطلب أي زيادة في المبالغ المرصودة في الميزانية العامة**. وبلغة الأرقام فإن :

1 -الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2017

بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة بلغت تقديرات هذه السنة 406.994.000,00 درهم. كما أفيد حضراتكم أن نسبة تنفيذ هذه الميزانية إلى حدود نهاية أبريل الماضي بلغت 68 في المئة وذلك بناء على مرسوم فتح الاعتمادات التي أقرته الحكومة السابقة.

بالنسبة ل الاعتمادات المرصدة ميزانية الاستثمار بلغت

- 299.250.000,00 درهم كاعتمادات الأداء لسنة 2017؛

- 300.000.000,00 درهم كاعتمادات الالتزام لسنة 2018؛

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

400.000.000,00 درهم كتسبيق من وزارة الاقتصاد والمالية مع سقف تحملات مؤقت **1.539.286.373.31**درهم برسم سنة 2017

حيث تم الالتزام بمبلغ **78.285.358.78** درهم من مجموع الاعتمادات المفتوحة بالحساب الخاص لتجهيز و بناء و توسعة العديد من محاكم المملكة.

وبالتالي فإن الرصيد المتبقى عن سنة 2017 هو **1.461.001.014.53** درهم.

- **صندوق التكافل العائلي**

160.000.000,00 درهم كتسبيق من وزارة الاقتصاد والمالية بحيث وصل الرصيد المتبقى 799.508.137.99 درهم برسم سنة 2017.

بالنسبة للمشاريع المبرمجة للبناء برسم سنتي 2017 و2018 بلغت الكلفة التقديرية ما قدرخ 511.171.925,00 درهم :

لائحة المشاريع

المشروع	صاحب المشروع	الكلفة التقديرية للمشروع بالدرهم
بناء مركز القاضي المقيم بتالسينت	المديرية الفرعية بوجدة	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بأحفير		6.700.000
بناء قسم قضاء الأسرة بميدلت	المديرية الفرعية بمكناس	15.000.000
بناء مركز القاضي المقيم بميضار	المديرية الفرعية بالناظور	6.700.000

بناء مركز القاضي المقيم بالبئر الجديد	المديرية الفرعية بالجديدة	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بأوطاط الحاج	المديرية الفرعية بفاس	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بتاكزيرت	المديرية الفرعية ببني ملال	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بواويزغت		6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بكتامة	المديرية الفرعية بالحسيمة	9.400.000
بناء محكمة الاستئناف بكلميم	المديرية الفرعية بالعيون	50.000.000
بناء المحكمة الابتدائية بخنيفرة	المديرية الفرعية ببني ملال	42.000.000
توسعة المحكمة الابتدائية بصفرو (يشمل قسم قضاء الأسرة)	المديرية الفرعية بفاس	9.550.000
بناء قسم قضاء الأسرة بآزرو	المديرية الفرعية بمكناس	12.000.000
بناء قسم قضاء الأسرة بن سليمان	المديرية الفرعية بالدار البيضاء	15.000.000
بناء قسم قضاء الأسرة بقصبة تادلة	المديرية الفرعية ببني ملال	15.000.000
بناء قسم قضاء الأسرة بالقصر الكبير	المديرية الفرعية	15.000.000

بناء مركز القاضي المقيم بثلاثاء الحنشان	المديرية الفرعية بأسفي	9.800.000
بناء مركز القاضي المقيم بواد أمليل	المديرية الفرعية بمكناس	7.982.928
بناء مركز القاضي المقيم بتاهلة	المديرية الفرعية بتازة	8.379.504
بناء مركز القاضي المقيم بالريش	المديرية الفرعية بالناظور	9.525.168
بناء مركز القاضي المقيم بالبروج	المديرية الفرعية بالجديدة	9.000.000
بناء مركز القاضي المقيم بغفساي	المديرية الفرعية بفاس	5.500.000
بناء مقر المديرية الفرعية بأكادير	المديرية الفرعية بأكادير	9.843.725
بناء مركز القاضي المقيم تافرانت	المديرية الفرعية بفاس	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم افران	المديرية الفرعية بمكناس	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم جرف الملحة	المديرية الفرعية بالقنيطرة	6.700.000
بناء المحكمة الابتدائية بوزنيقة	المديرية الفرعية بالدار البيضاء	42.000.000
بناء مركز القاضي المقيم امزميز	المديرية الفرعية	6.700.000

	بمراكش	
بناء مركز القاضي المقيم موقريصات	المديرية الفرعية بالقنيطرة	6.700.000
بناء المحكمة الابتدائية بالمضيق	المديرية الفرعية بتطوان	42.000.000
بناء مركز القاضي المقيم بواد لو		6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بالبزو	المديرية الفرعية ببني ملال	6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بأولاد تايمة	المديرية الفرعية بأكادير	9.400.000
بناء مركز القاضي المقيم بتاغجيجت		6.700.000
بناء مركز القاضي المقيم بأولاد برحيل		6.700.000
بناء المركز الجهوي للحفظ بالعيون		15.000.000

أما فيما يخص مشاريع التحديث لسنة 2017 فقد بلغت الكلفة التقديرية ما قدره 105.045.000,00 درهم:

ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- مشروع بناء مركز معلوماتي مركزي (DATA CENTRE)؛
- مشروع إنجاز افتراضية المعدات (Virtuatisation)؛
- التبادل الإلكتروني بين المحاكم والمحامين؛
- التبادل الإلكتروني بين النيابات العامة و محرري المحاضر؛
- تعميم النظام السمعي البصري للمؤتمرات (visioconférence).
- توفير العتاد المعلومياتي والتقني لفائدة محاكم المملكة و الإدارة المركزية؛

- تعميم خدمة الهاتف الرقمي على المحاكم المتبقية؛
- **أما بالنسبة لمشاريع التجهيز والمعدات لسنة 2017 فقد بلغت الكلفة التقديرية مبلغ 174.380.000,00 درهم:**

الموارد البشرية:

بعد التفصيل في الموارد المالية ننتقل الآن لبسط سياسة وزارة العدل في تدبير الموارد البشرية حيث يحظى هذا التدبير بعناية خاصة لإيماننا أن العنصر البشري هو حجر الزاوية في كل إصلاح مأمول، وعلى أساس هذا التوجه ستسهر الوزارة على بلورة سياسية تقوم على أساس:

- انتقاء معقلن للموارد البشرية يستجيب لحاجيات الإدارة طبقا لمواصفات موضوعية.
- توظيف موجه يحترم مبدأ الكفاءة والتخصص.
- مكافحة الهدر الوظيفي من خلال المراقبة الآلية للحضور والمغادرة والتي شرعت الوزارة في إعدادها.
- دعم للقدرات وتمكين من تطوير المهارات.
- التأهيل في إطار التكوين المستمر.
- تشجيع الابداع والتحفيز على العطاء وتقدير المهارات المتفوقة.
- حث المسؤولين على إشراك الموظفين في اتخاذ القرار وتعويدهم على تحمل المسؤولية.

وفيما يخص تنظيم المباريات والامتحانات فإن الوزارة عازمة على نهج سياسة تقوم على أساس الشفافية التامة وتكافؤ الفرص درءا لكل شبهة محاباة أو انحياز، كما تؤكد عزمها على التصدي بحزم لأي محاولة تستهدف المساس بهذين المبدأين سواء أتعلق الأمر بمباراة الملحقين القضائيين أو باقي مباريات وامتحانات المهن القضائية وما سواها.

وفي هذا الإطار وأخذا بعين الاعتبار إصلاح نظام المعاشات الذي انخرط فيه المغرب فقد تم الاقتصار هذه السنة على إحداث 100 منصب مالي في مشروع

ميزانية وزارة العدل لتنضاف إلى المناصب الشاغرة بسبب التقاعد لبلوغ حد السن (106 منصبا)، وذلك من أجل :

- مواكبة تنزيل الهياكل الإدارية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مواكبة المستجدات التنظيمية بما فيها إحداث مؤسسة رئاسة النيابة العامة وتحيين الخريطة القضائية ومستجدات التنظيم القضائي؛
- تغطية الخصاص في أعداد الموظفين سيما بعد وضع الموارد البشرية اللازمة رهن إشارة المؤسسات المحدثة.

كما أفيد حضراتكم أن الوزارة وفي إطار مباراة المحررين القضائيين التي انطلقت بداية السنة الجارية وبعد اجتياز الاختبارات الشفوية الجارية هذه الأيام والتي ستنتهي يوم السبت المقبل ستوظف ما مجموعه 524 محررا قضائيا.

كما أنه بالموازاة مع هذا المجهود التوظيفي ستعمل الوزارة على تطعيم بعض المهن القضائية التي تعرف خصاصا في مواردها البشرية وذلك بتنظيم مباريات لولوج المهن التالية:

- المفوضين القضائيين: 297
- العدول :597
- الموثقين العصريين (نهاية التمرين): 166.

<u>السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛</u>

تشكل المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل دعامة أساسية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاعي العدل والسجون، حيث تلعب دورا فعالا في خلق فضاء يعمل على تقوية التضامن والتكافل باعتبار ذلك لا محيد عنه من أجل تحقيق مواطنة كاملة وفعالة.

و تعمل المؤسسة على إيلاء الاهتمام اللازم للجانب الاجتماعي، بالعمل على توفير خدمات اجتماعية متنوعة، وكذلك الموارد البشرية المتخصصة في مجال التسيير، ونهج أساليب التدبير الحديثة، وتوفير الموارد المالية الضرورية حتى تتمكن من تنفيذ برامجها الاجتماعية المسطرة في الاستراتيجية العامة الموضوعة من قبل أجهزتها

المؤسساتية، فتربح الرهان الذي يتطلع إليه المنخرطون، وهو تشييد قطاع اجتماعي ناجع وقوي.

وفي هذا الاطار سنعمل على بلورة رؤية واضحة المعالم تمكننا من وضع مرتكز صلب، للنهوض بالخدمات الاجتماعية ، ينبني على إسناد ودعم أجر قضاة وموظفي قطاعي العدل

والسجون من خلال تقديم سلة من الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمجان، أو بكلفة الإنتاج أو من خلال دور الوساطة مع مؤسسات اخرى.

وسيكون الهدف المركزي لهذه الرؤية، المساهمة في خلق مناخ داعم للاستقرار في القطاع، ومندمج في رؤية الإصلاح الشامل، الأمر الذي سيتطلب الكثير من التضحيات لتنزيلها، وتحقيقها ماليا وإداريا وبشريا.

ومن أجل ربح الرهان الذي نصبو إليه، وفاء منا لعهد قطعناه على أنفسنا عندما تولينا مسؤولية هذه الوزارة، ونقتسمه مع الجميع، لنشيد معا قطاعا اجتماعيا ناجعا وقويا يستجيب لانتظارات كافة القضاة والموظفين العاملين بقطاعي العدل والسجون في جميع ربوع المملكة، فإننا مع المؤسسة المحمدية سنحدد خارطة طريق جديدة واضحة في مرجعياتها، طموحة في أهدافها، محددة في أولوياتها، مضبوطة في تفعيلها، هاجسها الاستجابة لمتطلبات وتطلعات أسرة العدل، وغايتها تنفيذ البرامج الاجتماعية المسطرة.

وتتمحور الاستراتيجية العامة للمؤسسة المحمدية حول الأقطاب الأساسية ذات الأولوية التالية:

- ❖ تنويع وتجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لمنخرطي المؤسسة المحمدية وتسريع وتيرة الاستفادة منها خاصة خدمة السكن ،حيث سنكرس جل اهتمامنا لهذأ المحور باعتبارها خدمة اجتماعية ملحة ستساهم في استقرار قضاة وموظفي قطاعي العدل والسجون، كما سنعمل على تحسين الخدمات الصحية نظرا لأهمية هذا الجانب في حياة الشخص . بالإضافة الى العمل على تطوير خدمة النقل وتجويد وتنويع الخدمات الأخرى .

❖ فتح أوراش جديدة وبناء مركبات اصطيافية وإعادة تأهيل جميع النوادي والمركبات التابعة للمؤسسة وتحديثها.

❖ نهج سياسة التدبير التشاركي باستقبال مختلف مكونات وفعاليات قطاع العدل لاقتناعنا التام بجدوى خلق أجواء التلاحم والتآزر بين الجميع وكذلك نهج سياسة حديثة في التواصل، والعمل على الانفتاح على المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، حتى يتسنى لكافة المنخرطين تتبع ما يجري في مجال الأعمال الاجتماعية، آملين أن يسهم ذلك في تقوية روابط التلاحم والتآزر الاجتماعي الذي يولد الثقة الضرورية لكل نجاح،

وهو الدور الذي نأمل أن تظل المؤسسة وفية لمقاصده والذي سيستجيب لا محالة للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الذي أبى إلا أن يرقى بالجمعية إلى مؤسسة تحمل اسمه الشريف، وذلك ابتغاء للبعد الإنساني والأخوي والاجتماعي والتكافلي. وبتحقيقها لكل ذلك، ستتمكن المؤسسة من ان تكون وفية لعهدها، ومشرفة لمنخرطيها ولن تذخر أي جهد لخدمتهم ولمحاولة تحقيق آمالهم .

السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تمكن المغرب مؤخرا بفضل حنكة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله من العودة إلى حضنه الافريقي.

وأصبحت من ثم إفريقيا حاضرة في صلب اهتمام بلدنا في شتى الأصعدة حضورا أرسى أسسه الجديدة خطاب جلالة الملك نصره الله في قمة أديس أبابا حيث قال: "**لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي.**" نهاية الاستشهاد.

وتفعيلا لهذا الالتزام فقد بادرت عند تسلمي لحقيبة العدل بإعطاء توجيهات بإيلاء أهمية خاصة للقارة الافريقية في إطار التعاون الدولي، مع التفكير في سبل إنشاء شراكات مع الدول الافريقية في مجال تدبير شؤون العدالة وإتاحة الفرصة للاستفادة من تجربة إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، والاسهام في تكوين الكوادر

الافريقية، والاهتمام بقضايا ومشاكل المهاجرين الأفارقة، وتمكينهم مستقبلا من الاستفادة من المساعدة القانونية والقضائية.

وفي نفس الإطار، واقتناعا منا بأهمية استثمار ديناميكية الإصلاح الذي تعرفه منظومة العدالة بهدف تعزيز علاقات التعاون الدولي في المجالات التي تشرف عليها وزارة العدل، فإننا بادرنا إلى فتح مشاورات عديدة مع شركائنا الدوليين، خاصة الأوروبيين والأمريكيين والعرب وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تثمين برامج التعاون القائمة والبحث عن آفاق جديدة لها، بما يعزز مكانة عدالة بلادنا في الساحة الدولية.

وقبل أن أختم كلمتي، أؤكد لكم أنني أتطلع إلى أن نبني سويا جسرا مستمرا للتواصل، وأن وزارة العدل لا يمكنها تحقيق ما تصبو إليه إلا بدعمكم و مساندتكم. وأن صدرها رحب لتلقي جميع ملاحظاتكم، وأذنها مصغية لاستيعاب كل اقتراحاتكم، وأنها لا يزعجها ما يمكن أن يعتري برنامجها المعروض عليكم من نقص لأنها على يقين أنه سيجد فيكم العين البصيرة النافذة التي سترمم خلله، وتسد عثراته، وتنقحه بما يجعله مستجمعا للشروط المطلوبة والمواصفات المرغوبة.

كما أؤكد لكم أن باب الوزارة مفتوح على مصراعيه أمامكم، لتأمين التواصل معكم ليس على مستوى لجنة التشريع فقط وإنما في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واسمحوا لي السيد رئيس اللجنة في ختام كلمتي أن أجدد شكري لكم شخصيا ولكل السيدات والسادة المستشارين على الأجواء التي مر فيها استقبال وفد وزارة العدل آملا أن يكون لقاء اليوم فاتحة لمسلسل من التعاون المثمر بيننا.

مجددا شكري أيضا لممثلي وسائل الاعلام الذين أكن لهم تقديرا خاصا.

شكرا لكم جميعا على حسن الاصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجوبة كتابية

النص الكامل للجواب عن الأسئلة المطروحة:

سؤال يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة وأشخاص القانون العام (المادة 8 مكررة من مشروع ق المالية 2017 (عدم خضوع أموال الدولة للحجز لتنفيذ الأحكام) مدى دستورية هذه المادة 8 لأنها ستؤدي إلى احتقار الأحكام النهائية، وستشرعن عدم المساواة أمام القانون (وجود أحكام إدارية تجيز الحجز أيدتها محكمة النقض)، لذا يلتمس مجموعة من السادة المستشارين حذف هذه المادة من نص قانون المالية لسنة 2017

الجواب: يعتبر موضوع تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة وأشخاص القانون العام من بين المواضيع التي تحظى باهتمام وزارة العدل، وقد تضمن مشروع قانون المسطرة المدنية الذي أعدته الوزارة، والذي تمت مناقشته بالأمانة العامة للحكومة، مجموعة من المستجدات التي تحمل ما يجيب عن الانشغالات والانتظارات في هذا المجال، حيث تم تخصيص باب لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام ضمن هذا المشروع وتكريس ما تواتر عليه القضاء بالنسبة لإجبار الإدارة على التنفيذ من خلال:

- تحديد المسؤول الإداري للمؤسسة العمومية كجهة يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الأحكام القضائية، مع إقرار مسؤوليته الشخصية التأديبية والمدنية في هذا المجال (المواد 451-21 و 451-22 و 451-25)؛

- تحديد أجل التنفيذ في 90 تسعين يوما متى تعلق موضوع التنفيذ بالقيام بعمل أو الامتناع عنه، وإذا تعلق التنفيذ بأداء مبلغ مالي، ولم تتوفر الاعتمادات اللازمة أو الكافية في ميزانية السنة الجارية، حدد أجل التنفيذ داخل أجل أقصاه ستة أشهر ابتداء من تاريخ المصادقة على ميزانية السنة الموالية (المادة 451-20)؛

- إمكانية الحكم بغرامة تهديدية في مواجهة المؤسسة المنفذ عليها أو المسؤول شخصيا عن التنفيذ أو عليهما معا، إذا رفض المنفذ عليه التنفيذ (المادة 451-24)؛

- إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ، ورسم ضوابط قانونية محكمة لإشرافه على عملية التنفيذ، بحيث تم تخويله صلاحيات قضائية وإدارية واسعة في هذا المجال بهدف توفير إشراف فعال ومتواصل له على إجراءات التنفيذ (المادة 429-1).

هذا، وقد بلغ مجموع المبالغ المالية المنفذة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية خلال سنة 2016: 3.128.218.094,90، وهو رقم لم يسبق تحقيقه من قبل.

سؤال يتعلق بتدبير الاعتقال الاحتياطي وبدائل العقوبات

الجواب: فيما يخص تدبير الاعتقال الاحتياطي، فالوزارة تسعى جاهدة إلى ترشيد الاعتقال الاحتياطي باعتباره تدبيرا استثنائيا، كما أن المسعى قائم نحو التخفيض المستمر لنسبة الاعتقال الاحتياطي، وهو ما تحقق فضلا حيث سجلت سنة 2013 : 43,2% و 2014 : 42,5% و 2015 : 40,98% و 2016 : 40,45% من مجموع الساكنة السجنية، وذلك بحث النيابات العامة بالمحاكم على ترشيد الاعتقال الاحتياطي وإعمال بدائله من خلال توجيه عدة دوريات ومناشير في الموضوع، والتعجيل بالبت في قضايا المعتقلين الاحتياطيين على صعيد مستويات التقاضي كلها. هذا ويتضمن مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية مجموعة من المستجدات ذات الصلة بموضوع الاعتقال الاحتياطي ترمي إلى وضع معايير دقيقة له، وإخضاعه لمراقبة القضاء عن طريق ممارسة الحق في الطعن، وفرض شروط تقييدية لاتخاذ قرار الاعتقال الاحتياطي خارج حالات التلبس مع ضرورة تعليل النيابة العامة لقراراتها في جميع حالات الأمر بالاعتقال.

أما فيما يخص بدائل العقوبات، فإن مشروع القانون الجنائي الذي تمت مناقشته من لدن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب بتاريخ 14 يوليو 2016 في إطار الولاية التشريعية التاسعة، تضمن عدة تدابير تندرج في إطار العقوبات البديلة، منها على الخصوص: * تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية؛ * الغرامة اليومية؛*العمل لأجل المنفعة العامة؛ الإفراج المقيد

بشروط...إلخ، وذلك تكريسا للمجهودات المبذولة في إطار تحسين ظروف الساكنة السجنية.

ويجب التأكيد بأن مناقشة مشروع قانون المسطرة الجنائية أمام البرلمان بغرفتيه ستكون فرصة مواتية لدراسة مختلف التدابير والإجراءات المتعلقة بترشيد الاعتقال الاحتياطي وإقرار بدائل للعقوبات بما يحقق الضمانات اللازمة لحقوق الأفراد وحرياتهم.

⬅ سؤال يتعلق بموضوع الاستيلاء على عقارات الغير ودور النيابة العامة في القضايا المرتبطة به

الجواب: تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل بتاريخ 30 دجنبر 2016 بخصوص التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، تشكلت لجنة تضم ممثلي مجموعة من القطاعات الحكومية والمهن القانونية والقضائية، عقدت سلسلة من الاجتماعات بهدف تشخيص الوضعية والبحث عن الأسباب الكامنة وراء الظاهرة وإيجاد الحلول الملائمة لها؛ إذ تمَ الاتفاق خلالها على اعتماد مجموعة من المقترحات والتدابير الرامية إلى تحصين الملكية العقارية وحمايتها من كل اعتداء، وفي إطار تتبع تقييم مدى تنفيذ الجهات المشكلة لهذه اللجنة للالتزامات التي تحملت بها، عقدت اللجنة المذكورة اجتماعا يوم الجمعة 5 ماي 2017 خصص لمناقشة حصيلة القرارات والتدابير الصادرة عنها؛ وتعتبر هذه الحصيلة هامة وإيجابية، إذ تعكس روح الالتزام والمسؤولية التي تطبع أشغال اللجنة، وتتمثل أهم التدابير المنجزة فيما يلي:

- قيام الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بإعداد نظام معلوماتي يسمى "أَشَخبَار التِّيتَر" سيصبح جاهزا للاستعمال في القريب العاجل ، يمكن المواطن، ومن غير تحمل عناء التنقل إلى المحافظة العقارية، من تتبع وضعية أملاكه العقارية، وذلك بتوصله برسالة إلكترونية يتم من خلال هاتفه المحمول تشعره فورا بكل عملية تهم كل عقار مملوك له؛
- انتهاء وزارة الداخلية بتنسيق مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من القيام بعملية حصر ميداني للعقارات المملوكة لمتغيبين،

أجانب كانوا أم مغاربة، وذلك بهدف إقرار تدابير احترازية تتعلق بها عند القيام بكل إجراء ينصب عليها؛

- وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم اعتمادها من طرف اللجنة في إطار المواجهة الصارمة والحازمة لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، ويتعلق الأمر بتعديلات تهم مدونة الحقوق العينية؛ مدونة التجارة وبعض النصوص التطبيقية المرتبطة بها؛ مجموعة القانون الجنائي؛ قانون المسطرة الجنائية؛

- إحداث آلية تضم كلا من وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والسلطات الأجنبية المختصة من أجل تسريع وتيرة التأكد من صحة الوثائق والعقود المبرمة بالخارج من خلال مراسلة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية المعتمدة.

- اعتماد مشروع إحداث مركز إلكتروني للأرشيف يخص العقود التي يبرمها الموثقون على الصعيد الوطني تحت إشراف المجلس الوطني للموثقين؛ وسيمكن هذا المركز من التأكد من صحة وصدقية العقود المذكورة عند الإدلاء بها أمام الجهات المختصة؛

ومن بين التدابير التي تم اتخاذها في إطار اللجنة المذكورة والتي تهم مؤسسة النيابة العامة ما يلي:

- دعوة النيابات العامة إلى تتبع الأبحاث الجارية بشأن قضايا الاستيلاء على عقارات الغير؛

- منح ممثل النيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة الصلاحية في اتخاذ تدبير عقل العقار موضوع التصرف إلى حين البت في القضية؛

- دعوة النيابات العامة إلى الحرص على التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة في الموضوع.

هذا، وقد انخرطت كل مكونات السلطة القضائية في مواكبة هذا الجهد المبذول، من خلال الرفع من وتيرة إجراء الأبحاث وتجهيز الملفات فيما يتعلق

بالشكايات والمحاضر والقضايا المرتبطة بأفعال الاستيلاء على عقار الغير، وذلك سعيا إلى تحصين الملكية العقارية وحمايتها من كل اعتداء أو غصب.

سؤال يتعلق بغياب إطار قانوني للأطباء الشرعيين

الجواب: قامت وزارة العدل، بإعداد مشروع قانون رقم 06.14 يتعلق بتنظيم ممارسة الطب الشرعي، وقد تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة والشروع في مناقشته؛ ويعتبر هذا المشروع إطارا قانونيا متكاملا من شأنه تنظيم مهنة الطب الشرعي، وضبط كل الجوانب المرتبطة بها، وذلك من خلال تحديد الجهات الطبية المخول لها ممارسة هذه المهام وتحديد المقصود بالطبيب الشرعي واختصاصاته وحقوقه وواجباته وكيفيات انتدابه والجهة المخول لها انتدابه، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين هذه الأطراف وتحديد معايير إنجاز تقارير التشريح الطبي وفقا لما هو متعارف عليه دوليا، كما خول هذا المشروع للأطباء المتخصصين في الطب الشرعي، استثناء، التسجيل المباشر بجداول الخبراء القضائيين بمحاكم الاستئناف بغية توفير الأطر البشرية المؤهلة والمتخصصة لتكون في خدمة العدالة.

إن وضع إطار قانوني لممارسة الطب الشرعي لا يمكن أن ينهض وحده بهذا التخصص الطبي لكي يكون في خدمة العدالة الجنائية إذا لم يتم وضع إطار تنظيمي مصاحب له، وهو ما تم استحضاره في مشروع هذا القانون، حيث تم لهذا الغرض إحداث وحدات للطب الشرعي بالمستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية يمارس بها الأطباء مختلف مهام الطب الشرعي.

ولتأطير ممارسة هذه المهام وتوحيد طرق ممارسة مهام الطب الشرعي ببلادنا والرفع من مستوى العاملين به، نص مشروع هذا القانون على إحداث مجلس وطني للطب الشرعي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف إلى تنظيم عمل الطب الشرعي ووضع المعايير العلمية والمهنية لممارسته، وتأطير الأطباء الشرعيين وإعداد تقارير سنوية عن ممارسة الطب الشرعي ورفع التوصيات الكفيلة بالرفع من مستواه إلى الجهات الحكومية المختصة.

كما وضع مشروع هذا القانون مقتضيات قانونية كفيلة بإعطاء مصداقية أكبر للشواهد والخبرات الطبية التي تعرض على القضاء في إطار النزاعات التي يبت

فيها، وهو ما سيساهم في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. ولتمكين أطباء الطب الشرعي من ممارسة مهامه بكامل التجرد والاستقلالية، جاء مشروع القانون بمقتضيات زجرية حمائية لفائدتهم؛ ويعد هذا المشروع لبنة أساسية في الحقل التشريعي لتنظيم ممارسة الطب الشرعي ببلادنا، وذلك ليكون في خدمة نظام العدالة.

سؤال يتعلق بتيسير المساطر وتوسيع الاستفادة من صندوق التكافل العائلي

الجواب: يعتبر موضوع الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وتوسيع دائرتها من بين الاهتمامات الأولى والتدابير الاستعجالية لوزارة العدل بالنظر إلى الشريحة المعنية به، وإلى الآثار الإيجابية المترتبة عنه. وفي هذا الصدد يجري العمل لإعداد مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من الصندوق المذكور، وذلك بهدف إدراج مجموعة من التعديلات الضرورية والآنية من قبيل:

- تيسير وتبسيط مساطر الاستفادة من تدخل هذا الصندوق، وذلك بإعادة النظر في الشروط المنصوص عليها في القانون الساري النفاذ؛
- توسيع دائرة المستفيدين من دعم الصندوق لتشمل فئات أخرى هي في حاجة ماسة لهذا الدعم، من قبيل أبناء الزوجة الذين لم يتم الإنفاق عليهم؛
- إمكانية رفع مبلغ التعويض المؤدى؛
- تخصيص تحفيز لفائدة الأبناء المتمدرسين، وذلك لمحاربة ظاهرة الهدر المدرسي، لاسيما في الأوساط القروية؛
- وضع حد للسقف المحدد حاليا في ثلاثة أبناء. ويعتبر هذا المشروع من بين المشاريع التي يتم التنسيق فيها مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

سؤال يتعلق بإشكالية التبليغ

الجواب: إيمانا من وزارة العدل بالأهمية القصوى التي تكتسيها إشكالية التبليغ على مستوى المحاكم، باعتبار ما ينتج عنها من بطء في تصفية القضايا، وبالتالي عرقلة مساعي تحقيق النجاعة والفعالية القضائية، وترسيخ ثقة المواطن في القضاء، عملت هذه الوزارة على إدخال تعديلات مهمة على المقتضيات القانونية ذات الصلة

بإجراءات التبليغ في قانون المسطرة المدنية الساري النفاذ، وذلك من خلال مشروع قانون رقم 64.15 بتغيير وتتميم قانون المسطرة المدنية، تروم كلها تبسيط وتسريع إجراءات التبليغ، واعتماد الوسائل الحديثة، والاستغناء عن مسطرة القيم...إلخ.

سؤال يتعلق بآجال البت في القضايا

الجواب: إن الأعمار الإفتراضية المعتمدة من طرف الوزارة تم اقرارها انطلاقا من دراسة احصائية لواقع سير الملفات بجميع محاكم المغرب وباتفاق مع جميع المسؤولين القضائيين بالمملكة وذلك انسجاما مع هدف الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وهو من الأهداف الأساسية التي يتوخاها ورش الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة ويعتبر:"البت في القضايا وتنفيذ الأحكام خلال اجال معقولة " ركن من أركان النجاعة القضائية التي أوصى بها الميثاق وأكثر من ذلك فقد نص دستور المملكة في فقرته الأولى من الفصل 120 على حق كل شخص في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر في آجال معقول. وتبقى هذه الأعمار من مؤشرات التقييم الذاتي للمحكمة وهي غير ملزمة قانونيا للقضاة.

سؤال يتعلق بغياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية بقطاع العدل

الجواب: إن عملية توزيع الموارد البشرية تؤسس على معطيات إحصائية تأخذ بعين الاعتبار: 1.عدد القضايا المسجلة والرائجة والمحكومة داخل المحكمة الواحدة؛ 2.المعدل الوطني للملفات بالنسبة لكل موظف؛ 3.الوظائف النوعية والتخصص التي يتطلبها الوضع؛ 4.الدراسة التوقعية للمغادرات التي يعرفها القطاع.

وفيما يخص موضوع إعادة الانتشار، فسيتم تنظيم قافلة تواصلية ميدانية دورية إلى محاكم المملكة من أجل دراسة موضوع إعادة انتشار الموارد البشرية في كل دائرة قضائية.

سؤال بشأن ضرورة تعزيز الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

الجواب: في إطار دعم وزارة العدل للاحتياجات المالية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتوفير كافة الموارد المالية الكفيلة بتسيير المرحلة الانتقالية، عملت وزارة العدل، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، بمناسبة إعداد مشروع الميزانية الفرعية

للوزارة برسم سنة 2017، على إحداث سطر ميزانياتي بميزانية التسيير للوزارة يحمل عنوان "برنامج السلطة القضائية" خصص لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة بحسب الحاجيات المعبر عنها، وذلك لتغطية كافة المصاريف المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، في انتظار صدور ميزانية خاصة بالمجلس برسم السنة المالية 2018.

سؤال حول إرساء الهيئة المشتركة للتنسيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية (المادة 54 القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية)

الجواب: تطبيقا لمقتضيات الفصل الأول من الدستور الذي ينص على قيام النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، فإن الوزارة تنكب على دراسة عميقة حول تفعيل مقتضيات المادة 54 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية المتعلقة، وذلك بإحداث آلية للتنسيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في الجانب المتعلق بالإدارة القضائية؛ وستعمل الحكومة على تفعيل هذه الآلية في أقرب الآجال بإصدار القرار المشترك للرئيس المنتدب للمجلس والوزير المكلف بالعدل الذي سيحدد تأليف الهيئة المذكورة واختصاصاتها.

سؤال حول تسريع إنجاز الأوراش المفتوحة في المجال التشريعي المتعلقة بمنظومة العدالة

الجواب: وضعت وزارة العدل مخططا تشريعيا خلال الولاية التشريعية السابقة، وقد تم تحقيق جزء من هذا المخطط، حيث تم إخراج مجموعة من القوانين وعلى رأسها القانونين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية، وجزء آخر تمت إحالته إلى البرلمان ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛
2. مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي؛
3. مشروع قانون رقم 10.16 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛
4. مشروع قانون رقم 16-69 يتعلق بتميم المادة 4 من القانون رقم 08-39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛

وهناك مجموعة من مشاريع القوانين المحالة إلى الأمانة العامة للحكومة وتنتظر الإحالة إلى البرلمان، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

1. مشروع قانون رقم 64.15 بتغيير وتتميم قانون المسطرة المدنية؛
2. مشروع قانون رقم 01.15 بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية؛
3. مشروع قانون رقم 06.14 يتعلق بتنظيم ممارسة الطب الشرعي.
4. مشروع قانون رقم 75.11 يتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج؛
5. مشروع قانون رقم 06.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛
6. مشروع قانون رقم 47.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛
7. مشروع قانون 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
8. مشروع قانون رقم 76.15 يتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
9. مشروع قانون رقم 98.14 بتغيير وتتميم الكتاب الخامس من مدونة التجارة؛

كما أن وزارة العدل بصدد إعداد عدة مشاريع قوانين تدخل في إطار إصلاح المهن القضائية، وذلك تنزيلا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومن أهم هذه المشاريع: * مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم القانون المنظم لمهنة المحاماة؛ * مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين؛ * مشروع قانون يقضي بتعديل القانون المنظم لخطة العدالة؛ * مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المنظم لمهنة التوثيق؛ * مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم القانون المنظم لمهنة التراجمة المحلفين؛ * بالإضافة إلى مشروع قانون يقضي بإحداث هيئة وطنية للخبراء القضائيين؛ * مشروع قانون يتعلق بالتحكيم والوساطة، وهي كلها مشاريع قيد الإنجاز على مستوى الوزارة، وهي الآن في طور الاستشارة مع الجهات المهنية المعنية.

⬅سؤال حول إحداث مفتشية عامة للقضاء مستقلة والسقف الزمني لإحداثها

الجواب: ينص القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية على توفر المجلس على مفتشية عامة للشؤون القضائية يحدد القانون تأليفها واختصاصاتها وقواعد تنظيمها وحقوق وواجبات أعضائها، ووزارة العدل حاليا بصدد إعداد مسودة مشروع قانون في هذا الإطار بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

⬅سؤال حول إحداث مفتشية عامة داخل الوزارة

الجواب: نص ميثاق إصلاح منظومة العدالة في التوصية رقم 179 على تحديد اختصاصات المفتشية العامة لوزارة العدل في مهام التقييم والتفتيش والتحري في كل ما يتعلق بسير المصالح الإدارية والمالية للوزارة ومصالحها اللاممركزة ومصالح كتابة الضبط. وفي إطار تنزيل هذه التوصية تعد وزارة العدل حاليا مشروع مرسوم ينظم هيكلة مفتشيتها العامة طبقا لاختصاصاتها ويحدد قواعد اشتغالها.

⬅سؤال حول إشكالية أمد تقادم الجنح المحدد في 4 سنوات ولجوء النيابة العامة إلى إحالة الملف إلى قضاء التحقيق لقطع أمد التقادم

الجواب: إن الإجراءات القاطعة للتقادم، والتي تتمثل في كل إجراءات المتابعة أو التحقيق أو المحاكمة وفق ما حدده القانون، يترتب عنها احتساب المدة من جديد وتبقى إجراءات الإحالة على قضاء التحقيق إجراء قانونيا لقطع التقادم، يجد أساسه في القانون ويوجد في جل التشريعات المقارنة.

⬅سؤال حول التكوين المستمر للقضاة وكتاب الضبط

الجواب: اعتبارا لأهمية موضوع تأهيل الموارد البشرية لما له من آثار مباشرة على الرفع من نجاعة الأداء وتحسين الخدمات المقدمة لمرتفقي العدالة، فقد اعتمدت خطة الوزارة في هذا الباب على تأهيل الموارد البشرية من قضاة وموظفي كتابة الضبط تأهيلا مهنيا يجعلها قادرة على مواكبة مرحلة الإصلاح وتنزيل بنوده وتوصياته، فأصبح التوظيف قائما على مقاربة جديدة هي التوظيف الهادف والمنصب على أطر متخصصة من مهندسين و تقنيين ومساعدين اجتماعيين وتراجمة ومتخصصين في مجالات اهتمام الوزارة.

كما يحظى موضوع التكوين والتكوين المستمر بأهمية بالغة في استراتيجية وزارة العدل، باعتباره أساس الجودة القضائية ومناط استقلال القاضي، وفي هذا الإطار تركزت الاستراتيجية الجديدة على العناصر التالية:

- تعميم التكوين المستمر والتخصصي على كافة القضاة وأطر كتابة الضبط بمعدل 1000 قاضيا و 6000 من الأطر الإدارية في السنة الواحدة؛
- اعتماد منهجية جديدة بالنسبة للتكوين الأساسي للملحق القضائي تقوم على إنماء مهاراته المهنية والاجتماعية وإدخال تقنيات جديدة في إطار هندسة التكوين كتقنيات تحرير الأحكام وتقنيات الإدارة القضائية؛
- التنصيص على مبدأ إلزامية التكوين المستمر للقضاة واعتباره حقا وواجبا؛
- تمكين جميع المسؤولين القضائيين من تكوين في الإدارة القضائية مع تخصيص المسؤولين الجدد بدورات تكوينية خاصة؛
- الرفع من مدة التكوين بالنسبة للموظفين من أسبوع واحد إلى شهرين يلتحق بعدها المعنيون بالمحاكم لتلقي تكوين تخصصي وعملي؛
- إبرام اتفاقيات مع كل من جمعية هيئات المحامين بالمغرب بتاريخ 16 اكتوبر 2015 والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بتاريخ 25 مارس 2016 والهيئة الوطنية للعدول بتاريخ 06 ابريل 2016 تتعلق كلها بدعم التكوين المستمر لكل هذه الفئات.

⬅ سؤال حول استقلال القضاء الإداري والتفكير في إحداث هيئة خاصة به بحيث يصبح منفصلا عن القضاء العادي

الجواب: بما أن التنظيم القضائي يرتكز على مبدأ وحدة القضاء على مستوى قمة الهرم القضائي الذي هو محكمة النقض، فإن مسألة فصل القضاء الإداري عن القضاء العادي، سواء على مستوى إحداث هيئة خاصة به أو مجلس دولة، يبقى مستبعدا، لا سيما وأن دستور يوليو 2011 لم يتضمن التنصيص على إحداث هذه الهيئة أو المجلس. ومن جهة ثانية فإن كم القضايا الإدارية المعروضة على الغرفة الإدارية بمحكمة النقض لا يرقى إلى درجة تستدعي تخصيص محكمة عليا خاصة بهذا النوع من القضايا.

سؤال يهم تخليق المهن القضائية ومدى تفعيل برنامج التخليق والتصورات المعدة بهذا الخصوص ودور المفتشية العامة

الجواب: في إطار المساهمة في تخليق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في وسط الموظفين والمهن القضائية ستعمل وزارة العدل على:

- الحرص على التنزيل الأمثل لمضامين الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

- تقوية آليات محاربة الفساد المالي من خلال تعزيز تدابير التجريم والعقاب وإجراءات الملاحقة وحماية المبلغين والشهود؛

- تطوير آلية الرقم الأخضر المخصص للتبليغ عن الرشوة، من خلال إحداث مركز للنداء خاص به يسهل عملية تدبير حالات التبليغ وتفادي العراقيل المادية التي أسفر عنها التدبير الحالي، علما بأن الرقم ساهم في متابعة مجموعة من المخالفين بلغت 19 حالة ما بين 25 يونيو 2015 ومتم دجنبر 2016؛

- تبسيط المساطر القانونية والقضائية؛

- مراقبة التزام الموظفين بالتصريح بالممتلكات؛

- وضع إطار جديد يؤطر مراقبة الأداء المهني من خلال إحداث مفتشية عامة لوزارة العدل تعنى بالتفتيش الإداري والمالي للوزارة والمحاكم؛

- الإشراف على معالجة الملفات التأديبية المترتبة عن إخلالات مهنية أو متابعات قضائية والسهر على ترتيب الجزاءات القانونية عن المخالفات المرتكبة، سواء بالنسبة للموظفين أو المحامين أو الموثقين أو العدول أو التراجمة أو الخبراء القضائيين.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة المالية 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا مشروع الميزانية في الاجتماع المنعقد بتاريخ 24 ماي 2017، برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الحجوي الأمين العام للحكومة، الذي قدم في البداية عرضا أبرز في محتواه حصيلة عمل القطاع، والمخطط الإستراتيجي المسطر للسنة المالية 2017.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الأمين العام للحكومة على أهمية المرحلة السابقة باعتبارها مرحلة تأسيسية أسهمت في تنزيل جزء كبير من مضامين دستور 2011، بحيث كان لزاما على الأمانة العامة للحكومة أن تنخرط في مسلسل التأطير القانوني، عبر المساهمة في إعداد النصوص القانونية اللازمة، خاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمؤسسات الدستورية، وقد هم هذا الإنتاج التشريعي عموما: تنزيل أحكام الدستور، وتنفيذ السياسات العمومية، والنصوص المتعلقة بمراجعة المنظومة القانونية الوطنية.

وإلى جانب العمل التشريعي، أبرز أن الأمانة العامة للحكومة تعمل على الإعداد الجيد والمحكم للاجتماعات الوزارية والحكومية، وعلى تقديم المشورة القانونية لمختلف القطاعات الحكومية، والإشراف على إعداد وتنسيق الأنشطة القانونية الموازية المتسقة بمجالات الصفقات العمومية، والنشر القانوني، ومواكبة النسيج الجمعوي والمهن والهيئات المهنية.

وأوضح أن الأمانة العامة للحكومة سطرت برنامج عمل متنوع الأوراش تفعيلا لدورها في تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة، والاستشارة ونشر المعلومة القانونية، والارتقاء بجودة التشريع وتبسيطه وتيسير الولوج إليه، حتى يظل دوما أداة فعالة في إنجاح السياسات العمومية في مختلف مجالات التنمية، ومن هنا استعرض السيد الأمين العام للحكومة محاوره الكبرى التي تتجلى في تحيين المنظومة القانونية الوطنية من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات، وملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، وتسريع وتيرة استصدار النصوص التطبيقية للقوانين وذلك بإحداث لجنة تسهر على تسريع وتيرة إصدارها، ثم وضع نظام معلوماتي لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع النصوص القانونية، وإشراك المواطنين في إبداء ملاحظاتهم في شأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، علاوة على تيسير الولوج إلى المعلومات القانونية من طرف المواطنين والمتعاملين مع الإدارة، وتفعيل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، ومراجعة القوانين المتعلقة ببعض المهن والهيئات المهنية، وتطوير التشريعات المتعلقة بالنسيج الجمعوي.

وأفادالسيد الأمين العام للحكومة أن الميزانية المخصصة للأمانة العامة للحكومة يبلغ مقدارها 76.934.000.00 درهم ، وهي موزعة كالتالي:

- ميزانية التسيير: 73.894.000.00 درهم؛
- ميزانية الاستثمار: 3.040.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بالدور الريادي الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة، في مجال إرساء اللبنات الصلبة لمدرسة قانونية وطنية، تجمع بين الرصانة الفكرية، والخبرة القانونية العملية.

وأكد جل المتدخلون على ضرورة تحيين النصوص القانونية الوطنية، خاصة المتجاوزة منها لمواكبة تطور بنية المجتمع المغربي، والعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الإستراتيجية، ضمانا لعدم إفراغ النص القانوني من محتواه، وترسيخا للفعالية التشريعية التي تقتضي النفاذ السريع والكامل لإرادة المشرع وللأهداف التشريعية المتوخاة، كما طالبت بعض التدخلات بضرورة إرفاق النصوص التشريعية بدراسة الجدوى والأثر ضمانا للنجاعة التشريعية، ثم بتجميع النصوص المرتبطة فيما بينها والمتناثرة في إطار مدونات جامعة، لتسهيل عملية الرجوع إليها من كل مهتم قانوني، علاوة على التسريع بملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية، وبالمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وخاصة ذات الارتباط بالقارة الإفريقية، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ودعا السيدات والسادة المستشارون إلى فتح جسور التواصل والتعاون في المجال التشريعي بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة للاستفادة من خبرتها وكفاءتها في مجال الإنتاج القانوني، مما سينعكس إيجابا على المبادرة التشريعية البرلمانية، كما اقترح بعض السيدات والسادة المستشارين مواكبة المنتخبين المحليين بالجماعات الترابية قانونيا، وتفعيل مقاربة وضع مستشارين قانونيين رهن إشارة الإدارات العمومية. ثم توقف السيدات والسادة المستشارين عند موضوع الجمعيات، إذ تمت المطالبة بتسهيل عملها، والوقوف على طبيعة الدعم الذي تتوصل به ومراقبة مصدره وأوجه صرفه، في إطار تجسيد مبدأ الثقة والشفافية والمساواة، كما

تطرقت المداخلات إلى مجال التبرعات لأجل قضايا إنسانية من خلال استغلال مواقع التواصل الاجتماعي، علما أن القانون يؤكد على ضرورة نيل الجمعيات لترخيص طلب الإحسان العمومي من الأمانة العامة للحكومة، مما يقتضي وضع آليات للتعامل مع هذه الظواهر الاجتماعية التي أصبحت تعرف تزايدا كبيرا.

وبالنظر إلى العمل الجبار الموكول للأمانة العامة للحكومة كقطب الراحة في التشريع الوطني، أكدت التدخلات على ضرورة الرفع من الميزانية المرصودة لهذا القطاع، ودعمه بالأطر والكفاءات، لكي يلعب دوره الهام في صياغة ومراجعة الترسانة القانوينة للنهوض بالتشريع الوطني.

كما تقدم السيدات والسادة المستشارون بالاقتراحات التالية:

- التنظيم القانوني لمختلف المهن غير خاضعة للتأطير التشريعي؛
- تنظيم أيام دراسية ومنتديات بتنسيق مع مجلس المستشارين للاستفادة من التجارب ومراكمة الخبرات، ومقاربة كافة المواضيع ذات الصلة بالتشريع للرفع من وثيرة الإنتاج التشريعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الأمين العام للحكومة عن إشادته القوية بمداخلات السيدات والسادة المستشارين، المعبرة عن الاعتزاز بما تقوم به الوزارة من أشغال وأعمال تندرج في إطار الرقي بالصناعة التشريعية ببلادنا.

وأبرز أن دور الأمانة العامة للحكومة هو قانوني محض، يتجلى في إرساء المنظومة التشريعية والبحث عن انسجام التشريع الوطني، كما تتولى الإشراف على إعداد وتنسيق الاستشارات القانونية لفائدة القطاعات الحكومية، وأن كثير من النصوص

القانونية تحتاج إلى التحيين والتحديث انطلاقا من دراسة وتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمالية والثقافية، مضيفا أن التوجه الجديد للعمل يقوم على التخلص التدريجي من بعض المهام غير القانونية اللصيقة بقطاعات حكومية أخرى، للتفرغ للوظيفة الأصل المتمثلة في إرساء الجودة القانونية، وأفاد أن دراسة الأثر والجدوى عمل ليس بالهين، وسيتم إعطاء هذا الجانب العناية والاهتمام الإستراتيجي.

وفي سياق آخر، أوضح أن مراجعة التشريع الخاص بالالتماس العمومي أصبح ضرورة ملحة لينسجم مع الواقع، ويشمل الوسائل الجديدة للاتصال المنتشرة اليوم، مما يقتضي العمل على تحيين النصوص القانونية المؤطرة للعمل الجمعوي، وأكد على أن الأمانة العامة للحكومة منخرطة في إعداد كافة النصوص المتعلقة بالعمل الدبلوماسي، وستواصل المصادقة عليها بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية.

وارتباطا بالنصوص التطبيقية للنصوص التشريعية، أوضح أن الأمانة العامة للحكومة واعية تمام الوعي بأهميتها كأداة تعكس إرادة المشرع ومبتغاه، وتحرص على استصدارها كلما توصلت بها من القطاع الحكومي المعني، وتنسيقا للعمل الحكومي وضمانا للفعالية اقترح وضع نظام معلوماتي بين الأمانة للحكومة ومختلف القطاعات الوزارية المعينة، وباقي المؤسسات الدستورية، كما سيتم توسيع المشاركة العمومية بطريقة الكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وفي الختام، قدم الدعوة للسيدات والسادة المستشارين لزيارة مقر الأمانة العامة للحكومة ورحب بتنظيم أيام دراسية وندوات مشتركة تتناول مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

كلمة

السيد الأمين العام للحكومة

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

أود في مستهل هذه المداخلة، أن أعبر للسيدات والسادة المستشارين، باسمي الخاص وباسم جميع العاملين بالأمانة العامة للحكومة عن خالص الشكر والتقدير على إتاحتهم لنا هذه الفرصة الهامة لتقديم حصيلة عمل ونشاط الأمانة العامة للحكومة ليس فقط خلال السنة الماضية وإنما خلال الولاية التشريعية السابقة بكاملها، وكذا لتقديم الخطوط العريضة لبرنامج العمل المزمع إنجازه برسم السنة المالية الحالية 2017، معربا لكم عن امتناني للاهتمام والعناية التي يوليها السادة والسيدات أعضاء هذا المجلس لما تبذله مصالح الأمانة العامة للحكومة من مجهودات ولدعمكم لها من أجل تحسين أدائها والرفع من مردوديتها.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

إن الولاية التشريعية السابقة كانت بامتياز ولاية تأسيسية لتنزيل دستور 2011 لذا كان من الطبيعي أن تنخرط الأمانة العامة للحكومة في مسلسل التأطير القانوني لهذه العملية، وذلك بالمساهمة المباشرة في إعداد النصوص القانونية اللازمة لهذا الغرض، من قوانين تنظيمية وقوانين تخص عددا من المؤسسات الدستورية، الأمر الذي مكن الحكومة من احترام الالتزام الدستوري الملقى على عاتقها بمقتضى الفصل 86 من الدستور القاضي بوجوب تقديم الحكومة لمشاريع القوانين

التنظيمية المذكورة قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ الدستور.

وفي هذا الإطار، وتكملة للقوانين التنظيمية الأربعة التي صدرت في عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي، تم إعداد 25 قانونا تنظيميا، صدر منها 21 نصا في حين لاتزال 4 قوانين تنظيمية مودعة بالبرلمان قصد الدراسة والمصادقة.

وفي نفس الإطار، تم إصدار أحد عشر (11) قانونا يتعلق بالهيئات المنصوص عليها في الدستور.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فقد تم استكمال إعداد جميع القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بجميع الهيئات المنصوص عليها في الدستور.

وبصفة عامة، فقد عرفت هذه الولاية التشريعية تسريعا في وتيرة الإنتاج التشريعي، حيث بلغ العدد الإجمالي للنصوص التي تم نشرها بالجريدة الرسمية 24143 نصا، بلغ عدد النصوص التشريعية منها 370 قانونا منها 21 قانونا تنظيميا و164 قانونا بالمصادقة على اتفاقيات دولية و185 قانونا عاديا كما بلغ عدد المراسيم التنظيمية 571 مرسوما، في حين أن باقي النصوص الأخرى صدرت في شكل مراسيم إدارية، وقرارات ومقررات صادرة إما عن رئيس الحكومة أو عن سلطات حكومية أخرى.

وجدير بالذكر أن الإنتاج التشريعي والتنظيمي المذكور قد شمل ثلاثة مجالات أساسية، همت بصفة خاصة، تنزيل أحكام الدستور ولا سيما من خلال القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمؤسسات الدستورية، وتنفيذ السياسات العمومية للحكومة في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري والاجتماعي والثقافي والبيئي، بالإضافة إلى النصوص المتعلقة بمراجعة المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالمادتين المدنية والجنائية وكذا الخاصة بتنظيم ممارسة عدد من المهن والهيئات المهنية.

ومن خلال إلقاء نظرة على مضامين القوانين الصادرة خلال الولاية التشريعية المذكورة، يتضح جليا الأهمية الكبرى لعدد من هذه القوانين المندرجة ضمن الإصلاحات التشريعية التي تعرفها بلادنا ويمكن القول في هذا السياق أن بعض

النصوص القانونية التي تم إعدادها سواء الصادرة منها، أو تلك التي توجد في طور الدراسة والمصادقة من قبل البرلمان، توضع لأول مرة في التاريخ التشريعي لبلادنا، كما هو الشأن بالنسبة للقوانين التنظيمية المتعلقة بتنظيم ممارسة حق الإضراب وترسيم اللغة الأمازيغية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والدفع بعدم دستورية القوانين، بالإضافة إلى النصوص المتعلقة بالجيل الجديد من المؤسسات الدستورية وخاصة منها مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وعلاوة على النشاط التشريعي المذكور، فإن الأمانة العامة للحكومة قد عملت، في إطار الاختصاصات الموكولة إليها، على تحضير أشغال المجالس الحكومية والوزارية والتي بلغت خلال الولاية التشريعية السابقة 19 مجلسا وزاريا و223 مجلسا للحكومة، تم خلالها المصادقة على مشاريع قوانين تنظيمية، واتفاقيات دولية وقانونين إطار، وقوانين تقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية، ومرسومين بقانون ونصوص تخص المجال العسكري، ومراسيم تنظيمية وفي مجال التعيين في المناصب العليا تمت الموافقة على تعيين 255 مسؤولا في مجالس وزارية، و689 مسؤولا تم تعيينهم بعد التداول بشأنهم في مجالس للحكومة.

وبالموازاة مع ذلك، تمت خلال هذه المجالس مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالسياسات العمومية، وتقديم عروض حول أنشطة السلطات الحكومية والاستراتيجيات القطاعية، بلغت 14 عرضا قدم أمام المجلس الوزاري، و90 عرضا أمام مجلس الحكومة.

وعلاوة على الأعمال التحضيرية، والتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للحكومة من أجل الإعداد الجيد والمحكم لاجتماعات المجالس الوزارية والحكومية المذكورة، فقد قامت بتقديم المشورة القانونية إلى مختلف السلطات الحكومية المعنية، حيث تجاوز عدد الاستشارات القانونية التي قدمتها بكيفية مباشرة أو غير مباشرة مئات الاستشارات منها 184 استشارة قانونية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

إلى جانب العمل التشريعي الذي أشرفت الأمانة العامة للحكومة، إما على إعداده أو تنسيقه، والاستشارات القانونية التي أعدتها لفائدة السلطات الحكومية المعنية، قامت كذلك بمجموعة من الأنشطة القانونية الموازية، همت مجالات الصفقات العمومية، والنشر القانوني والمواكبة القانونية للنسيج الجمعوي والمهن والهيئات المهنية.

أولا : في مجال الصفقات العمومية

لقد قامت الأمانة العامة للحكومة في هذا المجال باقتراح إعادة تنظيم لجنة الصفقات المحدثة سنة 1975، والمختصة بإعطاء استشارات قانونية حول النزاعات المثارة بين الإدارة والمقاولين المتعاملين معها بشأن مساطر إبرام الصفقات العمومية وتنفيذها، وذلك من خلال استصدار مرسوم لإعادة هيكلة اللجنة تحت اسم «اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية»، حيث تمت مراجعة وتوسيع اختصاصاتها، وإعادة النظر في تأليفها وأجهزتها، ومساطر وكيفيات عملها.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيط السيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة الموقرة علما، بأن لجنة الصفقات قد قامت خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2016 بإبداء الرأي بشأن 182 نصا قانونيا تهم مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات وزارية. كما أدت خلال نفس الفترة 66 رأيا تهم مراحل إبرام الصفقات العمومية.

ومن أجل تمكين اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية من القيام بمهامها في أحسن الظروف، تم في إطار برنامج إحداث اللجنة المذكورة إعداد منظومة معلوماتية خاصة بها، وبرنامج لتكوين المكونين في مجال إبرام الصفقات العمومية استفاد منه 125 مسؤولا بالإدارات العمومية، ينتمون إلى41 قطاعا وزاريا قام بتأطيره 13 مؤطرا متخصصا في مجال الصفقات العمومية.

ومن شأن تفعيل عمل هذه اللجنة أن تسهم في توحيد مناهج عمل المصالح الإدارية والمالية المعنية بإبرام الصفقات لفائدة إدارات الدولة والمؤسسات العمومية،

وهو عمل سيساعد على وضع أسس متينة لتخليق عمل هذه المصالح، وترشيد وتوحيد طرق عملها، وهو أمر سيحد لا محالة من عدد المنازعات المثارة كل سنة بين الإدارة والمقاولة.

ثانيا : النشر القانوني للنصوص التشريعية والتنظيمية

لقد عملت الأمانة العامة للحكومة خلال الولاية التشريعية المذكورة على إحداث آلية للاستشارة العمومية بشأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية قصد إتاحة الفرصة للمواطنين من أجل إبداء آرائهم بشأنها قبل عرضها على مسطرة المصادقة ويتعلق الأمر بتطبيق أحكام المرسوم رقم 2.08.229 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية.

وفي هذا الإطار، تم خلال الولاية المذكورة، نشر 133 نصا قانونيا منها 73 مشروع قانون و34 مشروع مرسوم و26 قرارا.

كما واصلت الأمانة العامة للحكومة سياسة انفتاحها على العموم من خلال موقعها الإلكتروني، تعميما لنشر المعلومة القانونية وتقريبها من عموم المواطنين والمرتفقين.

وفي هذا السياق، وإضافة إلى النشرات الست للجريدة الرسمية، تم إصدار عدد من المطبوعات التي تتضمن نصوصا تشريعية وتنظيمية ضمن «سلسلة الوثائق القانونية المغربية»، بلغت إلى حد الآن 62 إصدارا.

كما تسهر الأمانة العامة للحكومة على نشر الصيغة الإلكترونية للجريدة الرسمية على الموقع المذكور، مع محرك للبحث متعدد المداخل، وقد مكنت هذه الآلية من توسيع نطاق نشر المعلومة القانونية، والرفع من عدد زيارات موقع الأمانة العامة للحكومة والتي بلغت أكثر من 40 مليون زيارة، قام بها أكثر من مليون و298 ألف زائرا وحيدا، في حين لم يكن يتعدى عدد الزيارات سنة 2007 التي انطلق فيها الموقع 843 ألف زيارة قام بها حوالي 37 ألف زائر.

وفضلا عن الخدمات التي يقدمها الموقع في مجال نشر المعلومة القانونية، فهو يتضمن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي يتم نشرها إلكترونيا بمجرد توزيعها على أعضاء الحكومة، لتكون رهن إشارة العموم قصد الاطلاع عليها من طرف كل مهتم بتتبع ومواكبة ما يتم إعداده من مشاريع قانونية.

ثالثا : المواكبة القانونية للنسيج الجمعوي والمهن والهيئات المهنية

في إطار مواكبتها القانونية للنسيج الجمعوي، قامت الأمانة العامة للحكومة في مجال اختصاصها، خلال الفترة المتراوحة ما بين 2012 و 2016، بمنح 130 رخصة لالتماس الإحسان العمومي، كما تلقت تصريحات من عدد من الجمعيات بالتمويلات التي تلقتها من جهات أجنبية، بلغت 4685 تصريحا من قبل 907 جمعية، كما بلغ حجم الأموال المصرح بها خلال نفس الفترة 1.895.945.269 درهما.

كما تم خلال الفترة المذكورة الاعتراف بصفة المنفعة العامة لفائدة 35 جمعية بمقتضى مراسيم، وبذلك بلغ عدد الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة 223 جمعية إلى غاية أواخر ديسمبر 2016.

وفي مجال الترخيص بمزاولة بعض المهن التي تدخل في اختصاص الأمانة العامة للحكومة، فقد بلغ عدد التراخيص التي منحت خلال الفترة المذكورة 5362 ترخيصا هم 23 مهنة.

كما تمت مراجعة عدد من التشريعات التي تخص عددا من المهن الطبية وشبه الطبية والهندسة المعمارية وغيرها، فضلا عن إصدار عدة قوانين جديدة لتنظيم عدد من المهن لأول مرة كما هو الشأن بالنسبة للمهن شبه الطبية.

ومن جهة أخرى، فقد استمرت الأمانة العامة للحكومة في دعم الجانب الاجتماعي للموظفين العاملين بها وخلق جو من التضامن والمساندة وتحسين مناخ العمل من خلال الدور الحيوي الذي تقوم به جمعية الأعمال الاجتماعية في تقديم خدمات مباشرة في مجال التغطية الصحية الاجتماعية والخدمات المالية الأخرى التي أسهمت في تحسن أوضاع العاملين بالأمانة العامة للحكومة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

إن حصيلة أنشطة الأمانة العامة للحكومة التي تشرفت اليوم بتقديم أهم خلاصاتها وخطوطها العريضة، والتي ستجدون معطياتها مرفقة ومفصلة في المطبوع الذي سيوزع عليكم، تعكس ما تبذله الأمانة العامة للحكومة من جهد لمواكبة العمل الحكومي والتشريعي منه بالخصوص وما كان ذلك ليتحقق لولا الحرص التام والتجند المستمر لمختلف العاملين بالأمانة العامة للحكومة، مسؤولين وموظفين، وكذا بفضل الدعم الموصول الذي تتلقاه من كل الأطراف، وكذا التنسيق المحكم مع مؤسستكم الموقرة، بغية تحقيق جودة العمل التشريعي والارتقاء به ليكون آلية مساعدة على دعم دولة الحق والقانون وتوفير الشروط الضرورية لنمو اقتصادي نافع وسياسة اجتماعية ناجحة، وذلك على الرغم من الاعتمادات المالية المحدودة التي ترصد سنويا للأمانة العامة للحكومة، بحيث لم تعرف هذه السنة (2017) أي زيادة باستثناء ما يتعلق بباب الموظفين، أخذا بعين الاعتبار عدد الموظفين الذي عرف ارتفاعا في السنوات الأخيرة، وما يترتب عن ذلك من زيادة في الاعتمادات.

وأود أن أحيطكم علما أن الاعتمادات المرصدة للأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2017 بلغت في مجموعها 76.934.000 درهم منها 73.894.000 درهم برسم ميزانية التسيير و3.040.000 درهم برسم ميزانية الاستثمار، علما بأنه قد تم تحويل مبلغ مليوني ومائتي ألف درهم من اعتمادات التسيير إلى ميزانية الاستثمار ، وذلك وفق التوجهات الرئيسية لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 برمته، والذي تميز بضبط النفقات المرصودة للموظفين من خلال تحديد سقف هذه النفقات ابتداء من هذه السنة وترشيد النفقات الخاصة بالإدارة، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية.

آفاق عمل الأمانة العامة للحكومة خلال السنة الحالية والسنوات القادمة

في ضوء هذه المعطيات، فإن الأمانة العامة للحكومة قد وضعت برنامج عمل متنوع الأوراش من أجل تفعيل دورها في تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة، وفي مجال الاستشارة القانونية ونشر المعلومة القانونية، ووضعها رهن إشارة العموم، وكذا الارتقاء بجودة التشريع وتبسيطه وتيسير الولوج إليه، والعمل على مراجعته وتحيينه، حتى يتسنى جعل التشريع أداة فاعلة ومساهمة في إنجاح السياسات العمومية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في ظل ترسيخ مبادئ دولة الحق والقانون، وصون حقوق الإنسان والحريات في ظل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ومن أجل ذلك، فإن الأمانة العامة للحكومة قد حددت عناصر البرنامج الذي تعتزم تطبيقه استنادا إلى البرنامج الحكومي الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في المحاور التالية :

أولا : تحيين المنظومة القانونية الوطنية

من أجل جعل المنظومة القانونية الوطنية مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وللسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، سيتم اتخاذ كافة التدابير القانونية اللازمة من أجل مراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها وفق مقاربة جديدة من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات، يعهد إليها بجرد النصوص التشريعية والتنظيمية التي أصبحت غير منسجمة مع أحكام الدستور أو غير قابلة للتطبيق، قصد العمل على مراجعتها وتحيينها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات.

ثانيا : ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية

التزاما من المملكة المغربية بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها، ستواصل الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية،

ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، من خلال اقتراح مشاريع النصوص المغيرة للتشريعات التي لا تتوافق والاتفاقيات المذكورة.

ثالثا : تسريع وتيرة استصدار النصوص التطبيقية للقوانين

من أجل التطبيق الكامل والسريع للقوانين الصادرة بالجريدة الرسمية، وضمان دخولها حيز التنفيذ في أقرب الآجال، تقترح الأمانة العامة للحكومة على السيد رئيس الحكومة في أقرب الآجال الممكنة، إحداث لجنة تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة، للسهر على تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية لهذه القوانين، وفق برمجة زمنية محددة ومدققة، حتى يتم استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية للقوانين المنشورة بالجريدة الرسمية.

رابعا : وضع نظام معلوماتي لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص القانونية

من أجل حسن تنسيق العمل الحكومي وضمان فعاليته، سيتم خلال السنوات الثلاثة القادمة وضع نظام معلوماتي، بين الأمانة العامة للحكومة ومختلف القطاعات الوزارية المعنية وباقي المؤسسات الدستورية، لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية منذ إعدادها من طرف الوزارة المعنية إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية، وذلك قصد ضمان السرعة والفعالية في استصدار النصوص القانونية.

خامسا : إشراك المواطنين في إبداء ملاحظاتهم في شأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية، سيتم توسيع نطاق الاستشارة العمومية بطريقة إلكترونية بشأن مشاريع النصوص القانونية التي تم إعدادها لفسح المجال أمام المواطنين لإبداء رأيهم بشأنها، قبل المصادقة عليها،

ضمانا للتواصل مع المواطنين، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني المتعلق بوضع هذه المشاريع في البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة.

سادسا : تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية من طرف المواطنين والمتعاملين مع الإدارة

في هذا الإطار، ستقوم الأمانة العامة للحكومة باتخاذ كافة التدابير لتمكين المواطنين ومختلف المتعاملين مع الإدارة من الولوج إلى النصوص القانونية التي سيتم جردها بكيفية مرنة وفعالة ومضبوطة، لا سيما من خلال توسيع نطاق العمل بالتكنولوجيا الرقمية قصد تطوير الجريدة الرسمية الإلكترونية الموضوعة رهن إشارة المرتفقين، بما فيهم الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وإعداد دلائل تشريعية مبسطة.

سابعا : تفعيل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

في إطار تخليق الحياة العامة والتزام السلطات العمومية بتفعيل مقتضيات الدستور ولا سيما الفصلين 35 و36 منه، ولا سيما احترام مبدأ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية والتعامل المبني على المساواة وشفافية المساطر، فإن الحكومة ستقوم بتفعيل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية من أجل تمكينها من ممارسة مهامها حتى يتسنى لها الإسهام في الوقاية من المنازعات بين الإدارة والمقاولات في مجال الصفقات العمومية وتوحيد مناهج عمل المصالح المكلفة بتدبير هذه الصفقات.

ثامنا : مراجعة القوانين المتعلقة ببعض المهن والهيئات المهنية

في هذا الإطار، ستتم مراجعة الإطار القانوني لمجموعة من المهن والقوانين المتعلقة بالهيئات المهنية بتنسيق مع القطاعات المعنية في أفق تأطير الأنشطة المهنية ذات الأولوية بقواعد ضابطة لعملها ومراعية للمعايير المرجعية في مجال ممارستها.

تاسعا : تطوير التشريعات المتعلقة بالنسيج الجمعوي

تطبيقا لأحكام الفصل 12 من الدستور، فإن الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق وثيق مع باقي السلطات والهيئات المعنية، ستعمل خلال السنتين المقبلتين على إعداد مشروع قانون يتعلق بتحديد شروط وكيفيات مشاركة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وكذا العمل على ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور، ومراجعة التشريع المتعلق بالتماس الإحسان العمومي، ووضع إطار قانوني خاص بالمؤسسات الكفيلة
(les Fondations).

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تلكم كانت بعض المقترحات الأساسية في برنامج عمل الأمانة العامة للحكومة ، تنضاف إلى المهام الرئيسية التي تقوم بها في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة، وتتبعه وتجويده مواكبة لعمل الحكومة، وتنفيذا للسياسات العمومية التي تعتزم تطبيقها.

وإذ أعرض على أنظاركم هذه الحصيلة مرفقة بالمقترحات والمهام المذكورة، فإني أود التأكيد لكل عضو من أعضاء هذه اللجنة الموقرة ولكافة أعضاء المجلس الرغبة الصادقة في التعاون الفعال والمثمر من أجل الارتقاء بجودة المنظومة القانونية الوطنية وجعلها مسايرة للتطورات الكبرى التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

= برسم السنة المالية 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في الاجتماع المنعقد بتاريخ 23 ماي 2017، برئاسة السيد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي قدم بالمناسبة عرضا مفصلا أبرز في محتواه حصيلة عمل الوزارة خلال السنة المالية 2016، والآفاق المستقبلية المسطرة في المخطط الإستراتيجي الوزاري المعتمد، في مجالات تسهيل الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وتتبع أعمال البرلمان، وتمثيل الحكومة باستمرار داخل اللجان، أو في إطار تفعيل الديمقراطية التشاركية، وإعداد وتتبع السياسة الحكومية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا الشان العام بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية.

وفي هذا الإطار، أكد على حرص الوزارة على تفعيل اختصاصاتها انطلاقا من الدستور والتوجيهات الملكية السامية، ومن حصيلة العمل خلال الولاية السابقة، والبرنامج الحكومي الحالي، ليستعرض بعد ذلك أنشطة الوزارة برسم السنة المالية 2016، حيث تميزت على المستوى التشريعي بنشاط مكثف أسفر عن إحالة 92 مشروع قانون على مجلسي البرلمان، ينضاف إليها 52 مشروع قانون ظل قيد الدرس بمجلسي البرلمان بعد اختتام السنة التشريعية الرابعة، وتمت خلالها المصادقة على

105 مشروع قانون بينها 5 مشاريع قوانين تنظيمية، ولحدود بداية هذه السنة التشريعية أشار السيد الوزير إلى أن ما مجموعه 38 مشروع قانون هي قيد الدرس، منها 21 مودعة لدى مجلس النواب، و17 لدى مجلس المستشارين .

وارتباطا بالمبادرة التشريعية البرلمانية، أشاد السيد الوزير بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات القوانين، إذ عقدت اللجنة التقنية لتتبع مقترحات القوانين 15 اجتماعا، وقد بلغ عدد مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية خلال السنة التشريعية المنصرمة 5 مقترحات قوانين، ليصل العدد النهائي خلال الولاية التشريعية السابقة 20 مقترح قانون.

وأكد السيد الوزير على حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الرقابية، إذ تجاوبت مع مختلف الآليات الدستورية والقانونية، حيث تم تفعيل أحكام الفصل 100 من الدستور، الذي ترتب عنه عقد 9 جلسات للمساءلة الشهرية، وعلى نفس النحو تجاوبت الحكومة مع 945 من الأسئلة الشفوية من أصل 2733 محالة على القطاعات الوزارية، أما الأسئلة الآنية فقد أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عن 598 سؤالا، غير أن مجلسي البرلمان لم يبرمجا منها سوى 278 سؤالا آنيا، وبخصوص الأسئلة الكتابية فقد بلغت منذ بداية الولاية التشريعية التاسعة 27921 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة عن 18914 سؤالا منها أي بنسبة 68 في المائة.

كما شدد السيد الوزير على الحرص على التفاعل مع جميع الجلسات الدستورية والأنشطة البرلمانية لا سيما فيما يتعلق بالجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وعلى حضور أشغال اللجان، وتفعيل مبدأ التضامن الحكومي.

وفي سياق علاقة الوزارة بالمجتمع المدني، أوضح السيد الوزير أن الوزارة قامت بإعداد مشروعي القانوني التنظيميين المتعلقين بالملتمسات والعرائض، وساهمت الوزراة إلى جانب الأمانة العامة بإحداث جائزة المجتمع المدني، وباتخاذ تدابير من شأنها تكريس وتعزيز حكامة التمويل العمومي لمشاريع وبرامج الجمعيات.

وبغاية استكمال التأهيل والبناء المؤسساتي، وانسجاما مع متطلبات تحديث وتطوير الإدارة، وتجويد منظومة الحكامة، صرح السيد الوزير بقيام القطاع بمتابعة إنجاز مجموعة من المشاريع التي تتعلق أساسا بتعزيز الموارد البشرية والرفع من قدراتها، وتسوية جميع الترقيات، وتجويد الخدمات الاجتماعية، وتأهيل البنية التحتية المستعملة، وإطلاق ورش إعداد دلائل المساطر الخاصة بالعمليات الإدارية، وتجويد منظومة التواصل الداخلي بالوزارة

كما استعرض السيد الوزير برنامج العمل المسطر خلال السنة الجارية في مجالات العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وأفاد بأن هذا البرنامج رصد له غلافا ماليا يقدر بـ 38 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فرصة للسيدات والسادة المستشارين للوقوف على حصيلة عمل الوزارة والأدوار المنوطة بها، والمتمثلة أساسا في تدبير العلاقة بين المؤسسة التشريعية والحكومة من خلال التنسيق والسهر على حسن ترجمة مضامين الوثيقة الدستورية.

وفي هذا الصدد تم التنويه بعمل الوزارة ومجهوداتها في ورش تدبير الزمن التشريعي، وفق منطق يراعي التوازن بين مجلسي البرلمان في علاقتهما بالحكومة، من خلال تتبع مسار النصوص التشريعية، ومواكبة جلسات الأسئلة الشفهية والجلسات الشهرية مع السيد رئيس الحكومة، وكذا الجلسات الخاصة بتقييم السياسات العمومية، مستدلين في ذلك بالكم الهائل من النصوص التشريعية المصادقة عليها، وفي مقدمتها القوانين التنظيمية المكرسة في دستور 2011، والتي تشكل رافعة ديمقراطية، ونقلة نوعية في بناء الصرح الديمقراطي لبلادنا، ومن جهة أخرى تمت الإشادة بالأدوار الجديدة للوزارة ذات الارتباط بالمجتمع المدني، من خلال رصد الحياة الجمعوية بكل تمظهراتها في إطار الحوار الوطني حول المجتمع المدني، كعنوان لتأصيل الديمقراطية التشاركية، حيث شكلت مخرجاته مدخلا أساسيا ترجم تشريعيا بعد المصادقة على القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات والعرائض.

كما طالب السيدات والسادة المستشارون بضرورة استكمال تنزيل القوانين التنظيمية التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، ومن جهة أخرى، أثيرت خلال النقاش بعض القضايا ذات الارتباط الوثيق بعمل الوزارة، وهي كالتالي:

- حسن تدبير جلسات الأسئلة الشفهية، لاسيما في حالات الغياب الاضطراري للسادة الوزراء عن حضور الجلسات، وما يقتضيه من تضامن حكومي لضمان السير السليم للدور الرقابي للبرلمان؛
- عدم احترام الآجال القانونية والدستورية فيما يرتبط بالإجابة عن الأسئلة الكتابية؛
- ضعف التعاطي مع طلبات عقد اجتماعات اللجان المحالة على رئاسة الحكومة والوزراء المعنيين خصوصا ذات الطابع الاستعجالي التي تهم قضايا وطنية أو دولية؛

- ضعف التجاوب مع المهام الاستطلاعية للبرلمان؛
- ضعف التفاعل الحكومي مع مقترحات القوانين البرلمانية، مما يرسخ الهيمنة التشريعية الحكومية، على اعتبار أن الحصيلة التشريعية توضح بجلاء أن مقترحات القوانين المصادق عليها تبقى قليلة جدا مقارنة مع مشاريع القوانين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الوزير بالنقاش البناء والقيم للسادة المستشارين، الدال في مضمونه على حجم التفاعل الإيجابي والمثمر مع برامج ومخططات الوزارة الإستراتيجية.

وأبرز أن حصيلة المخطط التشريعي تعد جد إيجابية، بحث تمت المصادقة على ما مجموعه 227 نصا من أصل 243 مشروع قانون مسطر في هذا المخطط، وأن هذه الولاية الحكومية ستعرف نوع من التحول في سياق الاتجاه نحو تحديث المنظومة القانونية التي تعود إلى المرحلة الاستعمارية، وقد أحدث في هذا الصدد لجنة للتحيين ولملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية المصادق عليها، داعيا إلى تكثيف الجهود البرلمانية من أجل الإسراع بالمصادقة على النصوص التشريعية المودعة على أنظار مجلسي البرلمان منذ الولاية الحكومية السابقة، مضيفا أن الحكومة سائرة في نهجها التواصلي الفعال مع الأسئلة البرلمانية الكتابية، وستستمر في التحدي من أجل الرفع من نسبة تلك المجابة عنها إلى حدود 80 أو 85 في المائة.

وأكد السيد الوزير على أن تعزيز وتطوير منظومة المجتمع المدني سينبني لا محالة على تفعيل التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول المجتمع المدني، التي تجد مرجعيتها في الخطب الملكية السامية، والدستور ومخرجات الحوار، ومذكرات

المؤسسات والهيئات الدستورية لاسيما تلك الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للحسابات، علاوة على الاستئناس بما هو موجود في التجارب الدولية الفضلى، وذلك من أجل الوصول إلى مجتمع مدني قوي، وفعال، ومستقل، ونزيه، ويعكس التعددية القائمة في المجتمع، مع ما تستلزم هذه المرحلة من إقرار سياسة عمومية مندمجة للمجتمع المدني.

وأوضح ، ارتباطا بالعرائض، أن المخطط التنفيذي للقانون التنظيمي المؤطر لهذه الآلية التشاركية، يقوم على المرتكزات التالية الأساسية:

- إرساء لجنة العرائض على مستوى رئاسة الحكومة بمقتضى مرسوم يوجد في المرحلة النهائية من عملية المصادقة؛
- إطلاق المنصة الرقمية لتقديم العرائض التي تم إعدادها بشراكة مع البنك الدولي، باعتبارها إطار عملياتي للاشتغال الوطني؛
- التواصل والتحسيس في مختلف الأوساط المجتمعية.

عرض السيد الوزير

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني

تقديم الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2017

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

23 ماي 2017

- تقديم
- أولا : حصيلة عمل الوزارة خلال السنة المالية 2016.
  - أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان.
  - ثانيا : على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني.
  - ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين والتحديث
- ثانيا : آفاق وبرنامج عمل الوزارة خلال السنة المالية 2017
  - على مستوى العلاقات مع البرلمان.
  - على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني.
  - على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل
- ثالثا : مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

تقـــديم

- تعد مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني محطة تشريعية نوعية لرصد حصيلة إنجازات السنة المالية 2016 وبسط ومناقشة التوجهات والاختيارات التي تؤطر برنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 2017.
- كما تشكل فرصة لاستحضار التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في الخطب الأخيرة لجلالته بمناسبة إفتاح السنة التشريعية الحالية، والتي ارتكزت عليها الوزارة في إعداد وتحضير توجهات وبرنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 2017.

تقـــديم

- لذلك فإن الوزارة عازمة على مواصلة الإصلاحات الكبرى، والتي تدخل في نطاق اختصاصها من خلال:
  - ✓ تسهيل الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي؛
  - ✓ تتبع أعمال البرلمان؛
  - ✓ تمثيل الحكومة باستمرار داخل البرلمان؛
  - ✓ تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال تنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في مجال اختصاص الوزارة، والسهر على تعزيز حكامتها وتتبع ومواكبة نشاطها؛

تقـــديم

- ✓ إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا الشأن العام بتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية المختصة، والسهر على تتبعها وتنفيذها في مجال اختصاص الوزارة؛
- ✓ كما ستعمل الوزارة على تنوير المواطنين وكافة الهيآت والمؤسسات بكل المعلومات التي تخص عمل الحكومة وتوجهاتها ومواقفها وذلك استنادا للمهمة الجديدة التي انيطت بنا كناطق رسمي باسم الحكومة.

تقـــديم

- ترتكز الوزارة في إعداد مشروع ميزانيتها على أربع مرتكزات أساسية ويتعلق الأمر بالخصوص بـ :

1. دستور المملكة لسنة 2011 والذي يؤسس لفصل السلط وتعاونها وتوازنها.
2. التوجيهات الملكية السامية.
3. حصيلة العمل خلال الولاية السابقة وما تبقى من أوراش يتعين التعجيل باستكمالها.
4. البرنامج الحكومي الحالي 2016-2021.

تقـــديم

- ترتكز استراتيجية القطاع للفترة 2016-2021 على أربع محاور استراتيجية تهم :

1. العلاقات مع البرلمان.
2. العلاقات مع المجتمع المدني.
3. التواصل الحكومي.
4. الحكامة والتكوين وتحديث الإدارة.

حصيلة عمل الوزارة خلال السنة المالية 2016

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ تميزت السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بنشاط حكومي تشريعي مكثف تنفيذا للمخطط التشريعي، حيث تمت إحالة (92) مشروع قانون على مجلسي البرلمان، ينضاف إليها (52) مشروع قانون ظل قيد الدرس بمجلسي البرلمان بعد اختتام السنة التشريعية الرابعة؛
- ✓ تمت المصادقة خلال السنة الخامسة من الولاية السابقة على (106) مشروع قانون، من بينها خمسة (05) مشاريع قوانين تنظيمية مؤسسة صادق عليها مجلسكم وهي:

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

1. القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
2. القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة....
3. القانون التنظيمي المتعلق بمجلس الوصاية
4. القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض.
5. القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ ثلاثة (3) مشاريع قوانين تنظيمية معدلة تتعلق بمجلس النواب وبالأحزاب السياسية وبالتعيين في المناصب العليا؛
- ✓ كما تمت المصادقة بصفة نهائية على **مشروع قانون إطار واحد** يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- ✓ كما أن الحكومة أحالت **04 مشاريع قوانين تنظيمية مؤسسة متبقية**، ويتعلق الأمر بمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل **133** من الدستور، (الدفع بعدم دستورية قانون) والقانون التنظيمي للإضراب، والقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ ظل قيد الدرس بداية هذه السنة التشريعية (38) مشروع قانون:

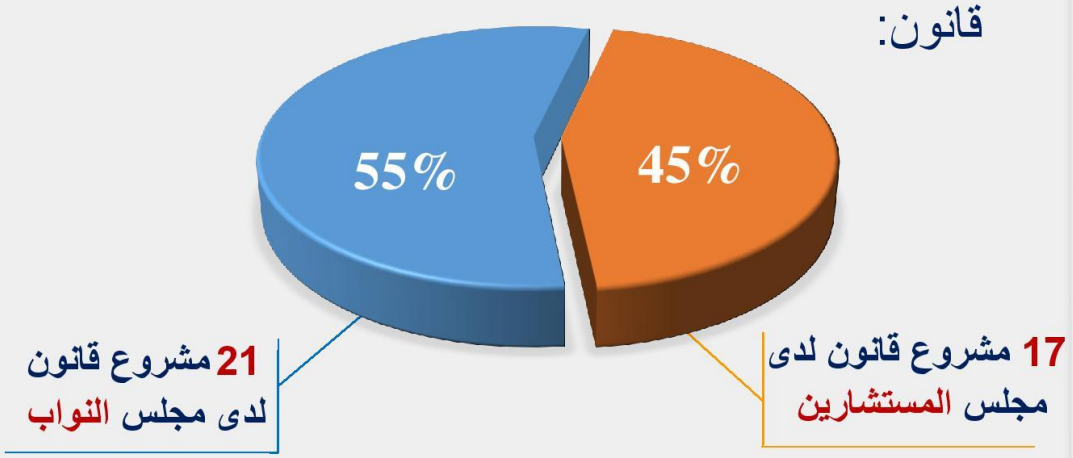

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

✓ أما فيما يتعلق بالمبادرة التشريعية البرلمانية، فقد واصلت الحكومة تفاعلها الإيجابي مع مقترحات القوانين، حيث عقدت اللجنة التقنية لتتبع المبادرة التشريعية البرلمانية المحدثة بموجب قرار المجلس الحكومي بتاريخ 20 مارس 2014 خمسة عشر (**15**) اجتماعا، بلغ منها عدد مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية في السنة التشريعية الماضية (**05**) مقترحات قوانين، ليصل عدد مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية برسم الولاية التشريعية السابقة **20** مقترح قانون.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

✓ وفي إطار **تعزيز التواصل والتنسيق الحكومي مع البرلمان** خلال السنة التشريعية الخامسة، حَرصت الحكومة على حضور اجتماعات **ندوة الرؤساء** بمجلسي البرلمان، والتي خصصت لمناقشة القضايا المرتبطة بجدول أعمال المجلسين، كبرمجة مشاريع ومقترحات القوانين في اللجان البرلمانية الدائمة وفي الجلسات العامة.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

واصلت الحكومة خلال السنة التشريعية الخامسة تفاعلها الإيجابي مع المؤسسة التشريعية من خلال:

- ✓ **الجلسات الشهرية** المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على أسئلة السيدات والسادة البرلمانيين والبالغ عددها (9) جلسات؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ **الجلسات الاسبوعية للأسئلة الشفهية** : حيث أجابت الحكومة، خلال السنة التشريعية الخامسة عن 945 سؤالا شفهيا من أصل 2733 محالة على القطاعات الوزارية، وذلك لارتباط الإجابة عن الأسئلة الشفهية بالبرمجة التي يضعها مكتبا مجلسي البرلمان والخاضعة بمبدأ التمثيل النسبي. وهو ما يفسر عدم تحكم الحكومة في درجة تفاعلها مع هذه الآلية الرقابية؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

✓ **الأسئلة الآنية** : أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عن 598 سؤالا آنيا، غير أن مجلسي البرلمان لم يبرمجا منها سوى 278 سؤالا آنيا بسبب نظام الحصص المعتمد في النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

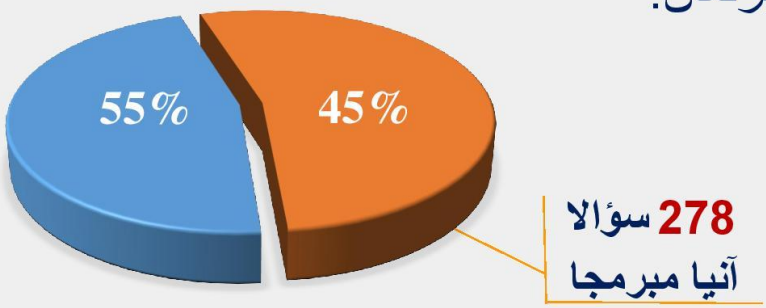

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

✓ **التحدث في المواضيع العامة والطارئة** : تفعيلا لمقتضيات المادة 104 من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث قدم السيدات والسادة الوزراء معلومات ومعطيات وتوضيحات بشأن 16 طلبا. وبخصوص تفعيل المادة 199 من نفس النظام الداخلي المذكور، أجابت الحكومة عن 31 تعهدا موضحة مختلف التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

✓ **تنشيط أشغال اللجان البرلمانية الدائمة بالمجلسين** من خلال العروض التي تقدم بها السيدات والسادة الوزراء أمامها لاطلاع أعضائها على مختلف القضايا المرتبطة بمجال اختصاصات قطاعاتهم. كما قامت هذه اللجان **بمهام استطلاعية مؤقتة** إلى بعض المرافق الحكومية التي تدخل في مجال اختصاصاتها.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

✓ **لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب** عقدت عدة اجتماعات استمعت فيها إلى عروض قدمها أعضاء الحكومة ورؤساء المؤسسات الوطنية، همت قضايا ومواضيع مختلف من قبيل: الدعم الداخلي والخارجي الموجه لجمعيات المجتمع المدني، والتدبير المفوض، وقضايا تتعلق بالصندوق الخاص بالطرق، ونشاط شركة العمران... وغيرها من المواضيع الأخرى.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

✓ **الأسئلة الكتابية :** بلغ عدد الأسئلة الكتابية المحالة على الحكومة من طرف أعضاء مجلسي البرلمان منذ بداية الولاية التشريعية التاسعة 27921 سؤالا كتابيا أجابت الحكومة عن 18914 سؤالا منها بنسبة 68%، ومن ضمنها 4678 سؤالا كتابيا طرح خلال هذه السنة التشريعية، حيث أجابت الحكومة عن 4452 سؤالا كتابيا بنسبة 95% من بينها أسئلة طرحت في الولايات السابقة.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

الولاية التشريعية التاسعة
27921 سؤالا كتابيا

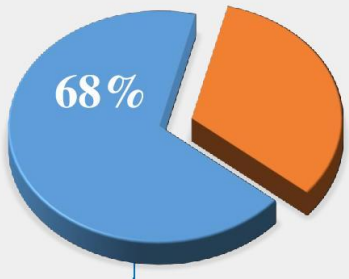

18914 سؤالا كتابيا
أجابت عليه الحكومة

السنة التشريعية الحالية
4678 سؤالا كتابيا

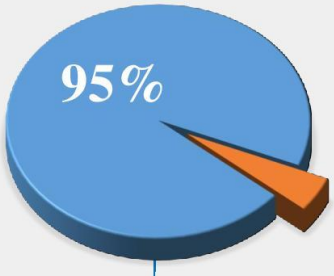

4452 سؤالا كتابيا
أجابت عليه الحكومة

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، والجلسات المرتبطة بمناقشة تقارير المؤسسات الوطنية باعتبارها وظائف برلمانية جديدة.
- ✓ عقد مجلس النواب أول جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية تفعيلا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور خصصت **لمجال التنمية القروية** من خلال برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG) والبرنامج الوطني تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER).

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ عقد مجلس المستشارين في نفس الفترة، جلسة سنوية خصصت لمناقشة وتقييم **المخططات الاستراتيجية** (المغرب الأخضر- والمغرب الأزرق - والإقلاع الصناعي الرقمي- والطاقات المتجددة) بالاستناد إلى دعامات : التعليم والتكوين والتشغيل والحكامة واللوجستيك وأثرها على الجهوية.

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ كما خصص مجلسا البرلمان جلستين عامتين لمناقشة التقرير الذي سبق أن قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2014 في جلسة مشتركة أمام مجلسي البرلمان يوم 04 ماي 2016.
- ✓ قدم السيدات والسادة الوزراء خلال هذه الجلسات مداخلات قيمة أغنت النقاش لما تضمنته من مؤشرات ومعطيات وبيانات حول القضايا والإشكاليات المثارة، والإجراءات المتخذة لمواجهة إكراهات تنفيذ المشاريع موضوع التقييم.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- ✓ تماشيا مع البرنامج الحكومي، وما تم تسطيره في المخطط التشريعي للحكومة من ترسانة قانونية جديدة استهدفت في المقام الأول تنزيل الأحكام الدستورية، كان للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني- كما كانت تسميتها خلال الولاية الحكومية السابقة- نصيبها في إعداد تشريعات جديدة علاقة بمنطوق الدستور، حيث أنيط بها صياغة وإعداد قانونين تنظيميين تطبيقا لأحكام الفصلين 14 و15 من الدستور وهما:

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- الظهير الشريف رقم 1.16.107 صادر في 23 من شوال 1437ه (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛

- الظهير الشريف رقم 1.16.108 الصادر في 23 من شوال 1437ه (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- ✓ ساهمت الوزارة إلى جانب كل من الأمانة العامة للحكومة ووزارة الداخلية في بلورة وإعداد المرسوم رقم 2.14.836 بإحداث جائزة المجتمع المدني، وهو المرسوم الصادر في 24 من جمادى الأولى 1437ه (4 مارس 2016) جريدة رسمية عدد 6444 مكرر بتاريخ 5 مارس 2016.
- ✓ بادرت الوزارة وبتنسيق مع رئاسة الحكومة إلى الدفع بإصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2016/04 المتعلق بالبوابة الإلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات اسهاما في تكريس وتعزيز حكامة التمويل العمومي لمشاريع وبرامج الجمعيات، وهو المنشور الصادر في 11 مارس 2016.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- ✓ إحداث مركز اتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني، تتمثل مهمته في توفير المعلومة والاستشارة القانونية ذات الصلة بمناحي الحياة الجمعوية وتعزيز إدراك وقدرات جمعيات المجتمع المدني القانونية.
- ✓ وفي إطار تطوير الشراكة بين الدولة والجمعيات وكذا تعزيز حكامتها، أطلقت الوزارة بوابة إلكترونية خاصة بالتمويل العمومي المقدم للجمعيات (www.charaka-associations.ma)، وذلك بمقتضى منشور رئيس الحكومة. وستمكن هذه البوابة الإلكترونية من تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات.
- ✓ إعداد أول تقرير حكومي بشأن حالة الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2015.

ثالثا: على مستوى الحكامة والتكوين والتحديث

عملت الوزارة خلال سنة 2016 على تجويد منظومة الحكامة حيث حققت مجموعة من الانجازات، نذكر منها:

- ✓ دعم الادارة بموارد بشرية جديدة تستجيب لحاجيات الادارة والتحولات التي شهدتها مهام الادارة، وذلك بإجراء مباريات للتوظيف بناء على الحاجيات المطلوبة؛
- ✓ تسوية جميع الترقيات وتجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفات والموظفين وزيادة المنح المخصصة لجمعية الاعمال الاجتماعية، والتعويضات؛
- ✓ انجاز برنامج للتكوين المستمر للموظفين والموظفات؛

ثالثا: على مستوى الحكامة والتكوين والتحديث

- ✓ صيانة المباني الادارية وتحسين فضاءات الاشتغال بالوزارة؛
- ✓ تجديد التجهيزات والمعدات المتقادمة لمواكبة متطلبات الجودة والنجاعة؛
- ✓ اطلاق ورش إعداد دلائل المساطر الخاصة بالعمليات الإدارية؛
- ✓ إعادة هيكلة بعض المصالح لتجويد العمل وزيادة الفعالية والنجاعة؛
- ✓ تجويد منظومة التواصل الداخلي بالوزارة.

آفاق وبرنامج عمل الوزارة خلال السنة المالية 2017

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ مواصلة مهام التنسيق بين مجلسي البرلمان والحكومة وعبر كل السبل الكفيلة بتسهيل علاقة السلطتين؛
- ✓ التنسيق الوثيق مع البرلمان من أجل استكمال تنزيل القوانين التنظيمية وقوانين هيئات الحكامة والديموقراطية التشاركية وتفعيل المخطط التشريعي للحكومة الوارد في البرنامج الحكومي 2016-2021؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ تعزيز التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية وإيلائها العناية اللازمة، من خلال الحرص على عقد الاجتماعات الحكومية الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين، وتسريع وتيرة عمل اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية، وتعميق التواصل في إطارها من أجل المساهمة في الدفع قدما بمقترحات القوانين المحالة على اللجان البرلمانية الدائمة بمجلسي البرلمان؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

1 في مجال العمل التشريعي

- ✓ تحيين دليل القواعد المتعلقة بالمسطرة التشريعية لملائمته مع القوانين التنظيمية والمستجدات المرتقبة إدخالها على النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان؛
- ✓ تمثيل الحكومة باستمرار داخل البرلمان وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة والجلسات التشريعية؛
- ✓ تنسيق العمل الحكومي داخل البرلمان؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

تركيز الاهتمام على العلاقات مع البرلمان لإضفاء مزيد من النجاعة والفعالية عليها، وذلك عبر:

- ✓ التنسيق الجيد لحضور السيد رئيس الحكومة للجلسات الرقابية الخاصة بالسياسة العامة. وعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة؛
- ✓ المساهمة الفعالة في التحضير لجلسة تقييم السياسات العمومي؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ حث أعضاء الحكومة على الحضور لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية وعلى الالتزام بالآجال الدستورية للإجابة عن الأسئلة البرلمانية. والتفاعل الإيجابي مع باقي الآليات الأخر؛
- ✓ تعزيز سبل التواصل مع المستشارين في الشؤون البرلمانية لدى أعضاء الحكومة لدراسة مستجدات العمل البرلماني والتعريف المستمر بالبرنامج الالكتروني لتدبير الأسئلة البرلمانية؛

أولا : على مستوى العلاقات مع البرلمان

2 في مجال العمل الرقابي

- ✓ عقد لقاءات مع مسؤولي الإدارة البرلمانية بمجلسي البرلمان لتسهيل وتيسير العلاقة بين الحكومة والبرلمان.
- ✓ تعزيز انفتاح الوزارة على التجارب الدولية للاطلاع على أنجع الممارسات التي تطبع العلاقات بين الحكومة والبرلمان وتبادل الزيارات، وتنظيم دورات تكوينية مشتركة، مع إحداث بنية إدارية تتولى هذا الأمر.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- ✓ إحداث لجنة العرائض (إجراء استعجالي).
- ✓ بلورة وتنفيذ استراتيجية تواصل حول الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة المواطنة.
- ✓ تنفيذ برنامج لتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين في مجال الديمقراطية التشاركية.
- ✓ تنفيذ برنامج لتكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية.
- ✓ إطلاق مشروع تطوير بوابة إلكترونية (e-participation) خاصة بالمشاركة المواطنة.

ثانيا: على مستوى العلاقات مع المجتمع المدني

- ✓ إعداد التقرير السنوي حول دينامية العمل الجمعوي برسم سنة 2016
- ✓ إطلاق النسخة الأولى لجائزة المجتمع المدني.
- ✓ إعداد دلائل عملية حول آليات الديمقراطية التشاركية والحكامة الجمعوية.
- ✓ إطلاق سلسلة من لقاءات التكوين لفائدة جمعيات المجتمع المدني في مجالي الديموقراطية التشاركية والحكامة.
- ✓ تعزيز التواصل مع جمعيات المجتمع المدني ومواكبة أنشطتها.

ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل

- ✓ إطلاق استراتيجية قطاعية للولاية الحكومية الجديدة، تروم ضمان الفعالية والنجاعة والجودة في الأداء وتحقيق النزاهة والشفافية، وضمان الحق في الحصول على المعلومة والانفتاح والاندماج والتشارك، لضمان مشاركة مختلف الفاعلين في تقييم السياسات العمومية للقطاع، وتحديث منظومة التدبير الاداري والمالي وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، قصد جعل المواطنات والمواطنين في صلب العمل الإداري؛

ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل

- ✓ فتح مقر جديد لمديرية العلاقات مع البرلمان بالقرب من مقر البرلمان بشارع محمد الخامس وتجهيزه لضمان ظروف جيدة للعمل ولتيسير وتسهيل التواصل مع البرلمان وتقليص نفقات كراء المباني الإدارية؛
- ✓ تحديث العتاد المعلوماتي وإدخال أدوات معلوماتية للخدمة، ومواكبة المستجدات التكنولوجية؛
- ✓ إحداث بوابة تمكن المواطنين من المواكبة الإلكترونية لأشغال الحكومة بالبرلمان؛

ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل

- ✓ إعادة تجديد وتحديث النظام المندمج لأشغال الحكومة داخل البرلمان وتتبع قضايا الشأن العام. وسيمكن هذا المشروع من ضمان التواصل الجيد بين الحكومة ومجلسي البرلمان، وتقليص تكلفة معالجة الأسئلة البرلمانية (الحد من الاستخدام الورقي وخفض العنصر البشري في معالجة الأسئلة). وكذا وزيادة الإنتاج والشفافية في معالجة الأسئلة؛
- ✓ وضع نظام خارجي (extranet) يمكن القطاعات الحكومية من القيام بكل العمليات المتعلقة بأعمال الحكومة في البرلمان. وإتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على العمل البرلماني وتتبع الشأن العام والسياسات العمومية؛

ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل

- ✓ إعادة تطوير بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني من أجل تعزيز حكامة وشفافية التمويل العمومي لبرامج ومشاريع وأنشطة جمعيات المجتمع المدني بالمملكة؛
- ✓ وضع نظام داخلي (Intranet de Gestion) يمكن من التواصل الجيد بين الإدارة وموظفيها، ووضع سياسة لحماية أمن النظم المعلوماتية للوزارة تماشيا مع السياسة الوطنية في هذا المجال؛
- ✓ إعداد بوابة لتتبع العرائض والملتمسات؛
- ✓ وضع سياسة لحماية أمن النظم المعلوماتية للوزارة تماشيا مع السياسة الوطنية في هذا المجال؛

ثالثا : على مستوى الحكامة والتكوين وتحديث اليات العمل

- ✓ الاستمرار في تحديث منظومة تدبير الموارد البشرية وتعزيز قدراتها وتحيين منظومة تدبير المهن والكفاءات والمسارات المهنية وتفعيل التكوين المستمر؛
- ✓ تجويد الخدمات الاجتماعية الموجهة لفائدة الموظفات والموظفين وتعزيز التعاون مع الشركاء الاجتماعيين؛
- ✓ تحديث البنايات الادارية وإدماج المقاربات الحديثة المرتبطة بالنجاعة الطاقية والأبعاد البيئية في الادارة وضمان الولوجويات وتيسير إستقبال المواطنات والمواطنين؛
- ✓ إرساء منظومة لمراقبة التدبير ونجاعة الأداء؛
- ✓ هيكلة الارشيف ومركز الوثائق وتيسير ولوج الباحثين إليه.

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

لابد من التأكيد أن منهجية إعداد مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، برسم السنة المالية 2017، اتسم بالرغبة الواضحة في استكمال الأوراش المفتوحة والتطلع لفتح أوراش جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الهامة المبرمج إنجازها استنادا للبرنامج الحكومي للولاية الحكومية الحالية، وكذا استرشادا بالتوجهات المرتبطة بالانتقال نحو الميزانية المبنية على النتائج وفق الإطار القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي للمالية المعمول به.

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

لذلك فإن الاعتمادات المضمنة في مشروع الميزانية الفرعية للسنة المالية 2017 الموجود بين أيديكم تستحضر منهجية نجاعة الأداء ومواصلة الإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية.

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

تبلغ الاعتمادات المخصصة لفائدة الوزارة برسم سنة 2017 ما قدره **38 مليون درهم**، لتغطية برنامج تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. وتتوزع مشاريع هذا البرنامج كما يلي:

المشروع 1 : دعم المهام

المشروع 2 : التفاعل بين الحكومة والبرلمان

المشروع 3 : تقوية قدرات المجتمع المدني

المشروع 4 : مشروع الديمقراطية التشاركية

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

1 ملخص مشروع برنامج نجاعة الاداء 2017

المشروع		الاهداف	المؤشر	2016	2017
دعم المهام	01	تحسين تدبير الموارد	استعمال المكتبيات درهم /موظف	3835.96	3700
			عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا	5	6
			عدد المساطر الإدارية المرقمنة	2	5
التفاعل بين الحكومة والبرلمان	02	تحسين التفاعل بين الحكومة البرلمان	النسبة المئوية للأسئلة المرسلة للقطاعات الحكومية	بحسب عدد الأسئلة المتوصل بها	
			مؤشر الخدمات الالكترونية	25	60
تقوية قدرات المجتمع المدني	03	تعزيز الحكامة الجيدة وتطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات	نسبة استعمال بوابة شراكة من طرف الممولين العموميين	20 %	60%
	04	تثمين عمل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتقوية قدراتها وتعزيز ادوارها	عدد جمعيات ومنظمات المجتمع المدني المرشحة للحصول على الجائزة	-	80
تفعيل آليات الديموقراطية التشاركية	05	تشجيع ومواكبة ممارسة الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني	عدد العرائض المعالجة	بحسب عدد العرائض المتوصل بها	
	06		عدد أيام تقوية قدرات الجمعيات.	1080	1680

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

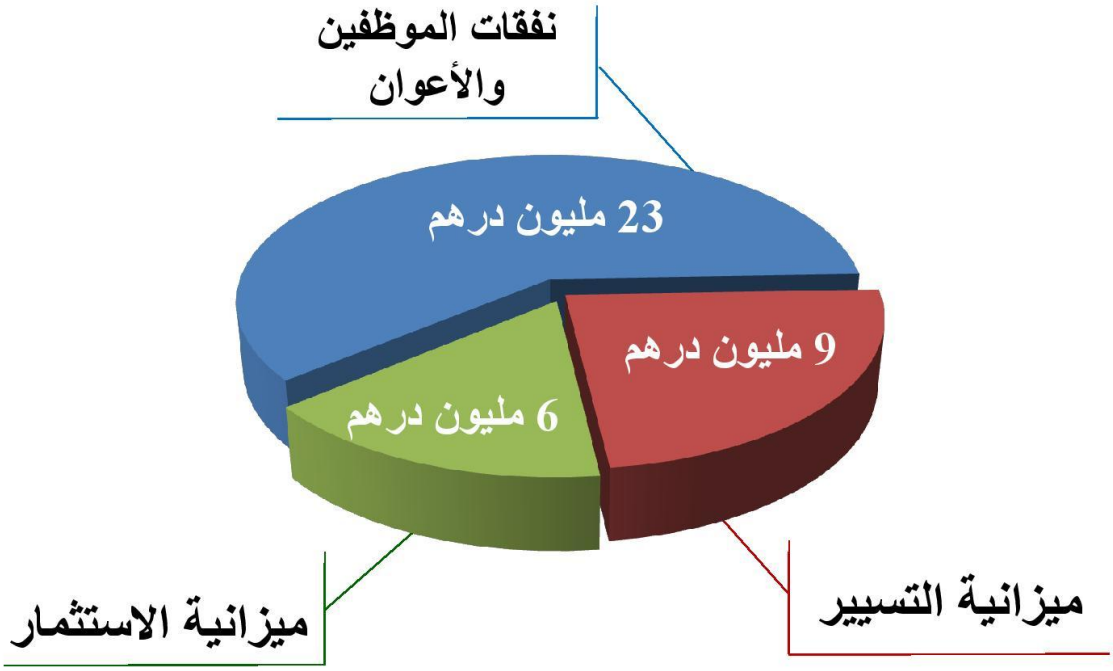

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

2 نفقات ميزانية التسيير للسنة المالية 2017

- **الموظفون**

✓ المناصب المحدثة : لا شئ.

✓ نفقات الموظفين والأعوان: 23 مليون درهم.

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

2 نفقات ميزانية التسيير للسنة المالية 2017

نفقات المعدات والنفقات المختلفة

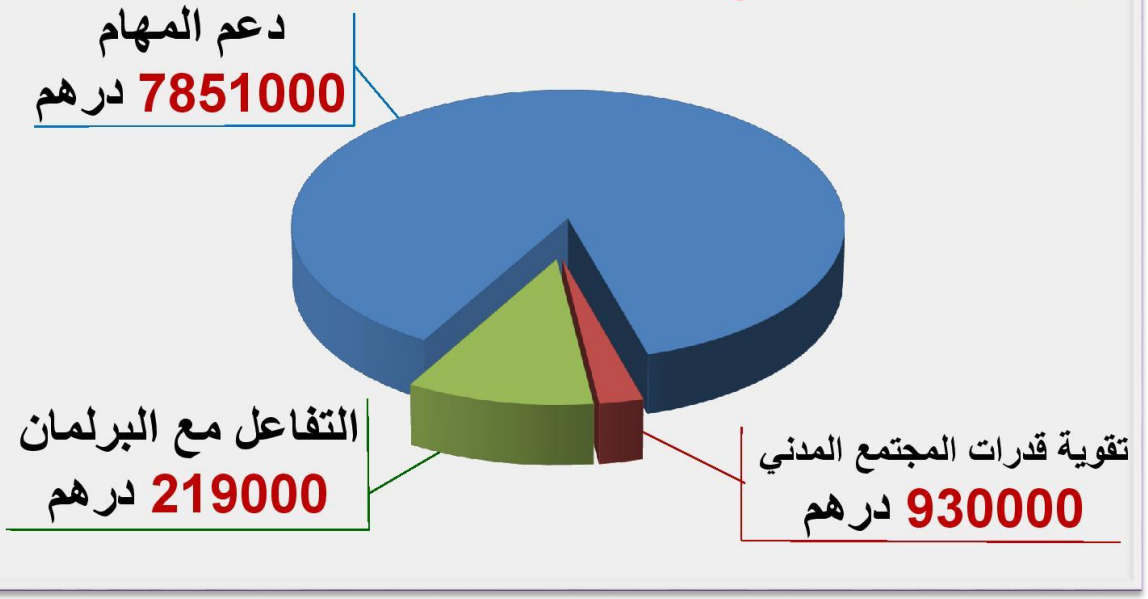

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2017

3 نفقات الاستثمار للسنة المالية 2017

اعتمادات الأداء: 6 مليون درهم

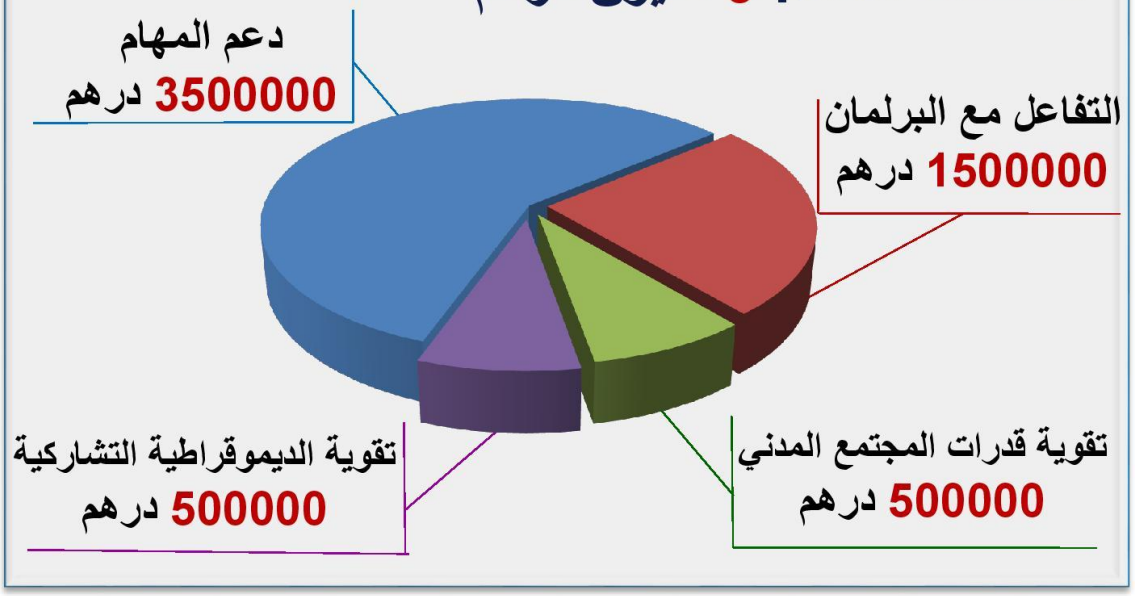

شكرا على حسن انتباهكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية

= برسم السنة المالية 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في الاجتماع المنعقد بتاريخ 22 ماي 2017 برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بن عبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، الذي قدم عرضا أبرز من خلاله برنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 2017، والمعطيات العامة لميزانية الوزارة، ومؤشرات برنامج العمل المعتمد، موضحا أن إستراتيجية عمل الوزارة تستند في مرجعيتها على التوجيهات الملكية السامية الواردة خصوصا في الخطاب الافتتاحي للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، الذي يؤسس لعهد إصلاحي جديد للإدارة ينبني على جعل خدمة المواطن هدف لكل عملية إصلاحية، كما تقوم هذه الإستراتيجية على مضامين الوثيقة الدستورية، وتوجهات البرنامج الحكومي.

ثم استعرض السيد الوزير المحاور الكبرى الرئيسية لبرنامج العمل، المندرجة في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، ثم تثمين الرأسمال البشري و تطوير آليات الحكامة والتنظيم، والتي ستتم بلورة جميع إجراءاتها وفق مبدأ الأولية والاستعجال، كما أفاد أن مؤشرات برنامج العمل تتجلى في:

- عدد القوانين: 9؛
- عدد المراسيم: 6؛

- ❖ عدد الإجراءات والمشاريع: 39؛
- ❖ عدد الدراسات: 8.

وأبرز أن الميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المالية 2017 تتوزع على الشكل التالي:

- ❖ ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 52.705.000درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 35.503.000درهم.
- ❖ ميزانية الاستثمار:
  - اعتمادات الأداء 2017: 25.030.000 درهم؛
  - اعتمادات الالتزام 2018 وما يليها: 24.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تطرق السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة إلى مختلف الجوانب التنظيمية والبنيوية المرتبطة بقطاع الوظيفة العمومية، وأبدوا جملة من الملاحظات التقييمية، والاقتراحات الإستراتيجية الكفيلة بالإسهام في الرفع من مردودية وحسن أداء الإدارة العمومية في علاقتها بالمواطن استجابة للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأجمع السيدات والسادة المستشارون، في مستهل مداخلاتهم، على كون الميزانية المرصودة لا تكفي لتغطية إستراتيجية عمل الوزارة، ذات البعد الافقي المندمج، والتي ترمي إلى بناء إدارة عمومية حديثة وناجعة في علاقتها بالمواطن،ومتطورة في أدائها، وفي قدراتها التدبيرية.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أن سياسة التوقيت المستمر أبانت عن محدوديتها في التعاطي الجيد مع مفهوم المردودية الإدارية، لاسيما فيما يخص المدن الصغرى، ومكمن ذلك رصد كثرة الغيابات عن العمل بعد الفترة الزوالية، وهذا راجع بالأساس، حسب المتدخلين، إلى اللجوء إلى إعمال هذا النظام من دون توفير البنية الملائمة لاستقباله بالشكل الأنجع داخل المحيط الإداري.

ودعت المداخلات إلى ضرورة احترام حق الإضراب، وحتمية فتح ورش مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وفق مقاربة تشاركية بناءة، لأنه لم يعد يستوعب كثرة التعديلات المدخلة عليه، وكذا إلى خلق آليات لتحفيز الموظفين من مدخل تيسير الترقية، وأكد بعض السيدات والسادة المستشارون على ضرورة الاكتفاء بالاستعانة بالخبرات الوطنية بدل الالتجاء في كل مرة إلى الخبرات الدولية، على اعتبار ما تتوفر عليه الخبرة المغربية من كفاءات عالية في تخصصات جد دقيقة وحيوية وإستراتيجية.

واتساقا بتدبير الموارد البشرية، فقد أشير إلى غياب إستراتيجية متكاملة للتكوين المستمر، تنبني على أساس التحديد المرجعي للحاجيات، والتعزيز الحركي للترقية والتعيين في مناصب المسؤولية، علاوة على وجود نقص في عدد المكونين والخبراء المتخصصين في تأطير برامج التكوين المستمر.

علاوة على ماسلف ذكره، تقدم السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من الاستفسارات والملاحظات المرتبطة بـ:

- ❖ طبيعة الإجراءات المعتمدة لتخليق العمل الإداري، وللحد من الغياب المتكرر للعاملين بالوظيفة العمومية؛

❖ انتقال وظيفة الأمن الخاص بالمرافق العمومية من حراسة المبنى إلى تنظيم عملية الاستفادة من الخدمة حتى أصبح في بعض الأحايين وسيلة لعدم قضاء المرتفق لأغراضه الإدارية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أعرب السيد الوزير في مستهل مداخلته عن إشادته بمداخلات السيدات والسادة المستشارين، التي تعكس حرصهم الأكيد على ترسيخ الحكامة في الإدارة المغربية، وتعزيز الفعالية في علاقتها بالمرتفق.

ومن ثم، أكد السيد الوزير على أن الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة يمثل تحول تأسيسي لفلسفة إصلاحية جديدة تنبني على المرتفق، لتتحول الإدارة إلى أداة لخدمة المواطن بكل جودة وفعالية، وهذا يقتضي اعتماد إستراتيجية جديدة بمقاربة تشاركية مع كل الفاعلين على أساس نفس المنطلقات التشخيصية، بهدف إيجاد حلول ناجعة لكل الإشكالات الإدارية الحائلة دون الرقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

وأفاد السيد الوزير أن النظام الأساسي للوظيفة العمومية أصبح مثقلا بالتعديلات المتوالية، مما يستلزم المراجعة الشمولية له، نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة ترجع إلى وقعه المنتظر على منظومة الرأس مال البشري ودوره في الرفع من فعالية وجودة الإدارة.

وتجدون مرفقا بهذا التقرير الأجوبة الكتابية التفصيلية التي تقدم بها السيد الوزير ردا على مداخلات السيدات والسادة المستشارين.

عرض السيد الوزير

محتوى العرض

- تقديم
- برنامج عمل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017.
- المعطيات العامة لميزانية الوزارة.
- مؤشرات برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2017.

تقديم

المرجعية

مقاصد التوجيهات الملكية السامية : إرساء الحكامة الجيدة وإصلاح الإدارة والجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وتثمين الموارد البشرية؛ وخاصة خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة -14 أكتوبر 2016 –

مضامين الدستور : دعم الحكامة الجيدة وإخضاع المرفق العام لمبادئ الإنصاف والجودة والاستمرارية والمساواة والحياد والشفافية والنزاهة

التوجهات العامة للبرنامج الحكومي : ضرورة إصلاح الإدارة وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن

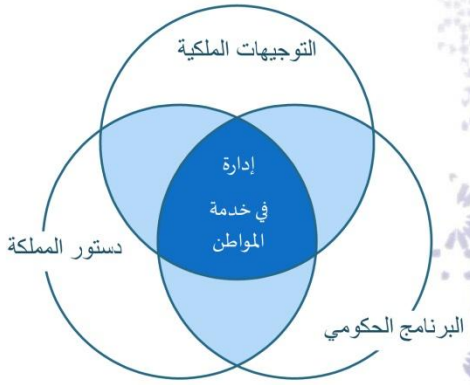

مضامين الخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2016

المبدأ الموجه

تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم ، **مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.**

الاختلالات

- **الضعف في الأداء**، وفي **جودة الخدمات المقدمة للمواطنين**؛
- **التضخم وقلة الكفاءة**، **وغياب روح المسؤولية** لدى العديد من الموظفين؛
- **صعوبات في علاقة المواطن بالإدارة**، تبتدئ من الاستقبال، مرورا بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛
- **عدم الإجابة على شكايات وتساؤلات** المواطنين؛
- **عدم تنفيذ الأحكام** ، وخاصة في مواجهة الإدارة؛
- **عدم تسديد ما بذمة الإدارة من ديون** للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- **الشطط في استعمال السلطة والنفوذ**، **وتعقيد المساطر**، **وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية**؛
- **عدم التفعيل الأمثل للجهوية واللامركزية واللاتمركز**، وتكريس الوضع القديم واستمرار المشاكل السابقة.

مضامين الخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2016

التوجيهات الملكية السامية

- **الإجابة على رسائل المواطنين**، **وإيجاد حلولا لمشاكلهم**، **المعروضة على الإدارة**، وتفسير وتبرير القرارات التي يجب أن تتخذ بناء على القانون؛
- **اعتبار الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا**، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار ؛
- التحلي **بروح الوطنية والمسؤولية**، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين؛
- **تغيير السلوكات والعقليات**، وضمان جودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن ؛
- إعطاء عناية خاصة، **لتكوين وتأهيل الموظفين**، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب ؛
- **تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة**، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

مضامين الخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2016

تحقيق التنمية رهين
بنجاعة الإدارة العمومية

تحسين جودة الخدمات العمومية
مسؤولية جميع المتدخلين

رسائل قوية

علاقة الإدارة بالمواطن تشكل
جوهر عمل المؤسسات

إصلاح الإدارة يتطلب
تغيير في السلوكات والعقليات
وكذا تجويد التشريعات

- على الجميع مواكبة التطور، والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنموية، التي تقودها ببلادنا.
- الكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية، والرفع من جودتها، باعتبارها عماد أي إصلاح وجوهر تحقيق التنمية والتقدم.

البرنامج الحكومي

عناصر ضمان نجاح الأوراش الإصلاحية الأفقية

1	الشفافية	2	الانفتاح والإدماج	3	النزاهة	4	المحاسبة والمساءلة	5	المواطن في صلب وظيفة الإدارة العمومية

إصلاح شامل وعميق للإدارة

- إصدار ميثاق المرافق العمومية
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية
- وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشرية
- دعم استعمال التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات العمومية
- تعميم فضاءات الاستقبال
- وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها
- وضع منظومة متكاملة لتدبير الشكايات

المحاور الرئيسية المعتمدة

1 تحسين علاقة الإدارة بالمواطن	2 تثمين الرأسمال البشري	3 تطوير آليات الحكامة والتنظيم
جعل المواطن والمقاولة في صلب انشغالات الإدارة وتعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تطوير جودة الخدمات، من خلال :	تثمين الرأسمال البشري كعنصر أساسي لإنجاح أي إصلاح بالإدارة وترسيخ ثقافة المرفق العام، بهدف :	وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة، انطلاقا من الممارسات الدولية الناجحة، من أجل مواكبة الجهوية وتقوية فعالية وتسيير الإدارة، من خلال :
1. تحسين الاستقبال	1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية	1. تعزيز النزاهة والشفافية
2. تبسيط المساطر ورقمنتها	2. تحسين تدبير الموارد البشرية	2. مواكبة التنظيم واللاتمركز
3. معالجة الشكايات والتظلمات	3. تقوية الحماية الاجتماعية	3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية

البرمجة الزمنية

برنامج عمل
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
برسم سنة 2017

المحاور الرئيسية المعتمدة

1. تحسين علاقة الإدارة بالمواطن
2. تثمين الرأسمال البشري
3. تطوير آليات الحكامة والتنظيم

مهام الدعم والمواكبة

المحاور الرئيسية
1 تحسين
علاقة الإدارة بالمواطن
جعل المواطن والمقاولة في صلب انشغالات الإدارة وتعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تطوير جودة الخدمات، من خلال :
1. تحسين الاستقبال
2. تبسيط المساطر ورقمنتها
3. معالجة الشكايات والتظلمات
2 تثمين
الرأسمال البشري
تثمين الرأسمال البشري كعنصر أساسي لإنجاح أي إصلاح بالإدارة وترسيخ ثقافة المرفق العام،
بهدف :
1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية
2. تحسين تدبير الموارد البشرية
3. تقوية الحماية الاجتماعية
3 تطوير
آليات الحكامة والتنظيم
وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة، انطلاقا من الممارسات الدولية الناجحة، من أجل مواكبة الجهوية وتقوية فعالية وتسيير الإدارة،
من خلال :
1. تعزيز النزاهة والشفافية
2. مواكبة التنظيم واللاتمركز
3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
13

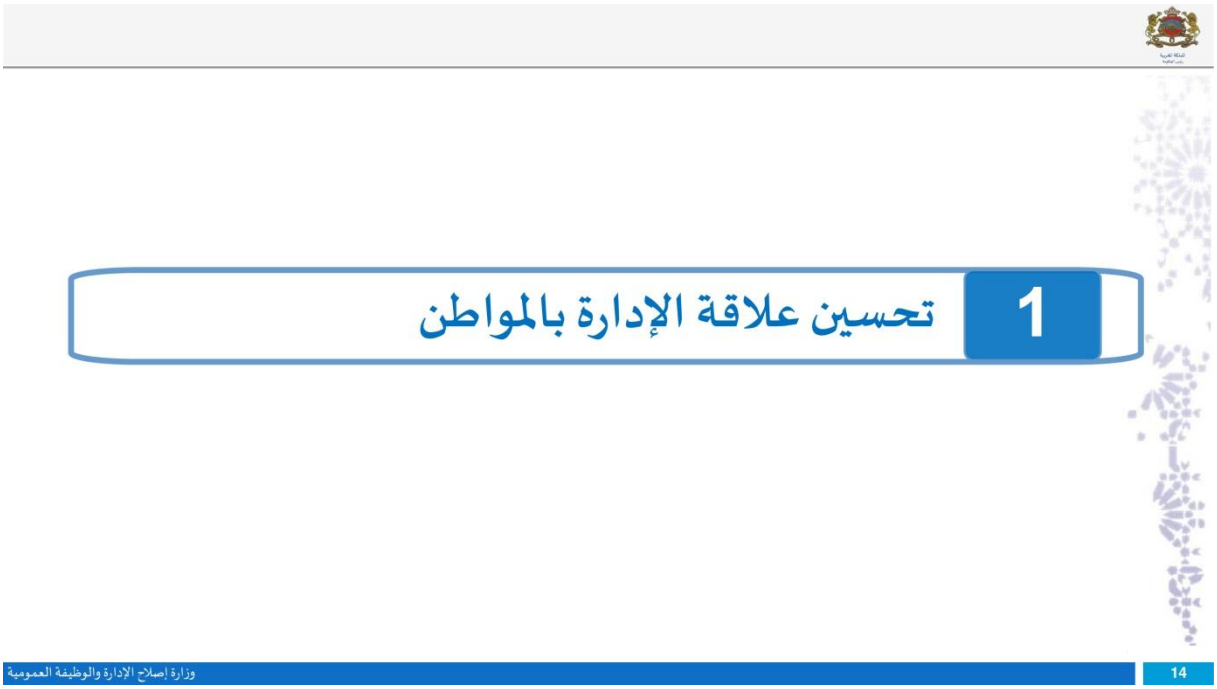
1 تحسين علاقة الإدارة بالمواطن
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
14

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

1. تحسين الاستقبال

- **الوضعية الحالية**
  - انعدام نظام موحد للاستقبال ومعالجة الشكايات بالإدارات العمومية والجماعات الترابية،
  - ضعف ظروف استقبال المرتفقين وإرشادهم وتوجيههم.
- **مضامين الإصلاح: وضع منظومة متكاملة للاستقبال**
  - تبني ميثاق وطني للاستقبال،
  - تنزيل المشروع بصفة تدرجية في مرحلة أولى على صعيد ثلاث وحدات نموذجية، في أفق تعميمه على باقي الإدارات الأكثر تعاملا مع المرتفقين.
- **الإجراءات**
  - إعداد وإصدار ميثاق للاستقبال والدليل المرجعي وأدوات التفعيل والتنزيل ومصفوفة التكوين،
  - تفعيل منظومة الاستقبال المعتمدة على مستوى ثلاث 3 وحدات نموذجية في أفق تعميم التجربة
    - مجال الصحة: المستشفى الإقليمي للجديدة،
    - النقل: مركز تسجيل السيارات بالرباط،
    - خدمات القرب بالملحقات الإدارية (الملحقة الإدارية "رجاء في الله" التابعة لولاية الرباط – سلا بحي يعقوب المنصور.
    - تفعيل نظام المداومات بالإدارات العمومية بإضافة ساعتين على التوقيت القانوني من يوم الإثنين إلى يوم الجمعة .

إجراء استعجالي

تحسين الاستقبال

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

1. تحسين الاستقبال

إجراء استعجالي

- **إطلاق الرقم المختصر-37 37 - لمركز الاتصال والتوجيه الإداري**
  - **الإخبار: بالمساطر الإدارية الأكثر تداولا من طرف المتعاملين مع الإدارة؛**
  - **التوجيه: نحو الإدارات العمومية المختصة عند الضرورة؛**
  - **الإنصات: لمعرفة حاجيات وتطلعات المتعاملين مع الإدارة.**

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

2. تبسيط المساطر ورقمنتها

إجراء استعجالي

- صعوبة ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية، وحصولهم عليها في آجال معقولة،
- وجود تباين في تطبيق المساطر بكيفية موحدة في مجموع التراب الوطني،
- ضعف بيئة ملائمة للاستثمار وصعوبة تدوين المساطر والنشر المنتظم لها،
- بطء تفعيل التدابير والإجراءات التبسيطية المصادق عليها على أرض الواقع.

- مضامين الإصلاح : تدوين وتبسيط المساطر ذات الأولوية
  - إحداث لجنة وطنية للخدمات لتأطير التوجهات الاستراتيجية،
  - إجبارية نشر المساطر الإدارية المعتمدة وتكريس مبدأ إلزامية التقيد بالمساطر المنشورة Opposabilité
  - إعداد وإصدار الدليل المنهجي لتدوين وتبسيط المساطر الإدارية.
- الإجراءات
  - إصدار مشروع مرسوم بشأن الخدمات العمومية الإجرائية،
  - إعداد وإصدار الدليل المنهجي لتحسين الخدمات العمومية،
  - تدوين مسطرة نزع الملكية ونشرها عبر البوابة الوطنية www.service-public.ma ووضع دليل حولها ثم تبسيطها.
  - إحداث قناة يوتوب Youtube للتواصل حول المساطر المبسطة

تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها

مناخ الأعمال

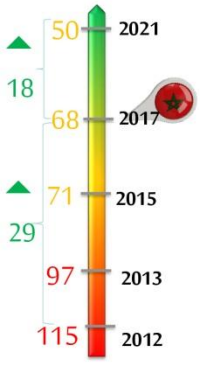

المنهجية

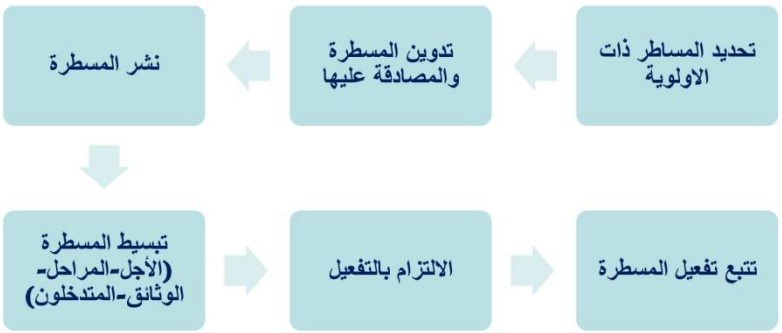

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

2. تبسيط المساطر ورقمنتها - دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات

1. بوابة مساطر المقاولة «www.Busines-Procedure.ma»

إجراء استعجالي

- **الوضعية الحالية**
  - عدم تمكن المقاولة من الحصول على المعلومات المتعلقة بالمساطر الإدارية،
  - عدم توفر الإدارة على دليل مرجعي للمساطر الإدارية،
  - تعدد كيفيات تطبيق المساطر الإدارية على أرض الواقع بالرغم من وجود إطار تنظيمي موحد.
- **مضامين الإصلاح : تدوين وتبسيط المساطر ذات الأولوية**
  - عرض المساطر الإدارية المتعلقة بالمقاولة مرحلة مرحلة وبشكل مدقق على مستوى:
    - إحداث المقاولة، أداء الضرائب، نقل الملكية، الربط بشبكة الماء والكهرباء، رخصة التعمير.
  - إلزام الإدارة باحترام المساطر المتعلقة بالمقاولة،
  - تقديم الشكاية بصفة إلكترونية حول المساطر الإدارية المتعلقة بالمقاولة ومعالجتها في أجل 48 ساعة.
- **الإجراءات**
  - تطوير وإطلاق موقع «www.Busines-Procedures.ma» لنشر المساطر المتعلقة بالمقاولة على مستوى جهة الدار البيضاء وتعميمه على 4 جهات أخرى بشراكة مع CNEA.

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

2. تبسيط المساطر ورقمنتها - دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات

- **الوضعية الحالية**
  - تعدد الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على خدمة معينة،
  - محدودية التواصل بين الأنظمة المعلوماتية للإدارات العمومية،
  - البطء في إسداء الخدمة الإدارية وتحمل المواطن تكاليف إضافية.
- **مضامين الإصلاح : اعتماد المنصة الحكومية للتكامل «Gateway Gouvernementale»**
  - حفظ المعلومات المتبادلة بقاعدة بيانات مشتركة،
  - استعمال المنصة الحكومية الإلكترونية للتكامل كأداة للتبادل البيني بين أنظمة معلومات الإدارات.
- **الإجراءات**
  - عرض المشروع على الإدارات المعنية،
  - عقد اجتماعات بين الإدارات المعنية أكثر بتبادل المعلومات،
  - المواكبة التقنية والمالية للإدارات العمومية لتفعيل التبادل الإلكتروني للمعلومات.
  - إتاحة الولوج المشترك لبيانات سجل بطاقة التعريف الوطنية، والسجل العدلي، والسجل التجاري.

المنصة الحكومية للتكامل Gateway

4 نموذج

الأهداف

- ربح الوقت وتجنب الأخطاء أثناء إدخال وتحيين المعلومات،
- سهولة التحقق من موثوقية المعلومات المقدمة أثناء الخدمة،
- تقليص تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطن والإدارة.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة
- تقليص الآجال
- تقليل عدد تنقلات المواطن نحو الإدارة،
- تحسين جودة الخدمات العمومية

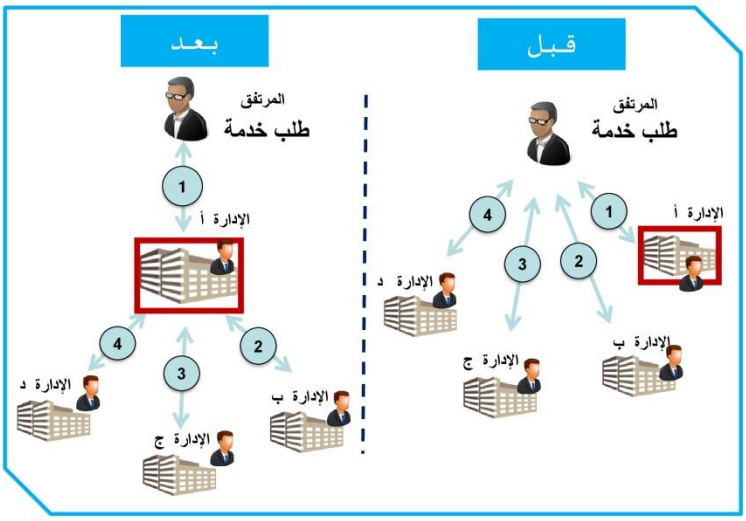

- تبسيط المساطر ورقمنتها - دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات

3. تطوير الحلول الرقمية لتحسين الخدمات العمومية (أنظمة إيداع وتتبع الملفات، أنظمة الأداء الإلكتروني، أنظمة التوقيع الإلكتروني،.....)
4. إنجاز دراسة متعلقة بحصر الخدمات العمومية الإلكترونية وتقييم مستوى جاهزيتها،
5. تطوير وظائف ومحتوى بوابة البيانات المكانية Géolocalisation «map.service-public.ma»،
6. تنظيم الدورة الحادية عشرة للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية.

3. معالجة الشكايات والتظلمات

إجراء استعجالي

- الوضعية الحالية
  - غياب إطار تنظيمي لتدبير الشكايات مندمج وملزم لجميع الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.
- مضامين الإصلاح: وضع منظومة متكاملة لمعالجة الشكايات
  - إرساء نظام لتدبير الشكايات، يتمحور أساسا حول :
    - إلزام الإدارات العمومية بتلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها والتي يتم تقديمها مباشرة أو بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني أو عبر بوابة الشكايات أو الهاتف،
    - إحداث وحدات مختصة بتلقي ومعالجة الشكايات على الصعيد المركزي والترابي،
    - تحديد مسطرة استقبال الشكاية والرد عليها في أجل محدد.
    - اعتماد بوابة وطنية موحدة للشكايات تتيح للمرتفقين، عبر قنوات متعددة، إيصال آرائهم وتقديم شكاياتهم المرتبطة بالخدمات العمومية وكذا الاستجابة لملاحظاتهم واقتراحاتهم في أسرع وقت ممكن.
- الإجراءات:
  - إعداد وإصدار مرسوم بتحديد مسطرة تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها
  - تطوير وإعطاء الانطلاقة للبوابة الوطنية الموحدة للشكايات www.chikaya.ma.
  - إصدار التقارير السنوية حول الشكايات

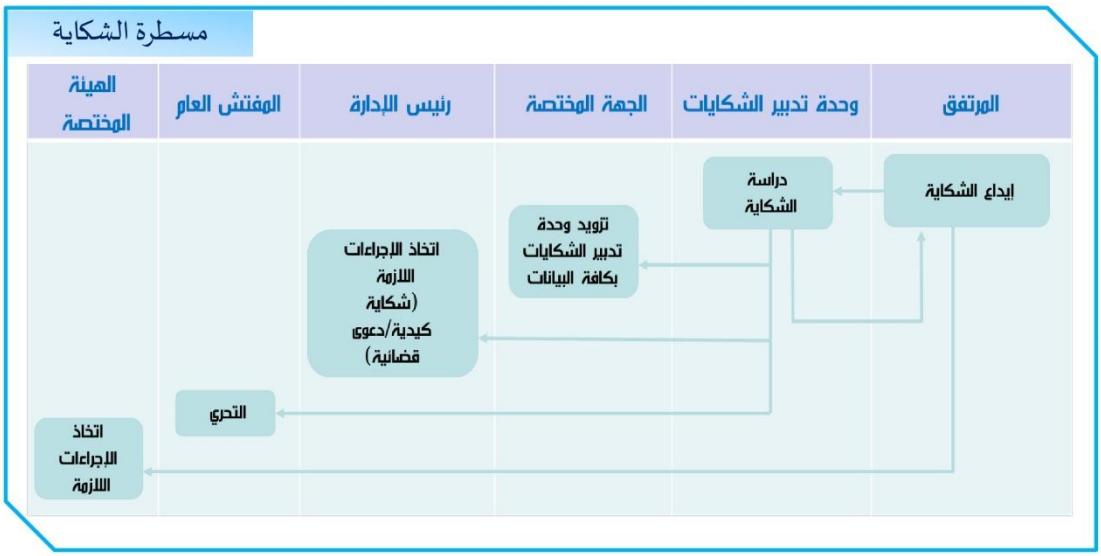

1 تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

جعل المواطن والمقاولة في صلب انشغالات الإدارة وتعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تطوير جودة الخدمات، من خلال :

1. تحسين الاستقبال
2. تبسيط المساطر ورقمنتها
3. معالجة الشكايات والتظلمات

2 تثمين الرأسمال البشري

تثمين الرأسمال البشري كعنصر أساسي لإنجاح أي إصلاح بالإدارة وترسيخ ثقافة المرفق العام، بهدف :

1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية
2. تحسين تدبير الموارد البشرية
3. تقوية الحماية الاجتماعية

3 تطوير آليات الحكامة والتنظيم

وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة، انطلاقا من الممارسات الدولية الناجحة، من أجل مواكبة الجهوية وتقوية فعالية وتسيير الإدارة، من خلال :

1. تعزيز النزاهة والشفافية
2. مواكبة التنظيم واللاتمركز
3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية

2 تثمين الرأسمال البشري

معطيات وأرقام حول الوظيفة العمومية

العدد الإجمالي للموظفين المدنيين بالإدارات العمومية	527 724
نسبة التأطير (سلم الأجور 10 فما فوق)؛	67,45%
نسبة التأنيث (باستثناء المديرية العامة للأمن الوطني)	39,5%
توزيع الموظفين بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة:	
▪ **المصالح المركزية**	5,99%
▪ **المصالح اللاممركزة**	94,01%

1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية - قانون جديد بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية

- **الأهداف:**
  - التأسيس لوظيفة عمومية مهنية وفعالة وناجعة؛
  - الاعتماد التدريجي للتدبير المبني على مفهوم «الوظيفة»؛
  - الانفتاح على آليات التدبير الحديث للموارد البشرية؛
  - تكريس مبادئ الكفاءة والاستحقاق والشفافية؛
  - التأسيس التشريعي لمبادئ الأخلاقيات بالوظيفة العمومية.
- **المحطات المنجزة:**
  - إعداد أرضية المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعرضها على أنظار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛
  - إحداث لجنة موضوعاتية في إطار الحوار الاجتماعي خلال سنة 2012؛
  - تنظيم مناظرة وطنية خلال سنة 2013.
  - تنظيم عدة ورشات عمل تحت إشراف خبراء متخصصين حول مختلف محاور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
  - إعداد مسودة أولية لمشروع القانون.

1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية - توحيد مباريات التوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات

إجراء استعجالي

- **الأهداف:**
  - ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف بالنسبة لكافة الإدارات العمومية؛
  - تكريس مبادئ الاستحقاق والمساواة في ولوج المناصب العمومية؛
  - ترشيد النفقات العمومية المرتبطة بتدبير مباريات التوظيف؛
  - اعتماد معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية والحياد في تدبير مباريات التوظيف؛
  - تبسيط مسطرة تنظيم وتدبير مباريات التوظيف سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو بالنسبة للمترشحين.
- التصور:
  - تنظيم مباراة واحدة سنويا، برسم كل درجة من الدرجات المنتمية إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، بتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية؛
  - إشراف الوزارة على التدابير والإجراءات المتعلقة بتنظيم المباريات الموحدة، مع إحداث لجنة بين وزارية لتتبع الإجراءات والعمليات المتعلقة بتنظيم المباراة؛
  - اعتماد مبدأ التدرج في تنزيل المشروع.

1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية - مراجعة منظومتي التعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية

- تعزيز مبادئ الشفافية والاستحقاق والاستقلالية في دراسة الترشيحات، من خلال تحديد مكونات لجنة دراسة الترشيحات، وتدقيق كيفيات اشتغالها؛
- توحيد شروط الترشيح لشغل المناصب العليا **(**المؤهل العلمي، التجربة المهنية**..)** بما يضمن انسجامها بين مختلف القطاعات الوزارية؛
- توضيح وتبسيط مساطر الترشيح والتعيين في هذه المناصب؛
- تجاوز بعض الاختلالات المطروحة منذ بدء العمل بهاتين المنظومتين في 2011.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - تفعيل التعاقد في الوظيفة العمومية

- تم اعتماد المرسوم رقم **2.15.770** الصادر في **19** غشت **2016** بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، الدي يهدف**:**
  - تمكين الإدارات من الاستعانة بخبراء ذوي كفاءات عالية، للإشراف على المشاريع وإنجاز الدراسات والخبرات؛
  - تشغيل أعوان للقيام ببعض المهام ذات الطابع المؤقت أو العرضي؛
- العمل على إصدار القرارات التي تهم تحديد كل من **:**
  - الأجرة المخولة لكل من الخبراء والأعوان؛
  - تحديد نموذجي العقود؛
  - تحديد شروط وإجراءات مباراة تشغيل الأعوان.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - مراجعة منظومة الحركية

- **الأهداف:**
  - المساهمة في إعادة توزيع الموارد البشرية بين الإدارات العمومية والجماعات الترابية،
  - مواكبة الجهوية المتقدمة، ودعم اللاتمركز، عن طريق توزيع أمثل للموارد البشرية على المستويين المركزي والترابي، حسب الحاجيات والاختصاصات.
- **الإجراء:**
  - تقييم حصيلة الحركية بعد تفعيل المرسوم،
  - إعادة النظر في مرسوم حركية الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - مأسسة الحوار الاجتماعي في القطاع العام

- إشراك الشركاء الاجتماعيين المعنيين،
- ضمان واستمرارية الحوار الاجتماعي من خلال العمل على انتظام جولاته،
- ضمان نجاعة وفعالية الحوار الاجتماعي العام والحوارات الاجتماعية القطاعية، من خلال تأطيره بشكل دقيق وواضح، خاصة فيما يخص:
  - تحديد دقيق لمنهجية الاشتغال،
  - تحديد دقيق للمواضيع المطروحة في جداول الأعمال،
  - تحديد الجدولة الزمنية لجولات الحوار الاجتماعي،
  - اعتماد ثقافة تعاقدية عبر تتويج الحوار الاجتماعي باتفاقات، مع الالتزام بتنفيذها وتتبع تطبيقها.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - محاربة التغيب غير المشروع عن العمل

- **الإشراف على عملية مراقبة التغيب غير المشروع عن العمل، طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 26/2012 بتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية.**

- **تطوير آليات محاربة التغيب غير المشروع عن العمل.**

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - مقاربة الوظائف والكفاءات

- الوضعية الحالية
  - غياب اعتماد مقاربة الوظائف والكفاءات في تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية (مثلا : التوظيف لا يتم بناء على الوظائف التي تحتاج إليها الإدارة)،
  - طغيان اعتماد التسيير النظامي للموظفين (التركيز على الدرجة والرتبة بدل الوظيفة).
- مضامين الإصلاح: مقاربة الوظائف والكفاءات
  - التأسيس القانوني لمقاربة الوظائف،
  - توحيد طرق إعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات وتنميط جذاذات توصيف الوظائف الكفاءات،
  - اعداد الدليل المرجعي الشامل لوظائف الإدارة العمومية ومجلد الأنشطة النوعية ومجلد الكفاءات،
  - اعتماد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات في الحياة المهنية للموظف (التوظيف، التكوين، المسار المهني، التقييم، الترقية، خرائطية الوظائف، التعيين، الحركية....
- الإجراءات
  - وضع صنافة الوظائف المرجعية الخاصة والمشتركة حسب المجموعات المهنية بالإدارات العمومية.
  - وضع خارطة طريق للاعتماد التدريجي لمقاربة الوظائف بالإدارة العمومية

تنميط جذاذات توصيف الوظائف

الوظيفة المرجعية | **الوظيفة النوعية** | **نماذج مختلفة للوظائف النوعية حسب القطاعات**

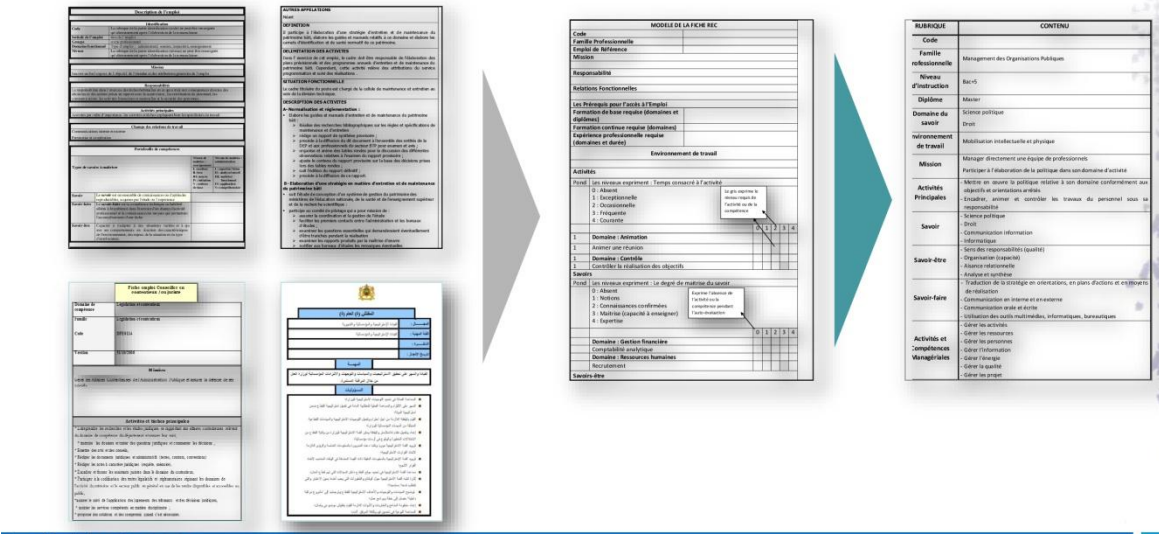

تثمين الرأسمال البشري

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - منظومة التكوين المستمر

- **الوضعية الحالية**
  - عدم ربط التكوين المستمر بالتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات للموارد البشرية وبالمسار المهني للموظف وبتقييم الأداء،
  - تفاوت مستوى الاستفادة من التكوين بين المستويين المركزي والجهوي،
  - غياب آليات تتبع وتقييم التكوين المستمر، وقياس مدى تأثيره على حاجيات الإدارة والموظف.
- **مضامين الإصلاح: تقييم منظومة التكوين المستمر**
  - إلزام الإدارات بوضع مخططات قطاعية للتكوين المستمر سنوية أو متعددة السنوات،
  - جعل التكوين المستمر حقا للموظف والإدارة وواجبا عليهما وتوسيعه ليشمل موظفي الجماعات الترابية،
  - إعتماد آليات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات في مجال التكوين المستمر،
- **الإجراءات**
  - إنجاز دراسة لتشخيص وتقييم وضعية التكوين المستمر بالإدارات العمومية،
  - تنظيم يوم دراسي حول التكوين المستمر،
  - إعداد تقرير حول التكوين المستمر.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - دعم مقاربة النوع بالوظيفة العمومية

- **المرجعية**
  - تفعيل الخطة الحكومية «إكرام»،
  - تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمأسسة المساواة بين الجنسين.
- **مضامين الإصلاح: دعم مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والمساواة بين الجنسين**
  - اتخاذ تدابير تحفيزية لتقلد المرأة لمناصب المسؤولية،
  - التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.
- **الإجراءات**
  - إعداد دفتر التحملات لدور الحضانة لمواكبة تفعيل العمليات بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.
  - تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات

1. نظام تدبير الموارد البشرية للإدارات العمومية (SIRH)

- **الوضعية الحالية:**
  - تعدد الأنظمة المعلوماتية المستعملة من طرف القطاعات وعدم تجانسها ،
  - عدم توفر بعض القطاعات على أنظمة خاصة بها ،
  - صعوبة الحصول على إحصائيات شمولية حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية.
- **مضامين الإصلاح:**
  - وضع نظام معلوماتي مشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية يمكن من:
    - تكريس التدبير التوقعي للموارد البشرية،
    - عقلنة وضبط النفقات المالية المرتبطة بتدبير الموارد البشرية.
- **الإجراءات:**
  - عقد اتفاقيات شراكة مع القطاعات الوزارية المنخرطة في المشروع (12 قطاعا)،
  - إطلاق الدراسة المتعلقة بتطوير النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية للإدارات العمومية (SIRH).

2. تحسين تدبير الموارد البشرية - دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات

2. انجاز التقارير الدورية التي تضم المؤشرات والبيانات الإحصائية حول الموارد البشرية بالإدارات العمومية عن طريق استغلال القاعدة المعلوماتية المركزية للموارد البشرية InfoCentreRH؛

3. صيانة وتطوير القاعدة المعلوماتية المركزية InfoCentreRH؛

4. مواصلة تطوير بوابة التشغيل العمومي وتطبيقه الذكي.

2. تحسين تدبير الموارد البشرية

- إصدار التقرير حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية برسم سنة 2016:
- تحليل أعداد الموظفين المدنيين بمختلف القطاعات الوزارية، باستثناء موظفي القوات المساعدة وموظفي البلاط الملكي وهيئة القضاة؛
- إحصائيات ومؤشرات موضوعاتية ونوعية حول الموظفين برسم سنة 2016.

3 . تقوية الحماية الاجتماعية - تعميم الاستفادة من خدمات الأعمال الاجتماعية

- **الأهداف:**
  - النهوض بمستوى العمل الاجتماعي داخل الإدارات العمومية؛
  - الرقي بنوعية وجودة الخدمات الاجتماعية، وجعلها في مستوى تطلعات وانتظارات الموظفين؛
  - تكريس مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمساءلة في تدبير مؤسسات الأعمال الاجتماعية؛
  - ترشيد مساهمات الدولة في تمويل مؤسسات الأعمال الاجتماعية.
- **الإجراء:**
  - إنجاز دراسة ميدانية حول الأعمال الاجتماعية بالوظيفة العمومية، لتشخيص وضعيتها وبحث تصورات عملية بشأن تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على كافة الموظفين، بنفس الجودة والفعالية.

3 . تقوية الحماية الاجتماعية - تأطير حوادث العمل والأمراض المهنية بالإدارات العمومية

- **تأطير حوادث العمل والأمراض المهنية بالإدارات العمومية:**
  - ضمان حقوق المصابين بالأمراض المهنية والحوادث المصلحية؛
  - ضمان نجاعة وفعالية منظومة التعويض عن الحوادث المصلحية والأمراض المهنية؛
  - ملائمة التعويضات مع حجم الأضرار الملحقة بالموظفين؛
  - تبسيط مسطرة الاستفادة من التعويض.

تثمين الرأسمال البشري

3 . تقوية الحماية الاجتماعية

- **تأطير طب العمل والصحة والسلامة والوقاية من الأخطار المهنية**
- **توفير فضاء عمل يتوفر على الشروط الضرورة لحفظ صحة وسلامة الموظفين والمرتفقين؛**
- **الحد من إمكانيات وقوع الحوادث الشغل والأمراض الناتجة عن العمل، والتخفيف من آثارها؛**
- **تخفيض التكاليف المالية المترتبة عن حوادث الشغل وعن الإصابات بالأمراض المهنية.**

المحاور الرئيسية المعتمدة

1 تحسين علاقة الإدارة بالمواطن	2 تثمين الرأسمال البشري	3 تطوير آليات الحكامة والتنظيم
جعل المواطن والمقاولة في صلب انشغالات الإدارة وتعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تطوير جودة الخدمات، من خلال :	تثمين الرأسمال البشري كعنصر أساسي لإنجاح أي إصلاح بالإدارة وترسيخ ثقافة المرفق العام، بهدف :	وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة، انطلاقا من الممارسات الدولية الناجحة، من أجل مواكبة الجهوية وتقوية فعالية وتسيير الإدارة، من خلال :
1. تحسين الاستقبال	1. تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية	1. تعزيز النزاهة والشفافية
2. تبسيط المساطر ورقمنتها	2. تحسين تدبير الموارد البشرية	2. مواكبة التنظيم واللاتمركز
3. معالجة الشكايات والتظلمات	3. تقوية الحماية الاجتماعية	3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية

3 تطوير آليات الحكامة والتنظيم

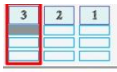

1. تعزيز النزاهة والشفافية - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- **الإجراءات:**
  - إعداد وإصدار مرسوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفسادCNAC
    - رئاسة السيد رئيس الحكومة،
    - إسناد مهام الكتابة الدائمة لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.
  - عقد اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ،
    - تقييم المنجزات وإصدار التوصيات
  - العمل على إحداث صندوق للوقاية من الفساد،
  - إعداد تقرير التقييم الذاتي للإطار التشريعي حسب الفصل 2 و5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ONUDC،
  - إجراء تقييم النزاهة على المستوى الوطني «Scan Integrity» بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE،
  - تطوير برنامج تدريبي في مكافحة الفساد،
  - الشروع في مراجعة نظام التصريح الإجباري بالممتلكات وتحديد قائمة الوظائف والمناصب المعنية مع اعتماد نظام الكتروني للتصريح والنشر،
  - متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية واعداد تقارير مرحلية.

إجراء استعجالي

1. تعزيز النزاهة والشفافية - الحق في الحصول على المعلومات

إجراء استعجالي

- **مضامين الإصلاح:**
  - تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور التي تنص على أن «للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام».
- **الإجراءات:**
  - مناقشة مشروع القانون بمجلس المستشارين،
  - إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات،
  - استكمال شروط الانضمام لمبادرة الحكومة المنفتحة.

2. مواكبة التنظيم واللاتمركز

إجراء استعجالي

- **الوضعية الحالية:**
  - عدم مواكبة اللاتمركز لسياسة اللامركزية الإدارية (الترابية والوظيفية)،
  - مركزة الصلاحيات والقرارات وضعف آليات التنسيق على المستوى الجهوي،
  - ضعف تفويض الإمكانيات البشرية والمالية على المستوى المحلي.
- **مضامين الإصلاح: مواكبة التنظيم واللاتمركز:**
  - التركيز على الجهة كمستوى أساسي للاتمركز الإداري،
  - دعم المستوى الجهوي بالكفاءات البشرية والموارد الضرورية،
  - توضيح العلاقات الممكنة بين مختلف الفاعلين في مجال اللاتمركز الإداري مع عقد اتفاقيات الشراكة.
- **الإجراءات:**
  - إصدار المرسوم المتعلق بميثاق اللاتمركز الإداري متوافق بشأنه من طرف القطاعات الوزارية،
  - مواكبة عملية تنظيم الإدارات ودعم اللاتمركز الإداري من خلال مواكبة الإدارات في إعادة هيكلتها ومراجعة الإطار التنظيمي للمفتشيات العامة للوزارات.

3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية - ميثاق المرافق العمومية

- **مضامين الإصلاح:**
  - تنزيل مقتضيات الفصل 157 منه، الذي ينص على إعداد "ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية".
  - يتضمن المشروع:
    - تحديد التزامات الإدارة،
    - وضع قواعد تنظيم وتدبير الإدارة،
    - وضع القواعد المنظمة لعلاقات الإدارة بالمرتفق،
    - آليات تفعيل وتقييم تنفيذ الميثاق.
- **الإجراءات:**
  - إصدار ميثاق المرافق العمومية،
  - إحداث لجنة بين وزارية للإشراف على تنفيذ الميثاق،
  - وضع مخطط تنفيذي للميثاق.

3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية - تعاضد وتبادل أفضل التجارب والممارسات

- مواكبة الإدارات العمومية على تعاضد وتبادل أفضل التجارب والممارسات.
- **مجال التدبير العمومي:**
  - إعداد مصنف للممارسات الجيدة في مجال التدبير العمومي الإدارات العمومية ودعم تعاضدها.
  - دراسة تقييمية حول التوقيت المستمر.
- **مجال الإدارة الإلكترونية:**
  - تعاضد الأنظمة المعلوماتية مع الإدارات العمومية:
    - نظام تدبير المراسلات الإدارية «إرسال»،
    - نظام تدبير السيمات،
    - نظام تدبير المخزون،
    - نظام تدبير حظيرة السيارات،
    - نظام تدبير المقالات الصحفية.
  - إنجاز دراسة متعلقة بتحديد الاحتياجات من تطبيقات الدعم القابلة للتعاضد بين الإدارات العمومية.

3. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية - الإدارة الإيكولوجية

- **الوضعية الحالية**
  - غياب رؤية موحدة على مستوى إدراج الاعتبارات البيئية في التدبير الإداري،
  - ضعف التقائية البرامج والجهود القطاعية في هذا المجال،
  - قصور على مستوى تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالإدارة الإيكولوجية.
- **مضامين الإصلاح: وضع تصور لإدارة إيكولوجية**
  - إدراج البعد البيئي في التدبير الإداري والتقليص من الآثار السلبية للأنشطة الإدارية على البيئة،
  - حث الإدارات على التدبير البيئي والاقتصادي للطاقة والموارد الأخرى،
  - تغيير أنماط التسيير والاستهلاك والتقليص من الكلفة المالية للتسيير الإداري،
  - تعبئة الموظفين وتشجيع تصرفاتهم المسؤولة بيئيا.
- **الإجراءات**
  - إنجاز دراسة لوضع خارطة طريق لإدارة مسؤولة بيئيا،
  - وضع خطط عمل قطاعية لإدراج البعد البيئي في الأنشطة التدبيرية للإدارات العمومية.

الدعم والمواكبة

صندوق تحديث الإدارة	التعاون الدولي	التواصل

الدعم والمواكبة

1. صندوق تحديث الإدارة

- وضع مقاربة جديدة تروم إيلاء الأولوية للمشاريع القطاعية ذات الوقع المباشر والفوري على المواطن والمقاولة،
- دعم ومواكبة القطاعات الوزارية على المستوى المنهجي والتقني والمالي،
- تحديد المحاور ذات الأولوية التالية :
  - تحسين استقبال المرتفقين بالإدارات العمومية ومعالجة الشكايات،
  - تحسين جودة المساطر الإدارية وتطوير الإدارة الإلكترونية المندمجة،
  - مكافحة الفساد.

الدعم والمواكبة

2. التعاون الدولي

- تعزيز آليات الشراكة والتعاون الدولي من خلال تطوير التعاون الثنائي لتنفيذ برامج تكوين الأطر وتبادل التجارب؛
- تطوير التعاون جنوب-جنوب في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية؛
- تطوير التعاون المتعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة.

3. التواصل

- مأسسة وتطوير التواصل العمومي

- إنجاز دراسة تقييمية للممارسات التواصلية بالإدارة العمومية : البنيات والكفاءات،
- وضع تصور للتواصل العمومي في الإدارة،
- إنشاء شبكة لمسؤولي التواصل بالإدارات العمومية.

معطيات الميزانية العامة لوزارة إصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية برسم سنة 2017
ومؤشرات برنامج العمل

معطيات الميزانية العامة لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017

الميزانية حسب الفصل		اعتمادات الأداء 2017 بالدرهم	اعتمادات الالتزام 2018 وما يليها بالدرهم
ميزانية التسيير	الموظفون	52 705 000	--
	المعدات والنفقات المختلفة	35 503 000	--
ميزانية الاستثمار		25 030 000	24 000 000
المجموع العام		113 238 000	24 000 000

ميزانية وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية

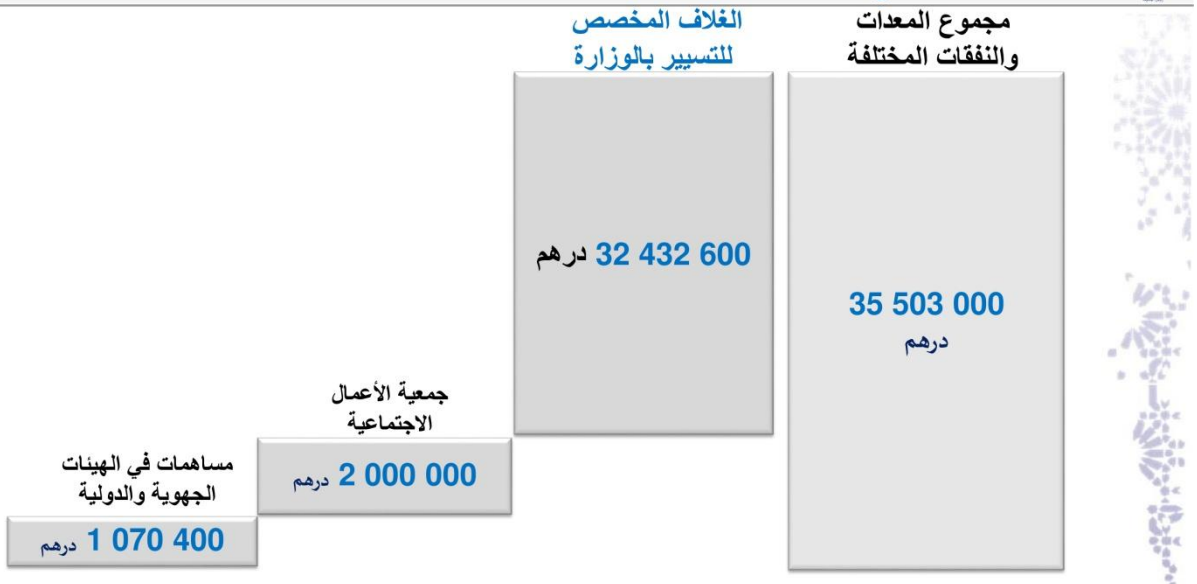

ميزانية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

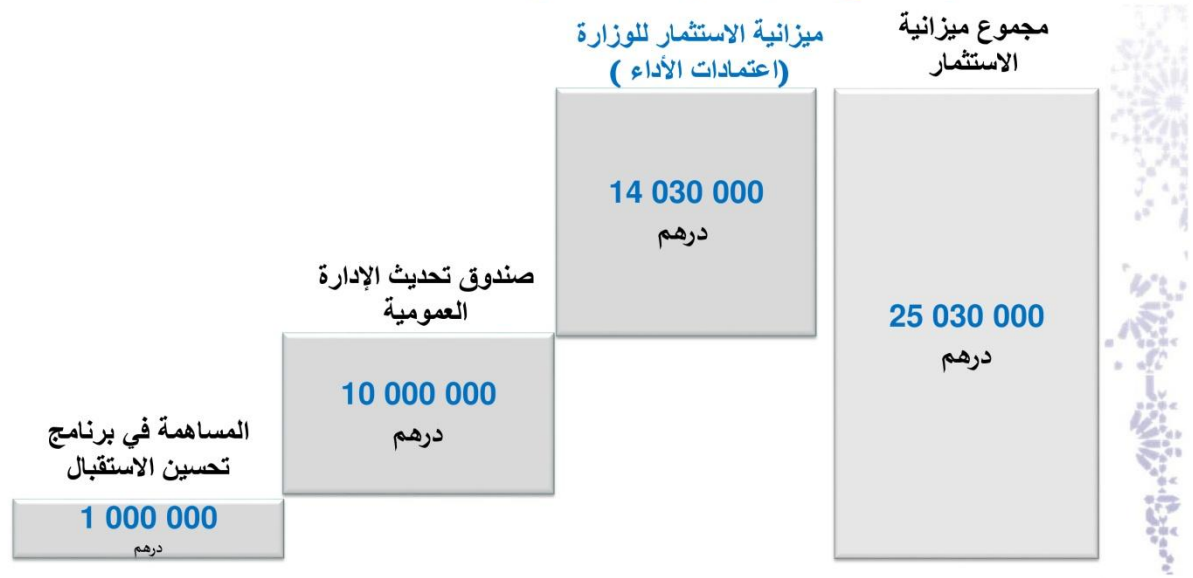

مؤشرات برنامج عمل وزارة إصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية برسم سنة 2017

مؤشرات لبرنامج عمل الوزارة برسم سنة 2017

عدد القوانين	6
عدد المراسيم	9
عدد الإجراءات والمشاريع	39
عدد الدراسات	8

تلكم هي الخطوط العريضة لميزانية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017

المعروضة على أنظاركم

أجوبة كتابية

جواب السيد وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة

برسم سنة 2017

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين اجتماعا، يوم 22 ماي 2017 خصص لدراسة الميزانية الفرعية لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017.

وفي معرض رده على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير على شكره العميق للاهتمام البالغ الذي يوليه السيدات والسادة المستشارين لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ولمساهمتهم القيمة في إغناء أشغال الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2017 .

وفي هذا السياق، أكد على عزم الوزارة جعل التواصل مع المستشارين فرصة لتلاقح الأفكار ولتلقي الاقتراحات والتساؤلات التي تطرح لتوضيح ما يجب توضيحه وتقويم كل ما يجب تقويمه وذلك بهدف تعزيز ودعم مسار إصلاح الإدارة المغربية.

وبخصوص المقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة لدعم هذا المسار الإصلاحي، فقد وضعت الوزارة برنامج عمل متكامل ومترابط وفقا للتوجيهات الملكية السامية،

ومضامين الدستور، وتنفيذا لالتزامات الحكومة المعبر عنها في التصريح الحكومي يشمل المحاور التالية:

- تحسين علاقة الإدارة والمواطن
- تثمين الراس مال البشري
- تطوير آليات الحكامة والتنظيم.

ويمكن اختزال التوضيحات والأجوبة على استفسارات وملاحظات السادة المستشارين المحترمين وفق هذه المحاور :

المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية

يكتسي ورش المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أهمية بالغة بالنظر إلى وقعه المنتظر على منظومة الرأس مال البشري ودوره في الرفع من فعالية وجودة الإدارة.

وأؤكد أن هذا الورش لايزال مستمرا والجهود متواصلة من أجل إخراجه إلى حيز الوجود، وأذكر بالمناسبة أنه إضافة إلى المناظرة الوطنية حول مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية التي نظمتها الوزارة خلال سنة 2013 تم تنظيم مجموعة من ورشات العمل خلال سنوات 2012و2013و2014و2015و2016 بحضور خبراء مغاربة وأجانب في إطار التعاون الدولي(الثنائي والمتعدد الأطراف) والتي توجت بإعداد الكتاب الأبيض إلى جانب عدة تقارير.

وتتويجا للجهود المذكورة أعلاه، تم إعداد مسودة أولية لمشروع قانون يتعلق بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، تمت دراسته في إطار لجنة تقنية تضم مختصين ببعض الإدارات العمومية، في أفق فتح باب التشاور بشأنها.

وسيتم العمل، في إطار مقاربة تشاورية وتشاركية على تقديم مشروع القانون وتقاسم مضامينه مع الأطراف المعنية(الإدارات العمومية، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الشركاء الاجتماعيون).

التعويض عن المناطق الصعبة والنائية:

يأتي هذا الالتزام في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي لسنة 2008. وقد تم العمل على تفعيله من خلال إحداث لجنة مركزية، تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية وممثلين عن النقابات الأكثر تمثيلية، أسندت إليها مهمة وضع إطار مرجعي يتضمن معايير عامة وأخرى دقيقة لتحديد مقرات العمل المستهدفة في كل قطاع.

كما تم إحداث لجان تضم نفس التمثيلية بهدف تفعيل الإطار المرجعي على مستوى الأقاليم والعمالات، غير أن بعض هذه اللجان صنفت الإقليم أو العمالة التابعة لها بأكملها ضمن المناطق الصعبة، الأمر الذي ليس ممكنا.

مأسسة الحوار الاجتماعي:

كما جاء في البرنامج الحكومي، فإن مأسسة الحوار الاجتماعي تعد إحدى أولويات الحكومة، وذلك وعيا منها بأهمية المقاربة التشاركية والتشاور في صياغة وتنفيذ أي إصلاح، لذا، فإننا سنعمل على انتظام دوراته وضبط منهجية الاشتغال وتحديد جداول الأعمال، وكذلك عبر تبني ثقافة تعاقدية من خلال توثيق نتائج الحوار في اتفاقات موقعة.

التقاعد النسبي:

يتم قبول طلب الإحالة على التقاعد قبل بلوغ حد السن بمجرد إتمام 30 سنة من الخدمة المنجزة تطبيقا لمقتضيات الفصل 5 من القانون رقم 011.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

وعليه، فإن الإدارات العمومية تقبل هذه الطلبات بحكم القانون ولا يحق لها رفضها.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم، الذي أشرتم إليه في سؤالكم، فجدير بالذكر أن وزارة التربية الوطنية أصدرت دورية مفادها عدم قبول أي طلب قبل بلوغ 30 سنة من الخدمة، نظرا للخصاص الذي يعرفه القطاع، مع العلم أن القانون يخول للموظفين إمكانية الاستفادة من التقاعد النسبي متى توفرت لديهم الشروط المطلوبة شريطة موافقة الإدارة(24 سنة للموظفين و18 سنة للموظفات).

التغيب غير المشروع عن العمل

فيما يخص محاربة التغيب غير المشروع عن العمل الذي يندرج في إطار تكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتفعيلا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2012/26 حول هذا الموضوع، فقد تم برسم عملية بين سنتي 2012و2015، ضبط 2628 حالة تغيب غير مشروع عن العمل بمجموعة من القطاعات وقد فعلت في حقها مسطرة ترك الوظيفة. والوزارة حاليا بصدد دراسة ملفات سنة 2016.

وتكمن الغاية من هذه العملية في عقلنة تدبير الموارد البشرية، وتخليق الإدارة وترشيد التدبير العمومي، ومحاربة كل السلوكات السلبية من خلال ربط أداء أجور موظفي وأعوان الإدارة بمدى التزامهم بالقيام الفعلي بالمهام المنوطة بهم.

القانون التنظيمي للإضراب

يجب التأكيد في البداية على أن الإضراب حق دستوري وهو مضمون لجميع الموظفين.

وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع قانون تنظيمي للإضراب صادق عليه مجلس الحكومة وتمت إحالته على البرلمان.

ويتضمن هذا المشروع مجموعة من القواعد والمقتضيات التي من شأنها تحقيق التوازن بين الحق في الإضراب ومراعاة مبدأ استمرارية المرفق العام.

تقييم عملية المغادرة الطوعية

لجأت الحكومة إلى عملية المغادرة الطوعية بعد تشخيص دقيق لوضعية الوظيفة العمومية،والذي تم من خلاله الوقوف على مجموعة من الاختلالات

تتعلق بالتوزيع غير المتكافئ لأعداد الموظفين على المستوى الجغرافي والقطاعي، وبين مختلف مستويات تراتبية الأطر، وكذا تعدد الأنظمة الأساسية وارتفاع كتلة الأجور.

وقد عملت الحكومة من خلال عملية المغادرة الطوعية على معالجة هذه الاختلالات، وتمكين الإدارة من استعادة إمكانياتها من خلال التوظيفات النوعية والكفاءات التي تستجيب للحاجيات الحقيقية للإدارة.

ومن أجل ضمان نزاهة تقييم عملية المغادرة الطوعية " انطلاقة"، أوكلت هذه المهمة إلى مكتب دراسات دولي. وقد خلص المكتب المذكور في دراسته إلى النتائج التالية:

- غياب أي تأثير سلبي لعملية المغادرة الطوعية على سير العمل بالإدارات العمومية؛
- تحقيق الأهداف المتوخاة منها(التحكم في كتلة الأجور، إعادة توزيع الموظفين قطاعيا وترابيا).

المرسوم المتعلق بنقل الموظفين (إعادة الانتشار):

صدر المرسوم رقم 2.13.436 المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات في 13 غشت 2015. وقد تبين من خلال تطبيقه وجود بعض الصعوبات لا سيما فيما يتعلق بالنقل التلقائي.

وجدير بالذكر أن هذا المرسوم يكرس بعض الضمانات للموظف في حالة نقله تلقائيا، وهي:

- ضرورة استشارة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؛
- احترام تواريخ الدخول المدرسي والجامعي عند النقل التلقائي؛
- الاستفادة من تعويض (أجرة ثلاثة أشهر) في حالة تغيير العمالة أو الإقليم الذي يوجد فيه مقر العمل.

وستعمل الوزارة على تقييم تطبيق هذا المرسوم والعمل على مراجعته، عند الاقتضاء، وذلك لضمان تفعيله بشكل سليم وبما يعزز حقوق وضمانات الموظف.

المناصب العليا / المساواة

حسب الإحصائيات المنجزة بداية سنة 2016، فقد شهدت نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية ارتفاعا مستمرا حيث بلغت 39.5% ، كما سجلت نسبة التأنيث في المناصب العليا ومناصب المسؤولية ارتفاعا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة حيث بلغت 21.5% .

وقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمأسسة المساواة بالوظيفة العمومية، تتضمن 51 إجراء و 10 مشاريع والممتدة على المدة 2017-2020 (أربع سنوات) وترتكز على 3 محاور كبرى :

- ✓ إحداث ودعم الهياكل،
- ✓ مراجعة المنظومة القانونية،
- ✓ المساواة في الممارسات والسلوكات

تحديد أهداف ومؤشرات مرقمة لقياس نتائج المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية (التدبير المبني على النتائج).

في إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، اعدت الوزارة بتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية مشروع نجاعة الأداء للفترة 2017-2019، وهو بمثابة وثيقة مفصلة يتم من خلالها ابراز استراتيجية الوزارة والتوجهات الأساسية والبرامج والأهداف اللازمة لتفعيلها في غضون السنوات القادمة وكذا المؤشرات المرقمة لقياس أداء هذه البرامج مشفوعة ببطاقات تتضمن وصف للمؤشر وطريقة احتسابه وكيفية تجميع المعطيات المرتبطة به ومعيقاته.

كما أن مشروع نجاعة الأداء برسم الفترة المذكورة يتضمن تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم السنة المالية 2017 وتوزيعها حسب البرامج والمشاريع وكذا برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2017-2018-2019.

وكما لا يخفى عليكم ان مشروع نجاعة الأداء الوزارة سيخضع لعملية تقييم بناء على الأهداف والمؤشرات الموضوعة لعرفة مستوى تحقيق النتائج المتوخاة منها عملا بمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية التي تحث على إعداد التقرير السنوي لتقييم نجاعة الأداء من خلال مقارنة المنجزات مع التوقعات.

اللجوء إلى مكاتب دراسات لإنجاز البعض من المشاريع المقترحة من طرف الوزارة برسم سنة 2017.

في إطار إنجاز بعض المشاريع الإصلاحية المبرمجة برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2017، خصوصا تلك التي تتطلب خبرات دقيقة لا تتوفر عليها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وتلجأ هذه الأخيرة إلى الاستعانة بخبرات مكاتب دراسات مختصة يتم اختيارها بناء على طلبات عروض مفتوحة.

وبالنسبة للدراسات العامة المبرمجة بميزانية وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017، فإنها تبقى جد محدودة ولا يتعدى الغلاف المخصص لها 3 مليون درهم.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في الاجتماع المنعقد بتاريخ 24 ماي 2017، برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، والسيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج .

وقبل أن يتولى السيد المندوب العام إلقاء عرضه أمام أعضاء اللجنة، عبّر السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، في كلمة مقتضبة، عن تنويهه بالمجهودات التي تبذلها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، موجها الشكر إلى السيد المندوب العام والأطر العاملة في القطاع، مشيدا بجسامة المهام الملقاة على عاتقهم، أخذا بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات السجنية، والتي ينبغي أن توازن بين أداء المهام المسندة إليها قانونا في إطار احترام حقوق الإنسان، كما أشاد بالنقلة النوعية على مستوى تدبير مدة العقوبة السالبة للحرية.

وتناول السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بعد ذلك الكلمة مستهلا إياها بالتعبير عن امتنانه العميق للاهتمام الأكيد للسيدات والسادة المستشارين بالمنظومة السجنية من أجل النهوض بأوضاعها لكي تلعب أدوارها في مجال التأهيل وإعادة الإدماج للوقاية من الجريمة.

وقد استعرض إستراتيجية عمل الإدارة السجنية الرامية إلى أنسنة الوسط السجني وتوفير البنيات السجنية الكافية، وضمان الانفتاح الداخلي والخارجي الفعال، وفق مخطط إستراتيجي يتلاءم مع القواعد الدولية ومقتضيات الدستور، وذلك تفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وعليه، أبرز السيد المندوب العام الدور المحوري للمؤسسة السجنية كمؤسسة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية والتربية والتأهيل، في محاولة للإسهام المؤسساتي الحثيث في ردع السلوكات الإجرامية المتفشية في المجتمع، وهو الأمر الذي يصطدم مع محدودية الموارد البشرية والمالية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بحيث تم إحداث 11 مؤسسة سجينة جديدة متفرقة على ربوع المملكة ضمانا للتوزيع الجغرافي الملائم، إلا أن استغلالها بشكل أمثل يقتضي مزيدا من الموارد البشرية في سقف أعلى من المخصص في مشروع قانون المالية لسنة 2017 - 400 منصب- وبالتالي يظل التأطير بالوسط السجني بعيدا عن المعدلات الدولية في هذا المضمار، مؤكدا على أن بنيات الإيواء المحدثة جاءت مستجيبة للقواعد النموذجية الدولية، سواء من حيث متطلبات الأمن أو من حيث الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين، والفضاءات الخاصة بتنفيذ برامج التأهيل لإعادة الإدماج.

وأشار السيد المندوب العام إلى ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي، والذي صار يخلق إشكالية بنيوية داخل الفضاء السجني تتمثل في الاكتظاظ، حيث صار يثقل كاهل المندوبية ب 40% من المعتقلين، وإذا كان العود يمثل ظاهرة متفشية وغير مضبوطة من الناحية الإحصائية، فقد أبدى السيد المندوب العام عزم الإدارة الوصية على تحديد هويات جميع المعتقلين، وتمكينهم من بطاقة وطنية للتعريف، وذلك بتنسيق مع السلطات الأمنية.

وفي إطار دور المؤسسة السجنية في تأهيل السجناء من أجل إعادة إدماجهم، أشار السيد المندوب العام إلى مختلف الجهود المبذولة في هذا المضمار، سواء تلك المتعلقة بتنمية معارف السجين وتمكينه المهني، أو المرتبطة بالجانب الترفيهي، مذكرا، من جهة أخرى، بالعمل الدؤوب للمندوبية من أجل استفادة موظفيها من برامج التكوين المستمر داخل المملكة وخارجها، وقد تم في هذا الصدد الانفتاح على الجامعات، عبر فتح أسلاك ماستر متخصصة بالوسط السجني داخل مجموعة من الجامعات كالجامعة الدولية بسلا، وجامعة محمد الخامس بالرابط، وهي مجرد خطوة أولى في سبيل توسيع دائرة الشركاء.

وبما أن فكرة صيانة حقوق الإنسان تشكل قطب المعاملة بالوسط السجني، فقد أكد السيد المندوب حرص إدارته على التعامل بحزم وموضوعية مع كل حالات المساس بهذه الحقوق، اعتبارا لكون سلب حرية السجين لا يعني بأي شكل من الأشكال سلب الحقوق اللصيقة بآدميته، وبين بالأرقام التطورات الحاصلة على مستوى التغذية والتأطير الصحي بالمؤسسات السجنية.

وأفاد السيد المندوب العام لإدارة السجون أن الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2017 تتوزع على الشكل الاتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والاعوان: 960.497.000
  - المعدات والنفقات المختلفة: 594.936.000
- ميزانية الاستثمار: 410.700.000
  - اعتمادات الأداء لسنة 2017: 160.700.000
  - اعتمادات الاستثمار في سنة 2018 وما يليها: 250.000.000

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طرح السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة جملة من المداخلات الهامة، التي تعكس حجم الإشادة بالأدوار والمجهودات الجبارة المبذولة من أجل تحسين ظروف الساكنة السجنية، وتأهيلها لإعادة إدماجها داخل المجتمع.

وأجمعت المداخلات على ضعف الاعتمادات المالية والموارد البشرية المرصودة للقطاع، مقارنة مع حجم الانتظارات، وأيضا على ضرورة العناية الإستراتيجية بآليات التأهيل المعتمدة داخل المؤسسات السجنية من قبيل التعليم والتكوين، باعتبارهما وسيلة لصقل شخصية السجين، وتلقينه مهارات الكسب اليومي، دون إغفال عدم كفاية العقوبات القصيرة المدة للاستفادة من هذه البرامج، وهو ما يفتح المجال لإثارة موضوع العقوبات البديلة، من قبيل اعتماد السوار الإلكتروني، والعمل من أجل المنفعة العامة، ثم مدى جاهزية الإطار القانوني، وخصوصية المجتمع المغربي لتنزيلها على أرض الواقع.

وشكلت بنية الإيواء محورا أساسيا في تدخلات السيدات والسادة المستشارين، بحكم تفشي ظاهرة الاكتظاظ بالوسط السجني الذي يعد الاعتقال الاحتياطي أحد عوامله الأساسية، مع ما يستتبع ذلك من تفشي الأمراض المعدية والسلوكات المنحرفة والعنف وتعاطي المخدرات، ومن جانب آخر، تمت المطالبة بالعناية الصحية الخاصة بالحوامل والنساء حديثي الإنجاب، وبإعادة النظر في طريقة إيواء الأحداث المسجونين، وتوفير بنيات تستجيب لمتطلباتهم العمرية.

وتم تسجيل ارتفاع حالة العود داخل المنظومة الجنائية الوطنية، حتى في أوساط السجناء المستفيدين من العفو، وعليه أشار البعض إلى ضرورة إعمال آليات للتتبع في مرحلة ما بعد الإفراج على غرار ما هو معمول به في التجارب الدولية.

ودعا السيدات والسادة المستشارون إلى ضرورة النهوض أكثر بالوضعية الإدارية والمالية للموارد البشرية العاملة بالقطاع، لقاء ما يقدمونه من تضحيات وأعمال جبارة تسير في اتجاه الرفع من حكامة أداء المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد المندوب العام في مستهل جوابه بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، التي تعكس حرصهم الأكيد على تعزيز الحكامة في المنظومة التدبيرية لهذا القطاع، ابتغاء النهوض بأوضاع السجون المغربية، وجعلها تساير المبادئ والمعايير الدولية المقررة في هذا الشأن.

وهكذا، انطلق السيد المندوب العام من تأكيد انخراطه التام في تبني الاقتراحات المنصبة على تحقيق الشفافية بالإدارة السجنية على كل الأصعدة، وهو الأمر الذي بلغ حد إعفاء مجموعة من الأطر والمسؤولين من مهامهم، إلى جانب إخضاعهم للعقوبات الزجرية المقررة قانونا والتي وصلت إلى حد السجن، بعد ثبوت تورطهم في أعمال تشكل مساسا بكرامة السجناء.

بعد ذلك، انتقل السيد المندوب العام إلى الحديث عن الوضع الصحي، مؤكدا التكفل التام للمؤسسة السجنية بكل نفقات علاج نزلائها، كما أفصح عن بعض

المعطيات الإحصائية المرتبطة بهذا الجانب، وتحديدا منها نسبة التأطير الطبي، سواء منه العام أو المتخصص، وعدد الفحوصات التي خضع لها السجناء، معبرا عن عظيم امتنانه لدور المؤسسات المتدخلة في هذا المجال، وتحديدا جمعية لالة سلمى للوقاية ومحاربة السرطان.

وعن ظروف إيواء النساء السجينات، أكد السيد المندوب العام أنه قد تم تخصيص أجنحة خاصة بهن، تتوفر على غرف لاستقبال الأم ووليدها، مجهزة بكل وسائل الراحة، مع إمكانية ولوج الحضانة عند بلوغ السن المحدد.

أما عن الاكتظاظ، فقد أعاد التأكيد على أنه يظل مشكلا قائما، يصل أحيانا إلى نسبة 200% ببعض المؤسسات السجنية، وهو ما تتم مقابلته بأعمال توسعتها أو استبدالها بأخرى في حالة تهالكها، كما هو شأن بسجن بولمهارز بمراكش، لكنه، من جهة أخرى، أكد على أن تحسين بنية المؤسسات السجنية تنبثق من كون السجين يظل مرتفقا إزاء مرفق عمومي، يفترض فيه إمكانية الصلاح بعد نجاح عملية تأهيله.

من جهة أخرى، أقر السيد المندوب العام بصعوبة مهمة منع تسريب الوسائل الممنوعة، رغم اعتماد وسائل الرصد الإلكترونية، وأشار إلى ضرورة الإلغاء التدريجي لتلقي "قفة المؤونة"، والسماح بها قصرا خلال بعض المناسبات الدينية، وهذا من شأنه تخفيف العبء على الأسر التي غالبا ما يكون الفقر سمتها، بل قد يكون مآل أفرادها السجن بدورهم، وهو ما حصل في عدة حالات بسبب محاولة تسريب الممنوعات إلى الأقارب داخل السجن.

وفي سياق الحديث عن نوعية النزلاء المحالين على المؤسسات السجنية، والذين قد لا تتناسب أعمارهم أو أوضاعهم مع التواجد داخل هذه المؤسسات، فقد أكد السيد المندوب أنه ملزم بتنفيذ الأحكام الصادرة بسلب الحرية، وليس لديه حرية

التصرف، في هذا الإطار صرح بوجود نزلاء أحداث داخل المؤسسات السجنية، مبديا استغرابه لتبعية دور حماية الطفولة لوزارة الشباب والرياضة.

وفي معرض الحديث عن استفادة أطر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الأعمال الاجتماعية، فقد أفاد أنهم يستفيدون من جميع الخدمات المقدمة لموظفي قطاع العدل، إلى جانب وجود جمعية "تكافل" التي تقدم العديد من الخدمات كمنح عيد الأضحى والحج والعمرة وحتى التدخل في بعض الحالات المرضية، وفي ختام تدخله، أكد السيد المندوب العام أن ميزانية القطاع الذي يشرف عليه تحتاج مزيدا من الدعم وتدخل المعنيين للدفاع عنها من أجل الرفع من قيمتها.

بعد ذلك، تقدم السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان بكلمة مقتضبة، مستهلا إياها بالحديث عن الجريمة كظاهرة مستعصية عن الضبط وعن الإحاطة بكل معطياتها، خصوصا في ظل عدم وجود مؤسسة لدراستها نظريا وواقعيا، وقد ذكر في هذا الشأن بمرسوم سبق أن تم إعداده سابقا ويهم خلق "المرصد الوطني للإجرام"، والذي كان من شأنه الإسهام في الإحاطة بالعديد من جوانب الظاهرة الإجرامية بالنظر إلى طبيعة تشكيلته من مؤسسات وطنية، حكومة، أساتذة جامعيين، قضاة وكذا أطر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وأكد السيد الوزير على أن مسؤولية الوقاية من الجريمة هي مسؤولية جميع المؤسسات المجتمعية، وعلى رأسها الاسرة والمدرسة، فعلى الجميع أن ينهض من أجل تعزيز القيم الأخلاقية وترسيخها لدى النشأ الصاعد، فهذا هو السبيل القويم لضمان إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المجتمعي، كما أشار السيد الوزير إلى وجود مراكز لمحاربة الإدمان، والتي جعلت منها مسودة تعديل القانون الجنائي تدبيرا بديلا يخضع له المتعاطون لكل أنواع المخدرات.

وبالنسبة لهزالة الميزانية المخولة للمندوبية العامة، تحدث السيد الوزير عن ضرورة "التوظيف الذكي" وتدبيرها وفق حاجيات المؤسسات السجنية القائمة حاليا.

في موضوع الاكتظاظ الناتج عن الإفراط في الاعتقال الاحتياطي، جدد السيد الوزير الإشارة أن النيابة العامة وقضاة التحقيق مدعوون إلى عدم الميل للعقوبة السالبة للحرية بالدرجة الأولى، خصوصا بعد أن فسح مشروع القانون الجنائي الباب أمام النطق بتدابير بديلة من قبيل العقوبات المالية، وهو ما عقدت بشأنه اتفاقية مع دولة الدانمارك من أجل تكوين القضاة، وترسيخ فكرة اللجوء لبدائل العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة.

وأبز السيد الوزير أن مسألة العفو تدبرها لجنة مختصة توكل إليها صلاحية البت في مدى أحقية الاستفادة وفق معايير موضوعية، وأنه بصدد إعداد مشروع دراسة حول هذا الموضوع الهام بتنسيق مع المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وقد شدد على أهمية توخي الجدية في التعامل مع قضايا الأحداث أمام القاضي المختص، وعلى وجود مشروع يهم إحداث مندوبية خاصة بالأحداث، من شأنه أن يوفر الفضاء الملائم لهذه الساكنة السجنية الخاصة.

عرض السيد المندوب العام

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يسعدني في هذا اليوم المبارك الحضور أمام لجنتكم الموقرة لتقديم مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2017. وذلك بعد مرور سنة ونصف عن آخر عرض تم تقديمه أمام مجلسي البرلمان، حيث تميزت هذه الفترة بمواصلة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية واعتماد مقاربة مبتكرة لتطوير السياسة القطاعية لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وتتمحور حول تطوير جيل جديد من البرامج التأهيلية لفائدة النزلاء، وذلك في إطار الانفتاح الواسع على جميع الفعاليات المعنية بالشأن السجني، سواء منها المؤسساتية أو الجمعوية.

إلا أن هذا التوجه الجديد واجه بعض الإكراهات المتمثلة أساسا في عدم مواكبة الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة للقطاع للارتفاع المتزايد للساكنة السجنية والتي بلغت مستويات قياسية حيث تقدر حاليا بأزيد من 80.000 سجين. وهنا أود أن أؤكد أن استمرار هذه الوضعية من شأنه تكريس ظاهرة الاكتظاظ ومختلف الظواهر السلبية الناجمة عنها، الشيء الذي يحول دون بلوغ طموحات المندوبية العامة في توفير ظروف اعتقال تحفظ الكرامة الإنسانية للنزلاء، وتأمين سلامتهم وأمن المؤسسات السجنية، وتطوير البرامج التأهيلية والتخفيف بذلك من ظاهرة العود.

حضرات السيدات والسادة،

إن عمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج ينطلق من تصورها للمؤسسة السجنية ليس فقط كمؤسسة عقابية وإنما أيضا كمؤسسة إصلاحية تضطلع بدور تأهيلي وتقوم في تسييرها والتعامل مع نزلائها وفق نهج مبني على حقوق الإنسان. فالنزيل من هذا المنظور إنسان مواطن كغيره من المواطنين لا ينبغي

تجريده من حقوقه الأساسية ومن كرامته الانسانية، ولا شيء يبرر أن يفقد المجتمع الأمل في إمكانية إصلاحه وإعادة إدماجه.

وعلى هذا الأساس، ورغم محدودية الإمكانيات تم إطلاق العديد من الأوراش الإصلاحية تهدف إلى النهوض بأوضاع المؤسسات السجنية والنزلاء ،وسنقدم لكم خلال هذا العرض نظرة موجزة على ما تحقق من منجزات والوقوف على الاكراهات التي تعيق المندوبية العامة سواء على مستوى تحسين ظروف الاعتقال، وتكريس المقاربة الحقوقية والانسانية، وتطوير البرامج التأهيلية، وتعزيز إجراءات الحكامة وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز علاقات التعاون والشراكة.

حضرات السيدات والسادة ،

إن تحسين ظروف إيواء السجناء يشكل أحد أولويات المندوبية العامة وذلك سعيا منها إلى التخفيف من ظاهرة الاكتظاظ، حيث قامت خلال السنتين الأخيرتين بافتتاح 11 مؤسسة سجنية تستجيب لأحدث المعايير، سواء من حيث متطلبات الأمن أو من حيث الشروط المتعلقة بالمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والتهوية والإنارة بالزنازن وتوفر المرافق الأساسية، وكذا الفضاءات الخاصة بتنفيذ برامج التأهيل لإعادة الإدماج، وبالمقابل تم إغلاق 8 مؤسسات سجنية قديمة ومتهالكة لا تتوفر على أدنى شروط الإيواء، ومن بينها مؤسسات كانت بمثابة معاقل إدارية، وسجون شكلت دوما محط انتقادات الهيئات الحقوقية (فاس عين قادوس/انزكان وكذلك السجن المحلي بمراكش (بولمهراز) الذي سيتم إغلاقه في غضون الأسابيع المقبلة).

كما تم الشروع في تنفيذ مشاريع بناء 5 مؤسسات سجنية أخرى لمواصلة تعزيز حظيرة السجون وتعويض السجون القديمة والمتهالكة وكذا الواقعة داخل المناطق السكنية. كما وضعت المندوبية العامة لهذه الغاية برنامجا توقعيا لبناء 9 مؤسسات سجنية جديدة في أفق سنة 2021، تغطي بعض الأقاليم التي لا تتوفر على سجون، تراعي معيار القرب والتلاؤم مع التقسيم الترابي الجديد والتنظيم القضائي للمملكة،

وذلك في إطار تفعيل مشروع تحيين الخريطة السجنية الذي وضعته المندوبية العامة متم سنة 2015.

إلا أن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي يصطدم بضعف الاعتمادات المرصودة بميزانية الاستثمار خلال السنوات الأخيرة وعدم مواكبتها لارتفاع الساكنة السجنية. ففي حين سجلت هذه الاعتمادات استقرارا خلال الفترة 2013-2016 سجل ارتفاع الساكنة السجنية بنسبة 9.32% خلال نفس الفترة، مما يشكل عائقا أمام سعي المندوبية العامة للقضاء على ظاهرة الاكتظاظ بالسجون والتي تبلغ حاليا38%، الشيء الذي أصبح يشكل إكراها كبيرا للمندوبية العامة التي تجد نفسها ملزمة باستقبال سجناء جدد وهي غير قادرة على توفير أماكن وأسرة ملائمة لإيوائهم، وذلك عكس ما هو معمول به في مجموعة من الدول المتقدمة حيث تستقبل السجون السجناء في حدود الأماكن المتوفرة .

وقد مكنت المشاريع المنجزة من خفض نسبة الاكتظاظ من 45% آخر 2014 إلى 38% آخر 2016 وكذا الرفع من المساحة المخصصة للإيواء لكل سجين من 1,59 مترا مربعا عند متم سنة 2012 الى 1,86 متر مربع عند متم سنة 2016 . وبالرغم من أهمية هذه النتائج المحققة فإنها تبقى دون المعايير الدولية وكذا المؤشرات المحددة في المخطط الاستراتيجي للمندوبية، حيث يبقى من الضروري وضع إطار تكميلي للاتفاقية المبرمة مع وزارة المالية في هذا الشأن من أجل تسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع.

وفي الواقع فإن الاعتقال الاحتياطي لازال يشكل أحد أسباب ظاهرة الاكتظاظ بحيث إن نسبة 40% من السجناء احتياطيون، وهذه النسبة ترتفع بالنسبة لبعض الفئات الهشة كالأحداث حيث تبلغ نسبة الاحتياطيين في صفوفهم 87%، مما يستلزم ايجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

وارتباطا بالنقاش الذي يطرح دائما حول ظاهرة العود، فقد سبق أن أكدت المندوبية العامة في عدة مناسبات على أن تحديد نسب دقيقة لحالات العود لن تتأتى دون الضبط الدقيق لهويات السجناء، لذلك فقد حرصت منذ سنتين على

اتخاد عدة إجراءات لضبط هويات المعتقلين، حيث تم بتنسيق مع المصالح الأمنية المختصة تبسيط مساطر استخراج بطائق التعريف الوطنية لفائدة السجناء والتكفل بمصاريف العملية، وقد مكن ذلك من تقليص عدد السجناء الذين لا يتوفرون على هوية إلى 7% عند متم سنة 2016.

وفي نفس الاتجاه ولضبط هذه العملية بشكل أدق، أطلقت المندوبية العامة مشروع اعتماد التقنية البيومترية بهدف تحديد الهوية الصحيحة للسجناء وضبط حالات العود بدقة أكبر، حيث سيتم ابرام صفقة بهذا الشأن خلال الأشهر المقبلة.

وقد مكنت كل هذه المعطيات من القيام بدراسة أولية وتحديد نسبة العود في 35%، وتبقى هذه النسبة قريبة من النسب المسجلة في بعض الدول المتقدمة رغم اختلاف الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يدفعنا جميعا إلى التساؤل عن الأسباب الموضوعية لهذه الظاهرة: **هل برامج التأهيل بالسجون غير قادرة على الحد من العود؟ أم أن الظاهرة مرتبطة بنظام العدالة القائمة؟ أم بضعف بنية الاستقبال والمصاحبة التي يتعين أن تتدخل بعد الإفراج؟ أم بعدم انخراط مكونات المجتمع في عملية إعادة الإدماج؟** لكل ذلك قررت المندوبية العامة القيام بدراسة علمية بتنسيق مع إحدى الجامعات بالمملكة لفهم ظاهرة العود وتحديد اسبابها وأليات الحد منها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المندوبية العامة، وفي إطار حرصها على ضمان الحقوق الأساسية للنزلاء وتحسين ظروف اعتقالهم، تبنت خيارا استراتيجيا يتمثل في تفويض تغذيتهم للقطاع الخاص بهدف تمكينهم من وجبات غذائية متنوعة وكافية طبقا لما تنص عليه المواثيق الدولية ذات الصلة. فبعد التجربة الأولى التي همت 30 مؤسسة سجنية خلال سنة 2015، تم تعميم العملية على باقي المؤسسات السجنية خلال سنة 2016، حيث تبين من خلال القيام بعملية تدقيق خارجي لهذه العملية أن هناك تحسنا في مستوى الوجبات الغذائية كما وكيفا، بشهادة نزلاء المؤسسات السجنية أنفسهم.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن تحسين مستوى التغذية سيساعد لا محالة في الحد من دخول قفف المؤونة التي تشكل مصدرا رئيسيا لتسريب الممنوعات بالإضافة الى كونها تثقل كاهل أسر النزلاء، هذا إلى جانب استنزافها للموارد البشرية المكلفة بعملية التفتيش. وفي هذا الصدد، وضعت المندوبية العامة خطة متكاملة لبلوغ هذا الهدف وبدأت في تنزيلها منذ بداية 2017، حيث تم القيام بحملات تحسيسية للنزلاء وعائلاتهم بالمرامي النبيلة لهذا المشروع حيث مكنت هذه المقاربة من منع القفة

ب11 مؤسسة سجنية مع حرص المندوبية العامة على ضمان توفير كل ما يحتاجه النزلاء من مواد داخل مقتصديات المؤسسة.

وتعتزم المندوبية اتخاد عدة تدابير للحد التدريجي لدخول القفة في أجل اقصاه متم السنة الجارية، مع مراعاة الحمولة العاطفية للقفة وعلاقتها الرمزية ببعض المناسبات الخاصة، وذلك في ارتباط بضرورة الإبقاء على الروابط الاجتماعية والعاطفية بين النزلاء وذويهم كمدخل من مداخل إعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن المؤكد أن العناية بالنزلاء تقتضي كذلك توفير السبل الكفيلة بتمكينهم من الرعاية الصحية الواجبة طيلة فترة الاعتقال كأحد الحقوق الاساسية للسجناء. ومن هذا المنطلق، تحرص المندوبية العامة كل الحرص على وضع برامج وقائية وعلاجية فعالة وتوفير الأطر الطبية وشبه الطبية اللازمة في حدود الإمكانيات المتاحة وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى محدودية المناصب المالية، لجأت المندوبية العامة إلى التعاقد مع أطباء القطاعين العام والخاص لسد الخصاص في بعض المؤسسات السجنية. وموازاة لذلك، تبذل المندوبية العامة

مجهودات جبارة لتغطية المؤسسات السجنية بالمصحات وتزويدها بالتجهيزات والمعدات الطبية والأدوية وكذا سيارات الإسعاف، بالإضافة إلى تكثيف الحملات الطبية والتحسيسية وتعزيز إجراءات النظافة.

ولابد في هذا الإطار من التذكير بأن مؤشرات الرعاية الصحية داخل السجون عرفت تطورا، حيث بلغت نسبة التأطير معدل طبيب لكل 820 سجين، وطبيب أسنان لكل 1381 سجين، وممرض لكل 162 سجين، وسجل معدل 6 فحوصات في السنة لكل سجين، واستقر معدل الوفيات بالمؤسسات السجنية في نسبة 2 ‰ سنويا.

ومقابل ما تم تحقيقه في الجانب المتعلق بصحة النزلاء، لابد من الإشارة إلى بعض الصعوبات المرتبطة باستفادة السجناء من خدمات المستشفيات العمومية خاصة فيما يتعلق بتدبير المواعيد وغياب إمكانيات الاستشفاء أحيانا، وكذا صعوبة التكفل ببعض الخدمات الطبية لفائدة النزلاء غير المضمنة في نظام المساعدة الطبية (راميد)، وكذا إشكالية تدبير وضعية النزلاء المرضى عقليا الذين صدرت في حقهم أحكام بالإيداع بمستشفيات الأمراض العقلية، وما تشكل هذه الفئة من عبء على المندوبية العامة.

و في نفس السياق، وبهدف تطوير الرعاية الصحية داخل السجون، تم خلال شهر يوليوز 2016 وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده توقيع اتفاقيتي شراكة، الأولى بين المندوبية العامة وزارة الصحة ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والثانية بين هذه الأخيرة ومؤسسة للاسلمى للوقاية من أمراض السرطان، لتعزيز العرض الصحي لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية، وتشجيع المبادرات الخاصة بالتطوع والعمل الاجتماعي في مجال الصحة، والمساهمة في استكمال تكوين وتأهيل الأطر الطبية وشبه الطبية بتقديم الخدمات الصحية للفئة المستهدفة بواسطة حلقات ودورات تكوينية.

حضرات السيدات والسادة،

إن للمندوبية العامة قناعة راسخة بأن الحفاظ على الكرامة الانسانية للسجين لا يقتصر فقط على توفير الإيواء، وإنما يتعدى ذلك إلى ضمان الحقوق الأساسية للسجناء، مدركة بأن القيام بدورها الإصلاحي على الوجه الأمثل رهين بتحقيق الموازنة بين واجبها الأمني ودورها في تكريس المقاربة الحقوقية والإنسانية.

وإذا كانت المندوبية العامة قد خطت خطوات هامة في مسلسل تعزيز الحقوق الأساسية للسجناء خاصة في ما يتعلق بضمان حقهم في التشكي والتظلم من خلال إحداث المكتب المركزي لتلقي ومعالجة الشكايات الواردة من الصناديق الموضوعة في المؤسسات السجنية، فإن إحداث نافذة الشكايات بالبوابة الإلكترونية الجديدة للمندوبية العامة جاء كاستمرارية وتحصين لهذا المكسب باعتبارها آلية تواصل حديثة وناجعة ستتيح تقليص أمد معالجة الشكايات.

وفي نفس السياق فإن المندوبية العامة تحرص على توعية السجناء بواجباتهم وحقوقهم، وذلك من خلال تزويد أي وافد جديد بدليل السجين الذي تم العمل على تحيينه وترجمته إلى 5 لغات، وإصداره في صيغة سمعية بصرية لتمكين السجناء الأميين من الاطلاع على فحواه.

ومن جهة أخرى فقد تم بتاريخ 23 فبراير 2017 إعطاء الانطلاقة الرسمية لبرنامج المساعدة القانونية للسجناء، وذلك تنفيذا لاتفاقية شركة أبرمتها المندوبية العامة مع المرصد المغربي للسجون من أجل تعزيز الحقوق الأساسية للسجناء وتمكينهم من المساعدة القانونية سواء في القضايا ذات الصلة باعتقالهم أو المرتبطة بحياتهم الشخصية والإدارية وفي علاقتهم مع الغير.

إضافة إلى ذلك، أطلقت المندوبية العامة ورشا للإصلاح الشامل للقانون المنظم للسجون الذي يهدف ليس فقط إلى مراجعة بعض المقتضيات التي تجاوزتها الممارسة الميدانية بالمؤسسات السجنية في مختلف جوانب تسييرها، وإنما أيضا وبالخصوص من أجل مواكبة الإصلاحات الحقوقية الجديدة التي جاء بها دستور 2011 وكذا الإصلاحات التشريعية التي انخرطت فيها بلادنا كامتداد لهذا الإصلاح الدستوري التاريخي، وبالأخص فيما يتعلق بتحقيق الانسجام مع التوجهات الكبرى لإصلاح منظومة العدالة وما انبثق عنها من قوانين.

ونأمل إدراج هذا المشروع ضمن المخطط التشريعي لهذه السنة، حيث إن المندوبية العامة تعول على مساهمتكم البناءة في إخراج هذا المشروع في أقرب الآجال، وأخبر السادة المستشارين المحترمين بأنه سيتم تنظيم لقاء تواصلي مع لجنة

العدل والتشريع بغرفتي البرلمان خلال شهر رمضان المقبل إنشاء الله من أجل عرض هذه المسودة.

حضرات السيدات والسادة ،

إن تنزيل الضمانات المنصوص عليها دستوريا لا يمكن ان يتأتى دون إعمال مقاربة حقوقية في التعامل اليومي مع النزلاء، مقاربة تكرس المعاملة الإنسانية للنزلاء. لذلك تعمل المندوبية العامة على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في صفوف الموظفين من خلال آليتي التكوين والتحسيس، ومواصلة تخليق الفضاء السجني، كما تولي أهمية قصوى للتفاعل بإيجابية وشفافية مع مختلف الفاعلين خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الإقليمية والسلطات القضائية والجمعيات الحقوقية الجادة وبالأخص المرصد المغربي للسجون.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن أغلب الملاحظات الواردة في تقارير اللجان الإقليمية والسلطات القضائية تندرج ضمن اختصاصات قطاعات حكومية معنية بالشأن السجني، الأمر الذي يبرز أهمية اللجنة المشتركة المحدثة سنة 2014 بموجب مرسوم والتي تضم القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة، والتي لم يتم تفعيلها لحد الان، رغم سعي المندوبية العامة إلى تحضير وثائق العمل الضرورية لذلك. وبالنظر الى ضعف وتيرة زيارات هذه اللجن والسلطات، وطبيعة الملاحظات الصادرة عنها وكذا ضعف تجاوب القطاعات الحكومية والجهات المعنية مع توصياتها، فقد أضحى من الضروري إعادة النظر في النصوص المحدثة لها حتى تقوم بالدور الذي أحدثت من أجله.

حضرات السيدات والسادة ،

إن تعزيز الدور الإصلاحي والتربوي للمؤسسات السجنية رهين بتنويع البرامج التأهيلية المسطرة لفائدة النزلاء وتطوير أساليب تدبيرها بما يضمن تحقيق النجاعة المطلوبة، بحيث لا يتم فقط العمل على بلورتها وانخراط أكبر عدد من النزلاء فيها، ولكن التركيز كذلك على مدى ملاءمتها لخصوصياتهم وكذا حاجياتهم في هذا المجال.

وفي هذا السياق، وبفضل التنسيق المثمر مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ومع القطاعات المعنية، تمكنت المندوبية العامة من توسيع دائرة المستفيدين من برامج التكوين المهني، والتعليم ومحو الأمية حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 17.796 مستفيدا خلال الموسم الدراسي 2016/2015.

ومن جهة أخرى تعمل المندوبية العامة على محاربة الأمية في صفوف السجناء في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي أبرمتها مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. كما انخرطت في شراكات مع قطاعات أخرى من أجل محاربة الأمية الوظيفية في صفوفهم، وذلك في إطار تفعيل برنامج سجون بدون أمية.

وجدير بالذكر أن المندوبية العامة تواصل اعتماد المقاربة التشاركية مع كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في إعداد وتنفيذ البرامج التأهيلية لفائدة السجناء، وكذا في تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية في مختلف المؤسسات السجنية، حيث تم تحقيق نجاح موسع تعكسه المشاركة الكثيفة للسجناء في هذه الأنشطة حيث تجاوز عددهم27.000 مشارك.

وفي إطار ابتكار آليات جديدة وجيل جديد من برامج تأهيل السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم، شرعت المندوبية العامة في تفعيل برنامج سنوي خاص للورشات التأهيلية في المسرح والموسيقى والفن التشكيلي والكتابة والتصوير الفوتوغرافي، هذا إلى جانب برنامج كفايات الذي يضم ثمانية برامج محورية نذكر منها برنامج محاكمة وبرنامج الجامعة الصيفية والربيعية وبرنامج المسابقات الوطنية وبرنامج المقاولة الذاتية والملتقى الوطني للتأهيل والإبداع.

وفي نفس السياق تم الشروع في تفعيل برنامج فرصة وإبداع الذي يرتكز على تكوين وتشغيل السجناء في حرف محددة ويتم ذلك بشراكة مع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ودار الصانع.

ومن جهة أخرى فالمندوبية العامة بصدد البحث حاليا عن صيغ تشغيل السجناء بشراكة مع القطاع الخاص وذلك في إطار خلق وحدات انتاجية داخل المؤسسات السجنية تتيح للسجناء الاستفادة من تكوين تطبيقي وكذا من مقابل مادي وفقا لمقتضيات قانون الشغل، كما تم إدراج الإطار القانوني لعمل السجناء ضمن المجالات ذات الأولوية في مشروع إصلاح القانون المنظم للسجون.

وقد تم بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء بلورة مشروعين أساسيين في هذا الإطار، يهم الأول تمكين النزلاء من برنامج خلق المقاولة الذاتية وذلك بتمكينهم من التكوين اللازم ومصاحبتهم لاختيار المشروع وتنفيذ المساطر لخلق المقاولة على أساس حصولهم على بطاقة المقاول الذاتي قبل الإفراج عنهم ويهم هذا المشروع 250 نزيلا خلال سنة 2017.أما المشروع الثاني الذي كان موضوع شراكة مع الجمعية المغربية لصناعة وتسويق السيارات فإنه يهتم بتطوير العرض الخاص بتكوين السجناء في مهن تركيب السيارات وإدماج المستفيدين بعد الإفراج في الشركات المنضوية تحت هذه الجمعية، وقد تم تحديد 500 مستفيد كهدف يجب تحقيقه خلال سنة 2017.

حضرات السيدات والسادة،

إن وعي المندوبية العامة بأهمية الجانب الفكري في تأهيل السجناء لإعادة إدماجهم وأثره في إعادة تقويم سلوك السجين وتعزيز مناعته الفكرية وتقوية إرادته في التغيير دفعتها إلى تنظيم جامعة صيفية تحت شعار "المواطنة كمدخل الإدماج" وجامعة ربيعية تحت شعار "أي دور للهيئات المنتخبة في إعادة إدماج السجناء" داخل السجون كتجربة فريدة ونموذجية وذلك بمشاركة ثلة من الأساتذة والمفكرين، ولعل اختيار المواضيع، وكذا نوعية المتدخلين والتفاعل الإيجابي للنزلاء أعطى نجاحا باهرا لهذه المبادرة حيث تعتزم الاستمرار في تنفيذها بشكل دوري لجعلها محطة قارة في البرامج التأهيلية للمندوبية العامة.

وفي نفس السياق، وفي إطار تعزيز خطاب التسامح وثقافة نبذ العنف المتطرف بالوسط السجني، شرعت المندوبية العامة في تفعيل برنامج الشراكة

القائمة مع الرابطة المحمدية للعلماء وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال محاربة التطرف ونشر مبادئ الإسلام المعتدل بالسجون، حيث تم خلال سنة 2016 تنظيم دورات تكوينية في هذا المجال لفائدة 47 موظفا ومرشدا دينيا عهدت إليهم بعد ذلك مهمة تكوين وتأطير 220 سجينا الذين تم انتقاؤهم وفق معايير تراعي حسن السلوك والانخراط الإيجابي في برامج الإصلاح والتأهيل ليتم تكليفهم لاحقا بتأطير باقي السجناء، في إطار ما يسمى التثقيف بالنظير حيث سيستفيد 22000 سجين عند متم السنة الجارية من هذا البرنامج وفق منهجية وجدولة زمنية مضبوطة.

وهذا التوجه يستمد مشروعيته من ضرورة تحصين السجون حتى لا تصبح وسطا خصبا لترويج الأفكار المتطرفة واستقطاب نزلاء متابعين في قضايا عامة من طرف نزلاء متابعين في قضايا التطرف والإرهاب. وهذا ما نحرص على عدم حدوثه في سجون بلدنا بالتعاون مع مختلف الشركاء.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار تعزيز آليات تواصل السجناء مع العالم الخارجي، ونظرا لأهمية الحفاظ على الروابط الأسرية ومن أجل تعزيز تواصل السجناء مع ذويهم، فقد قامت المندوبية العامة خلال السنة الفارطة بالسجن المحلي عين السبع بتوفير خدمة الهاتف الثابت داخل الغرف والأحياء من خلال تثبيت 280 جهاز بها، ونظرا لنجاح هذه التجربة، فإن المندوبية العامة بصدد دراسة كيفية تعميمها على باقي المؤسسات السجنية ابتداء من هذه السنة.

وارتباطا بمشروع إحداث إذاعة سجنية والذي سبق أن أعلنا عنه السنة الماضية في مثل هذه المناسبة، فإن المندوبية العامة قطعت أشواطا فيما يخص مساطر إحداثها بدءا بالتشاور مع الجهات المعنية خاصة الوزارة الوصية والهيئة العليا للاتصال السمعي وكذا الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، حيث من المرتقب التوقيع على مذكرة تفاهم في الأيام المقبلة في أفق تفعيل هذا المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق الرؤية الشمولية في الإصلاح، تقتضي اليوم أكثر من أي وقت مضى إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية ومواصلة تعزيز تأهيلها، كيف لا وهي الساهرة على أمن وسلامة السجناء والمؤسسات السجنة وتفعيل برامج التأهيل لإعادة الإدماج، فبدون توفر موارد بشرية مؤهلة ومحفزة، وقادرة على تحمل المهام الجسيمة المنوطة بها، لا يمكن أن تنجح مساعي هذا القطاع لتأهيل المؤسسات السجنية بما يتلاءم ومتطلبات أمن فعال وإدماج حقيقي للسجناء بعد الإفراج.

من هذا المنطلق، انصب عملنا على تطوير الكفاءات العلمية والمهنية للعنصر البشري لتعزيز الاحترافية ومواكبة التحديات الكبرى للقطاع، وتكريس التكوين المستمر كآلية أساسية لتثمين وتأهيل الموارد البشرية، حيث تم تحيين برامج التكوين والمصوغات المعتمدة بما يتلاءم ومستجدات التدبير الأمني للمؤسسات السجنية، ووضع وتنفيذ البرامج التأهيلية للنزلاء.

وفي هذا الإطار تم وضع وتنفيذ مخطط تكوين تضمن 120 دورة تكوينية في مختلف المجالات بتعاون مع عدة شركاء، وقد استهدفت هذه الدورات ما يزيد عن5800 موظف سنة 2016 مقابل3400 سنة 2015 أي بزيادة بلغت70%.

ومن حزمة الإنجازات المحققة على مستوى تكوين الموظفين بشراكة مع القطاع الجامعي، حصول 90 إطارا على دبلوم ماستر العلوم السجنية المحدث بشراكة مع الجامعة الدولية بالرباط خلال الموسم الجامعي 2016/2015 وهناك فوج آخر يتابع دراسته خلال هذه السنة. كما تم إحداث دبلوم ماستر جديد حول " المؤسسة السجنية: الوقاية والإدماج" بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط يستفيد منه 28 موظفا خلال الموسم الجامعي الحالي، ويبقى الهدف الأساسي هو وضع آليات التكامل بين التكوين المستمر وتقلد مهام المسؤولية داخل المؤسسة السجنية. كما قامت المندوبية باتخاذ المبادرة من أجل تعميم هذه التجربة مع جامعات أخرى بالمملكة حيث لاقت هذه المبادرة تجاوبا إيجابيا ومن المرتقب تفعيل هذه الشركات في السنة المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم ثقل المسؤوليات المنوطة بالمندوبية العامة، وما تتطلبه من توفير موارد بشرية كافية لاستتباب الأمن بالمؤسسات السجنية والارتقاء بمستوى التأهيل والخدمات المقدمة لساكنة سجنية يتزايد عددها بوتيرة متسارعة .

ورغم ما بذلته وتبذله المندوبية العامة من جهود لتكون في مستوى التطلعات، فإنها وللأسف لازالت تعاني من خصاص مهول من الموارد البشرية الكافية لتلبية حاجيات التأطير الأمني والتربوي بالمؤسسات السجنية، حيث لا تستفيد بما يكفي من المناصب المالية لسد هذا الخصاص إذ لا يتجاوز عدد المناصب 400 منصب في مشروع ميزانية لسنة 2017 ، وهو عدد لا يكفي لسد الخصاص وتغطية حاجيات المؤسسات السجنية الجديدة التي سيتم افتتاحها خلال هذه السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن حاجياتها الحقيقية من الموارد البشرية تقدر حاليا ب14000 موظف، أي ضرورة تخصيص 2000 منصب مالي سنويا على الأقل خلال الفترة 2017-2021، وذلك لضمان تغطية مختلف مراكز العمل وتحسين نسبة التأطير التي تبلغ حاليا حارس لكل 11 سجين وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع المعدل المعمول به دوليا والمحدد في حارس لكل 3 سجناء، بل يفوق عدد الموظفين عدد النزلاء في بعض الدول (هولاندا والدنمارك).

ولا بد من التذكير في هذا الإطار، بأن خصوصية المجال المغلق وطبيعة الساكنة السجنية تجعلان من مهنة موظف السجن من بين المهن والوظائف العامة الشاقة التي لا يمكن على الإطلاق مقارنتها مع باقي الوظائف العمومية، فموظف السجن موظف عمومي يخضع لنظام شبه عسكري و يشتغل في مجال مغلق لساعات طوال وفي ظروف عمل جد صعبة تتميز بالحركية الدائمة ومحاطة بمخاطر يومية جمة تهدد كيانه وحياته الشخصية في كل لحظة داخل السجن بل وخارجه.

ولذلك ينبغي في هذا الإطار التنويه بالعمل الجبار الذي يقوم به الموظفون بالرغم من ظروف عملهم الصعبة والاستثنائية، مما يقتضي التدخل العاجل لرد الاعتبار وإنصاف هذه الفئة من موظفي الدولة الذين يمارسون مهامهم في قطاع

حساس، وذلك من خلال النهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية بالرفع من التعويضات الممنوحة لهم على غرار باقي القطاعات الأمنية المماثلة، وكل ذلك من أجل تطوير الأداء والرفع من جودة خدمات قطاع السجون ونجاعته وإعطاء المؤسسات السجنية مكانتها الحقيقية باعتبارها مرفقا عموميا أمنيا إصلاحيا يسهر إلى جانب باقي الأجهزة الأمنية على حماية أمن وسلامة المجتمع، ويشكل حجر الزاوية في إعادة إدماج السجناء ومحاربة العود.

حضرات السيدات والسادة،

يحظى ورش تعزيز إجراءات الحكامة بنفس الاهمية التي تم إيلاؤها لباقي الأوراش المفتوحة، وذلك وعيا من المندوبية العامة بضرورة الانخراط في التوجهات الحكومية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الحديثة وتعزيز دورها في تقوية القدرات التدبيرية وتحديث وإصلاح الإدارة بما يكفل تحسين علاقة المواطن بالإدارة السجنية وفقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى بتاريخ 14 أكتوبر 2016 .

وقد عملت المندوبية العامة على تسريع تنفيذ مشروع إرساء نظام التدبير المعلوماتي المندمج الذي تم إطلاقه متم سنة 2014، حيث بلغ اليوم مراحله النهائية وتم في إطار تجريبي تفعيله بالسجن المحلي سلا1 وبالسجن المحلي عين السبع لتقييم مدى فعالته، ومن المرتقب تعميمه على 30 مؤسسة خلال سنة 2017 في أفق تغطية كل المؤسسات خلال سنة 2018.

وفي السياق نفسه، فإن المندوبية العامة ترتكز في إعداد مخطط عملها على مقاربة التدبير على أساس النتائج ، وتم خلال هذه السنة إعداد مشروع نجاعة الأداء وتعتزم تنفيذه في إطار نظام تعاقدي بين الإدارة المركزية والمديريات الجهوية سعيا إلى التنزيل السليم للاختصاصات المفوضة لها مع إعمال التتبع الواجب لسير هذه العملية من أجل تقييمها وتصحيحها عند الاقتضاء. كما يتم عقد اجتماعات شهرية مع المديرين الجهويين لتقييم سير العمل ومدى تنزيل التوجهات الاستراتيجية

على المستوى الجهوي وتدارس مختلف الإكراهات المطروحة في تنفيذ اختصاصاتهم وبحث السبل الكفيلة بتجاوزها.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر إلى أهمية التعاون الدولي للرقي بقطاع السجون والاستفادة كذلك من التجارب الدولية في مجال إدارة المؤسسات السجنية ووضع وتنفيذ البرامج التأهيلية لفائدة السجناء ، تحرص المندوبية العامة على توثيق علاقاتها بالعديد من الإدارات المماثلة بالدول الأجنبية وكذا المنظمات الدولية، من خلال التوقيع على اتفاقيات تعاون ترتكز على التبادل المثمر للممارسات الفضلى في مجال تدبير المؤسسات السجنية .

وقد تم خلال سنة 2016 التوقيع على اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية يوم 11 مارس 2016 لدعم تنفيذ استراتيجية المندوبية العامة في محاربة التطرف بالسجون لمدة 5 سنوات بتمويل من الحكومة اليابانية، والتوقيع على بروتوكول تفاهم وتعاون مع إدارة السجون الفرنسية من أجل تبادل الخبرات والتجارب، وكذا تعديل اتفاق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بدعم إصلاح المنظومة السجنية بالمملكة المغربية، والذي تم إبرامه في شهر أبريل من سنة 2011. كما تم تنظيم زيارات رفيعة المستوى بكل من المانيا وهولاندا والدنمارك للوقوف على الممارسات الفضلى بها وكذا بحث سبل التعاون و الشراكة معها.

وفي نفس السياق، تم تفعيل برنامج التعاون مع الاتحاد الاوربي، خاصة في شقه المتعلق بتوأمة المندوبية العامة مع مثيلاتها في دول الاتحاد، حيث من المرتقب انتقاء شريك المندوبية العامة خلال شهر يونيو من السنة الجارية.

وفي إطار الانفتاح على الدول الإفريقية لتطوير علاقات التعاون جنوب – جنوب، وذلك انسجاما مع السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، تم استقبال وفد رفيع المستوى تابع لإدارة السجون بتنزانيا للاستفادة من التجربة المغربية في مجال تدبير الشأن السجني وقام وفد آخر من مسؤولات بسجون

دولة تونس الشقيقة بزيارة ميدانية للسجون المغربية في إطار تبادل الخبرات والتجارب.

حضرات السيدات والسادة،

إن تنزيل بنود إصلاح منظومة السجون يعتبر تحديا يفرض انخراط كافة مكونات اللجنة المشتركة المتمثلة في القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج طبقا لما تنص عليه مقتضيات المرسوم رقم 2.14.481 بتحديد تأليف واختصاصات اللجنة المحدثة بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49.

وعلى هذا الأساس، تولي المندوبية العامة عناية خاصة لإسهامات هذه القطاعات، إيمانا منها بأهمية ونجاعة العمل المشترك خاصة في هذا القطاع الذي يتداخل فيه ما هو اجتماعي وإنساني وحقوقي بما هو أمني وإداري وتقني، وهو ما يعكس كذلك تقديرها لحجم الانعكاسات الإيجابية المنتظر تحقيقها من خلال اجتماعات منتظمة لهذه اللجنة بما يتيح المساهمة في تفعيل استراتيجية المندوبية العامة وتجاوز مجموعة من الاكراهات المرتبطة بغياب المقاربة التشاركية والفاعلية في التعاطي مع مختلف جوانب تدبير حياة السجناء بين مختلف القطاعات الحكومية المتدخلة.

ويتعين الإشارة مرة أخرى إلى ضعف انخراط هذه القطاعات في تنفيذ البرامج الإصلاحية المسطرة من طرف المندوبية العامة خاصة على المستويين المحلي والجهوي، علما أن نجاح الدور الإصلاحي والتأهيلي للمؤسسات السجنية والارتقاء بهذا القطاع إلى مستوى ما يتطلع إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رهين بمدى انخراط هذه القطاعات إلى جانب مكونات المجتمع بدءا من الأسرة والإعلام وهيئات المجتمع المدني في مختلف الأوراش المفتوحة على اعتبار أن مسؤولية إعادة إدماج السجناء مسؤولية مشتركة، خاصة في ظل التنامي المقلق لمعدل الجريمة وتنوع أنماطها.

وفي الختام

أتمنى أن يكون هذا العرض قد مكن السيدات والسادة المستشارين المحترمين من الوقوف على أهم ما تحقق من منجزات وبرامج وطبيعة الاكراهات البنيوية المرتبطة بالإمكانيات المادية والبشرية وارتفاع نسبة الاكتظاظ والتي لازالت تحول دون تحقيق كل الأهداف المسطرة في استراتيجية المندوبية العامة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على سعة صدركم وعلى حسن تتبعكم، ونأمل منكم دعم هذا القطاع لرفع تحديات تحسين أوضاع السجناء وتعزيز فرص إعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ونؤكد لكم استعدادنا الدائم لمناقشة كل القضايا المرتبطة بتدبير القطاع وتقديم كل التوضيحات والمعطيات الضرورية، وقد حرصنا على تزويدكم بالوثائق التالية:

- ✓ وثائق مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم سنة 2017.
- ✓ تقرير الأنشطة لسنة 2016 .
- ✓ برنامج تهيئ السجناء لإعادة الإدماج يرسم سنة 2017.
- ✓ مشروع نجاعة الأداء برسم 2017.
- ✓ مشروع دعم إصلاح المنظومة السجنية من أجل إعادة إدماج اجتماعي جيد (برنامج التثقيف بالنظير للوقاية من التطرف العنيف في السجون).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2017 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 ماي 2017 برئاسة السيد عبد اللطيف أبدوح الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الذي ألقى عرضا أبرز من خلاله حصيلة أنشطة المجلس خلال السنة المالية 2016، والخطوط العريضة لمشروع الميزانية، الرامية إلى تلبية حاجيات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات من الموارد البشرية، والبنيات التحتية، والمعدات اللوجيستيكية الضرورية، التي من شأنها توفير الارضية لتجسيد مبدأ الرقابة العليا على المال العام وفق متطلبات الفعالية والجودة.

وعلى هذا الأساس، تطرق السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إلى التنظيم الهيكلي للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، والاختصاصات المنوطة بهما في إطار إرساء نظام المراقبة العليا على المالية العامة وفق المقتضيات الدستورية، مذكرا بالدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة الدستورية في مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، وأضاف أن المجلس الأعلى للحسابات باعتباره هيئة مستقلة يقوم بمراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وكذا بفحص

النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، حيث تتولى المجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبيرها.

وفي نفس السياق، أبرز السيد الرئيس الأول العلاقات المؤسساتية القائمة بين المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان والحكومة فيما يتعلق بتقديم المساعدة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصه، مشيرا إلى التغييرات المحدثة بموجب القانون رقم 55.16 على مدونة المحاكم في إطار الملاءمة مع مقتضيات دستور 2011.

وفي الختام، صرح السيد الرئيس الأول بأنه خصص للمحاكم المالية 30 منصبا ماليا برسم السنة المالية 2017، يضاف إليها 71 منصبا ماليا شاغرا يتوفر عليها المجلس، كما رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 00 398 320 درهم كاعتمادات للأداء، و000 000 10 درهم كاعتمادات للالتزام .

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تقدم السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بجملة هامة من المداخلات، التي تعبر تقييميا عن الإشادة والتنويه بالدور المركزي للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مجال تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في الإدارة المغربية.

ومن هنا، أكد السيدات والسادة المستشارون على أن طبيعة المهام الدستورية المنوطة بالمجلس الأعلى للحسابات تجعله أداة مؤسساتية تسهم في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمحاسبة داخل المرافق العمومية الوطنية، ولتعزيز

هذه الأدوار تمت المطالبة بتطوير الإطار القانوني المنظم للمحاكم المالية بما يتلاءم مع الفلسفة الدستورية والتجارب الدولية الفضلى، على اعتبار أن الممارسة الفعلية أثبتت عدم مواكبة بعض القواعد القانونية المالية لمطالب البت الفعال والسريع في مهام التدقيق والافتحاص، وفي الاتجاه ذاته، أوضحت بعض المداخلات أن القضاء المالي الوطني يحتاج إلى ثورة قانونية تجعله قضاء متخصصا في القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية، ليتعزز دوره في ترسيخ قيم الشفافية والحكامة والتنافسية المشروعة داخل الوسط الاقتصادي والمالي للدولة.

وفي سياق آخر، أبرزت المداخلات أن عدد الموارد البشرية والغلاف المالي المخصص للمحاكم المالية لا يواكبان حجم المهام الجسام السنوية المنوطة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوي للحسابات، كما تقدم بعض السيدات والسادة المستشارون بجملة من الملاحظات والاقتراحات الكفيلة بدعم المجهودات الحثيثة للمحاكم المالية، والتي ستسهم لا محالة في تعزيز وظيفة عمل المحاكم المالية من مدخل مواكبة المتغيرات القانونية ومستجدات السياسات العمومية الوطنية، وهي كالتالي:

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للمجلس الأعلى للحسابات؛
- مراجعة نظام التصريح الإجباري بالممتلكات مع اعتماد التصريح الالكتروني؛
- إكمال إرساء المجالس المالية حسب التقطيع الجهوي الجديد؛
- توضيح مآل التوصيات الصادرة عن المجس الأعلى للحسابات في تقاريره المحاسباتية والموضوعاتية، ووضع آلية لتتبع درجة تطبيقها؛
- تعزيز المجلس بموارد بشرية متخصصة ومؤهلة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في مستهل جوابه بالمناقشة القيمة للسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تطوير أداء المحاكم المالية، في سبيل الإسهام الجماعي في الرقي بمنظومة أداء المرافق العمومية الوطنية.

وأوضح أن المحاكم المالية تسير بخطى ثابتة لمواكبة التغييرات والتحولات التي تعرفها المملكة المغربية، خاصة فيما يتعلق بالتدبير المالي والاقتصادي للبلاد، وتسهر على تجسيد مهامها طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية وللضوابط والمعايير المعمول بها من طرف أجهزة الرقابة التابعة للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، موضحا أن اختيار المهام الرقابية تتأسس على المعايير الأساسية التالية:

- تنويع الاجهزة الخاضعة للرقابة بالنظر إلى نشاطها القطاعي وطبيعتها القانونية؛
- التغطية الترابية ودورية المراقبة؛
- أهمية الرهانات والمخاطر المالية للجهاز الخاضع للرقابة.

وارتباطا بالتقارير والتوصيات المنبثقة عنها، أبرز السيد الرئيس الأول أنها تحال فور صدورها إلى السلطات الحكومية ومسؤولي المؤسسات المعنية قصد اتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، وأن المجلس يحرص على تتبع مآل التوصيات الصادرة عنه قصد مراقبة مدى تفعيلها من طرف الأجهزة المعنية، وأضاف أن المجلس الأعلى للحسابات حين يقف على تجاوزات تتنافى مع القواعد التشريعية والتنظيمية المالية تطبق آن

ذاك المسطرة القانوينة المعمول بها في هذا الإطار، حيث يكون الحكم إما بالتأديب أو الغرامة أو إرجاع المبالغ المالية، أو يحال الملف على الجهات القضائية المختصة في حالة ثبوت وجود مخالفات ذات طبيعة جنائية، وقد ذكر، في هذا الصدد، بالمهام المنجزة أو التي في طور الإنجاز فيما يهم سنة 2016، ومجموع الأشغال المبرمجة برسم السنة المالية 2017..

وأوضح السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن المجلس يحرص في تدبيره لملف موارده البشرية على الانتقاء الدقيق للموارد البشرية ذات التكوين المتخصص العالي، الذي يتماشى مع الحاجيات المتنوعة للمجلس التي تغطي مساحة تدبيرية تتميز بالشساعة والتنوع المجالي.

وفي الختام، أخبر السيدات والسادة المستشارون أنه بعد إصدار المجلس التقرير السنوي لسنة 2015، سيقوم بتقديم عرض أمام مجلسي البرلمان حول أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من دستور المملكة.

عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يطيب لي بمناسبة هذا اللقاء، أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لجميع عضوات وأعضاء مجلسكم الموقر بمختلف روافده السياسية والنقابية والمهنية، لما تبذلونه من مجهودات على المستوى التشريعي والرقابي والدبلوماسي، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مسؤولياتكم.

وقبل أن أتقدم أمام أعضاء لجنتكم الموقرة بعرض حول مشروع ميزانية المحاكم المالية برسم سنة 2017. يشرفني ان أعطيكم لمحة موجزة عن دور وهيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

طبقا لمقتضيات الباب العاشر من دستور 2011 يعد المجلس الأعلى للحسابات هيئة عليا مستقلة لمراقبة المالية العمومية بالمملكة. إذ يمارس مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية. كما يقوم بمراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، و كذا فحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، و يقدم أيضا المساعدة للبرلمان و الهيئات القضائية و الحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته. و تتولى المجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات و الجماعات الترابية الأخرى و هيئاتها و كيفية قيامها بتدبيرها. وينشر المجلس جميع أعماله، بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن التنظيم المعمول به داخل المحاكم المالية، يتشكل بالإضافة إلى رئاسة المجلس والنيابة العامة، من كتابة عامة وغرف دائمة قطاعية ومختصة، وغرف غير دائمة وهيئات ولجان ومجالس جهوية للحسابات.

وتتولى كل غرفة من الغرف القطاعية الأربع مراقبة تسيير الأجهزة التابعة لها والمصنفة حسب القطاعات الحكومية.

وفي هذا الإطار، فإن **الغرفة الأولى** بالمجلس الأعلى للحسابات، تمارس اختصاصاتها تجاه مجموعة من الوزارات خاصة الداخلية والخارجية والعدل.

أما **الغرفة الثانية**، فتتولى بالأساس مراقبة الأجهزة التابعة لقطاع الاقتصاد والمالية والنقل واللوجستيك والتجهيز والطاقة والمعادن.

وتنصب مراقبة **الغرفة الثالثة** على القطاعات الاجتماعية، خاصة الصحة والتعليم والتكوين المهني والشبيبة والرياضة والسكن والوظيفة العمومية.

في حين تعنى **الغرفة الرابعة** بمراقبة القطاعات الإنتاجية، كالفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية والاستثمار.

وتقوم هذه الغرف أيضا بإعداد تقارير موضوعاتية، كما تخصص جزءا من نشاطها لتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس بمناسبة مهام رقابية سابقة، وإصدار تقارير تكميلية بشأنها.

كما تتوزع باقي اختصاصات المجلس على أربع غرف متخصصة، وهي:

- **غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية،** والتي تمارس مهمة قضائية اتجاه كل مسؤول أو موظف أو عون بأحد الأجهزة الخاضعة لرقابة المجلس، الذي يرتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية.

- **غرفة استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات،** والتي تتولى البت في طلبات استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، في مجالي البت في الحسابات والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

- **غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية والجمعيات**، حيث تقوم من جهة، بتلقي وتتبع ومراقبة التصاريح الإجبارية للممتلكات، ومن جهة أخرى بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، كما تقوم بمراقبة حسابات الجمعيات التي تتلقى الإحسان العمومي.

- **غرفة التدقيق والبث في الحسابات** والتي تسهر على التأكد من مدى شرعية ومطابقة العمليات المالية للنصوص المعمول بها، في الحسابات المدلى بها من طرف المحاسبين العموميين لمصالح

الدولة، وفق مقاربة مندمجة تقوم على اعتماد المساءلة والتحريات الميدانية إلى جانب التدقيق المستندي.

وللإشارة، فإن عدد المراكز المحاسبية الخاضعة للتدقيق والبث في حسابات التسيير، يصل إلى **713** مركزا ويقدم سنويا حوالي **20 000** رزمة.

وإلى جانب الغرف الدائمة، هناك غرف غير دائمة وهيئات ولجان أناط بها المشرع عدة اختصاصات، وهي:

- **غرفة المشورة:** تصادق على التقرير السنوي للمجلس والتقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة.

- **هيئة الغرف المشتركة:** تبت في طلبات الاستئناف المرفوعة ضد القرارات النهائية الصادرة ابتدائيا عن غرف المجلس في القضايا المتعلقة بالبت في الحسابات والقرارات الصادرة عن غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

- **هيئة الغرف المجتمعة:** تبدي رأيها في المسائل المتعلقة بالاجتهاد القضائي أو المسطرة. وتبت في القضايا المعروضة على المجلس إما مباشرة من لدن الرئيس الأول أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو المحالة عليه بعد نقض قرار نهائي للمجلس.

- **الجلسة الرسمية:** يعقد المجلس جلسات رسمية على الخصوص لتنصيب القضاة وتلقي أداء يمينهم.

- **لجنة البرامج والتقارير:** تكلف بوضع استراتيجية البرمجة وتحديد معايير اختيار المؤسسات التي ستخضع للمراقبة، وفق منهجية تشاورية مستوحاة من المعايير والممارسات الدولية في مجال التدقيق والافتحاص، وتعد وفق ذلك البرنامج السنوي لأشغال المجلس كما تنتقي الملاحظات المزمع إدراجها في التقرير السنوي.

- **مجلس قضاء المحاكم المالية:** يسهر على تطبيق النظام الأساسي لقضاة المحاكم المالية، وتدبير مسارهم المهني وتأديبهم عند الاقتضاء.

وتماشيا مع التقسيم الجهوي للمملكة، أصبح عدد المجالس الجهوية للحسابات اثني عشر (12) مجلسا، تتواجد مقارها بمدن طنجة، وجدة، فاس، الرباط، بني ملال، الدار البيضاء، مراكش، الراشيدية، أكادير، كلميم، العيون والداخلة.

وتستمد المجالس الجهوية للحسابات تنظيمها من تنظيم المجلس الأعلى للحسابات إذ ترتبط به بعلاقات هيكلية ووظيفية. ويعمل المجلس حاليا على استكمال تجهيز مقرات المجالس الجهوية المحدثة.

وتجدر الإشارة أن مدونة المحاكم المالية عرفت تغييرا وتتميما خلال سنة 2016، وذلك بموجب القانون رقم 55.16، وقد سعى هذا التغيير بالأساس إلى ملائمة مدونة المحاكم المالية ومقتضيات دستور 2011، بالإضافة إلى منح إمكانية إنجاز مهام رقابية مشتركة بين المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أما على مستوى الموارد البشرية للمحاكم المالية، فقد خصص لها **30** منصبا ماليا من حصيص المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2017، تضاف إلى **71** منصبا ماليا شاغرا، يتوفر عليها المجلس. هاته المناصب ستستعمل لتعزيز الموارد البشرية للمحاكم المالية قصد القيام بمهامها على النحو المطلوب، وذلك عن طريق توظيف ملحقين قضائيين وبعض الأطر التقنية والإدارية.

وفي هذا الإطار وخلال هذه السنة، يتابع **34** ملحقا قضائيا، من خريجي المعاهد والمدارس العليا للمهندسين في اختصاصات مختلفة، تكوينهم بمركز التكوين التابع للمجلس الأعلى للحسابات.

كما تعلمون فإن نيل صفة قاضي بالمحاكم المالية، رهين بأداء اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة 186 من مدونة المحاكم المالية بعد استكمال فترة سنتين من التكوين بنجاح.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد القضاة المزاولين مهامهم بالمحاكم المالية يبلغ **325** قاضيا، منهم **184** بالمجلس الأعلى للحسابات و**141** بالمجالس الجهوية للحسابات.

أما فيما يخص الأطر والأعوان الإداريين والتقنيين، فيصل عددهم إلى 220 موظفا، بالإضافة إلى 50 مساعدا في التدقيق، من حملة شواهد في المحاسبة والتدقيق من مدارس ومعاهد عليا، هم في طور التوظيف.

ويحرص المجلس على تمكين موارده البشرية من برنامج تكويني داخلي وخارجي متعدد التخصصات، كما يقوم بدورات تكوينية لفائدة الأجهزة العليا للرقابة لبعض الدول الصديقة. ويعمل المجلس بصفة دائمة على تبادل الخبرات والتجارب مع منظمات الرقابة المالية على المستويين الإقليمي والدولي.

ورغم ميزانيتها المتواضعة ومحدودية إمكانياتها البشرية، وبالنظر إلى حجم وتعدد الاختصاصات المسندة إليها بموجب الدستور ومدونة المحاكم المالية والنصوص ذات الصلة، تسعى المحاكم المالية للقيام بعملها على

الوجه الأكمل وذلك وفق المعايير الدولية المعتمدة في مجال الرقابة المالية والافتحاص.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أما بخصوص الموارد المالية، يبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2017 **320 398 000** درهم كاعتمادات للأداء و **10 000 000** درهم كاعتمادات للالتزام.

حيث تقدر اعتمادات رواتب و أجور و تعويضات القضاة و موظفي المحاكم المالية لسنة 2017 ب **238 198 000** درهم أي **74,34 %** من اعتمادات الأداء، في حين تبلغ كل من مصاريف المعدات و النفقات المختلفة **47 000 000** درهم (**14,66 %**) و نفقات الاستثمار **35 200 000درهم** (**11 %**).

إذ سيمكن هذا الغلاف على مستوى التسيير من أداء رواتب وأجور وتعويضات القضاة والموظفين العاملين بهذه المؤسسة الدستورية وكذا تغطية النفقات المختلفة كمصاريف الحراسة والنظافة وتكاليف الكراء والتنقل داخل وخارج المملكة، وعلى مستوى الاستثمار من توفير

التجهيزات الضرورية للمحاكم المالية وبناء مقار كافية وملائمة لعمل المجالس الجهوية للحسابات.

وتتوزع اعتمادات مشروع ميزانية المحاكم المالية داخل فصلين إلى نفقات مخصصة للمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

على مستوى المجلس الأعلى للحسابات، يبلغ الغلاف المالي المخصص للمجلس **35 901 000** درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة و **18 200 000** درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن المعدات والنفقات المختلفة المشتركة للمحاكم المالية تمول أساسا من بنود الميزانية المتعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات.

فيما يخص المجالس الجهوية للحسابات، بلغت اعتماداتها في فصل المعدات والنفقات المختلفة **11 099 000** درهم كما خصص لها مبلغ **17 000 000** درهم كاعتمادات أداء للاستثمار.

في هذا الإطار رصد مبلغ **4 000 000** درهم لمتابعة أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء-سطات. و مبلغ **3 100 000** درهم للقيام بالدراسات والشروع في بناء مقر المجلس

الجهوي للحسابات لجهة الشرق. كما رصد مبلغ **3 100 000** درهم ومبلغ **2 600 000** درهم لاستكمال تجهيز مقر كل من المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة والمجلس الجهوي للحسابات لجهة فاس-مكناس.

ولا يفوتني السيد الرئيس السيدات والسادة النواب المحترمين أن أذكر أن جدادة الميزانية قد تم بلورتها وتقديمها هذه السنة على شكل مجموعة متناسقة من المشاريع والعمليات داخل البرنامج الخاص بالمحاكم المالية وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم هي المرتكزات التي انبنى عليها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2017.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكركم على ما تبذلونه من مجهودات لتقديم الدعم والمساندة للمحاكم المالية مؤكدين لكم الاستمرار الدائم للمجلس في المساعدة والتواصل مع مؤسستكم التشريعية، انسجاما مع المقتضيات الدستورية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد استمعت ببالغ الاهتمام لتدخلاتكم واقتراحاتكم الوجيهة. وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أعرض عليكم باقتضاب آليات اشتغال المجلس والتي ستقدم لكم بعض الايضاحات لاستفساراتكم.

وفي هذا الباب يجدر التذكير بأن ممارسة المحاكم المالية لمختلف اختصاصاتها تخضع لمقتضيات مدونة المحاكم المالية وللضوابط والمعايير المعمول بها من طرف أجهزة الرقابة التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعروفة اختصارا ب "الإنتوساي". ولتكريس هذا التوجه، أحدث المجلس وحدة خاصة بالمعايير والجودة.

وعلى مستوى البرمجة، تقترح غرف المجلس والمجالس الجهوية برنامجها السنوي على لجنة البرامج والتقارير، وفق مجموعة من المعايير أهمها:

- تنويع الأجهزة الخاضعة للرقابة بالنظر إلى نشاطها القطاعي (القطاع الإداري، قطاع المالية والاقتصاد، القطاع الاجتماعي والقطاع الإنتاجي)

وطبيعتها القانونية (مصالح الدولة، مؤسسات عمومية، شركات التدبير المفوض..)؛

- أهمية الرهانات والمخاطر المالية للجهاز الخاضع للرقابة؛
- التغطية الترابية؛
- دورية المراقبة.

وبعد المناقشة والتداول، تصادق لجنة البرامج والتقارير على البرنامج السنوي الذي يتم توزيعه على القضاة لتنفيذه وفق ثلاث مبادئ أساسية للمراقبة:

- مبدأ السرية: حيث أن أعمال التحقيق تكون سرية ولا يمكن تقديم أي إيضاحات أو استفسارات حول قضايا وملفات رائجة أمام هذه المحاكم؛
- مبدأ التواجهية: ويقتضي إرسال جميع الملاحظات والتوصيات إلى جميع المسؤولين المعنيين من أجل الإجابة عنها وتقديم وجهات نظرهم حولها؛
- مبدأ التداول الجماعي: حيث تتشكل الهيئات القضائية داخل المحاكم المالية من خمسة قضاة على الأقل، مما يضمن الحياد والموضوعية في مداولاتها.

وترسل التقارير بعد صدورها إلى السلطات الحكومية ومسؤولي المؤسسات المعنية قصد اتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، وبالتالي فتقارير مراقبة الجماعات الترابية مثلا ترسل بالإضافة إلى رئيس الجماعة، لكل من

وزير الداخلية ووزير المالية. وكما تعلمون فوزارتي الداخلية والمالية تتوفران على هيئات تفتيش ذات وسائل جد مهمة تمكنها من القيام بالتحريات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

ومع ذلك يحرص المجلس على تتبع مآل التوصيات الصادرة عنه، قصد مراقبة مدى تفعليها من طرف الأجهزة المعنية، وينجز المجلس سنويا عدة مهمات في هذا الصدد.

وتسعى المحاكم المالية إلى تحسين التدبير العمومي، من خلال رصد المخاطر المحتملة وإبراز أهم مكامن النقص، لإصدار توصيات تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات والرفع من فعالية ونجاعة التدبير.

وعند وقوف قضاة المحاكم المالية على تجاوزات تلحق ضررا بالمالية العمومية وتتنافى والقواعد التشريعية والتنظيمية المعمول بها، تحال المخالفات على المجلس في إطار مسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، إذا كانت ذات طبيعة تأديبية، حيث يكون الحكم بشأنها إما الغرامة أو إرجاع المبالغ المالية أو هما معا، أو على الجهات القضائية المختصة في حالة مخالفات ذات طبيعة جنائية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي برسم 2015، والذي تضمن بيانا كاملا عن الأنشطة القضائية وغير القضائية للمحاكم المالية، وكذا أبرز ملخصات الملاحظات والتوصيات المتعلقة بواقع التدبير العمومي.

وأما بخصوص أنشطة المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2016 وتلك المبرمجة خلال سنة 2017، فيمكن استعراضها بإيجاز على النحو التالي:

على صعيد التدقيق والبت في الحسابات، قام المجلس بتدقيق **605** حسابا، منها **232** تتعلق بالخزنة الإقليميين و**177** تخص القنصليات والبعثات الدبلوماسية و**196** تخص القباضات. وعلى إثر ذلك أصدر المجلس **495** قرارا برسم سنة 2016.

وأسفرت عمليات التدقيق المذكورة عن إحالة ستة ملفات على النيابة العامة بالمجلس بخصوص أفعال تندرج ضمن مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وثلاثة ملفات تهم أفعالا تشكل حالات تسيير بحكم الواقع.

كما تم رصد مجموعة من العمليات المالية التي قد تستوجب عقوبات جنائية، على مستوى تسعة أجهزة عمومية. حيث تمت إحالتها على الجهات القضائية المختصة.

توجد حاليا **27** مهمة في طور الإنجاز من طرف الغرف القطاعية للمجلس، كما برمجت مهام مراقبة أخرى خلال سنة 2017. هذا فضلا عن المهمات المتعلقة بتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس.

المهام في طور الإنجاز (27 مهمة) من أبرزها:

- ✓ المجمع الشريف للفوسفاط؛
- ✓ المكتب الوطني للماء والكهرباء؛
- ✓ القرض الفلاحي؛
- ✓ وزارة الشغل والإدماج المهني؛
- ✓ مصالح اللوجستيك والمعدات التابعة لوزارة التجهيز والنقل؛
- ✓ شركة MED-Z ، فرع تابع لصندوق الإيداع والتدبير؛
- ✓ شركة FIPAR، فرع تابع لصندوق الإيداع والتدبير؛
- ✓ عشرة (10) مراكز استشفائية بكل من طنجة؛ مراكش، مكناس، الجديدة، المحمدية، العرائش، سيدي سليمان، كلميم، بركان، الحي المحمدي؛
- ✓ الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء؛

- ✓ البحث العلمي والتكنولوجي والطلبيات العمومية بجامعة محمد الخامس الرباط؛
- ✓ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا؛
- ✓ مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات؛
- ✓ المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية؛
- ✓ مصلحة تثمين الموارد الغابوية؛
- ✓ تقييم البرامج المتعلقة بالعرض الثقافي لفائدة الجالية المغربية بالخارج؛
- ✓ تقييم الدعم الممنوح للصحافة المكتوبة؛
- ✓ تقييم نظام التسيير المالي والمحاسباتي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛
- ✓ تقييم نظام التسيير المالي والمحاسباتي للمؤسسات الدستورية وبعض المؤسسات ذات الطابع الخاص.

وفيما يتعلق بالمهام المبرمجة برسم سنة 2017، أذكر منها:

- ✓ المركز السينمائي المغربي؛
- ✓ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- ✓ تدبير الملك المائي العمومي؛
- ✓ تدبير المؤسسات السجنية؛

- ✓ المراكز الاستشفائية بكل من وجدة؛ الراشيدية، خريبكة، بوجدور، خنيفرة؛
- ✓ مركز تحاقن الدم بطنجة؛
- ✓ الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛
- ✓ المركب الرياضي محمد الخامس؛
- ✓ المعهد الملكي لتكوين اطر الشبيبة والرياضة بالرباط؛
- ✓ المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط؛
- ✓ المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

خلال سنة 2016، أنجزت الغرف القطاعية العديد من المهام الموضوعاتية تتعلق أساسا بالمواضيع التالية:

- ✓ الخدمات الرقمية المقدمة للمرتفقين؛
- ✓ الوظيفة العمومية؛
- ✓ منظومة الترويج الاقتصادي؛
- ✓ مخطط هاليوتيس للصيد البحري؛
- ✓ السياسة الوطنية لتدبير المناطق الصناعية؛
- ✓ تقييم تدبير منازعات الجماعات الترابية؛

- ✓ تقييم المنظومة الصحية؛
- ✓ تقييم برامج السكن الاجتماعي؛
- ✓ تقييم تدبير نظام التغطية الصحية الإجبارية من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛
- ✓ تقييم تدبير نظام التغطية الصحية الإجبارية من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓ تدبير المنتزهات الوطنية؛
- ✓ برامج التهيئة الهيدروفلاحية؛
- ✓ تقييم الأثر لمجهودات الدولة في قطاع الزيتون؛

وإعمالا بالمادة 11 من مدونة المحاكم المالية، حيث يجوز للرئيس الأول أن يقدم ملاحظات واقتراحات إلى السلطات الحكومية المختصة في القضايا الاستعجالية بواسطة مذكرات، قام المجلس بإصدار مذكرات استعجالية همت الجوانب التالية:

- ✓ الصفقات المتعلقة بتصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي المزمن الحاد؛

- ✓ اقتناء وتدبير العتاد الديداكتيكي والمواد الكيميائية من طرف بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- ✓ عمليات تغيير الإطار لفائدة بعض أعضاء هيئة التدريس التابعة لوزارة التربية الوطنية؛
- ✓ تنفيذ النفقات العمومية عن طريق سندات الطلب؛

من جانب أخر، وعملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 12 من مدونة المحاكم المالية، قام المجلس بإجراء أبحاث تمهيدية، بناءً على تقارير للمفتشية العامة لوزارة التربية الوطنية، صدرت على إثرها **خمسة (5)** تقارير.

بلغ عدد القضايا الرائجة أمام المجلس في هذا النوع من القضايا ما مجموعه **9** قضايا، تابعت النيابة العامة لدى المجلس في إطارها مسؤولين بمرافق الدولة والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية بلغ عددهم **77** شخصا.

وقد أصدر المجلس خلال سنة 2016 ما مجموعه **42** قرارا يتعلق بمخالفات ذات الصلة بتنفيذ النفقات العمومية، لاسيما على مستوى الصفقات وتدبير ممتلكات الأجهزة العمومية المعنية.

20 / 24

تلقى المجلس الأعلى للحسابات، برسم سنة 2016، ما يناهز **1237** تصريحا موزعة بين **169** تصريحا أوليا و **44** تصريحا بمناسبة انتهاء المهام إضافة إلى **1024** تصريحا متعلقا بتسوية الوضعية برسم السنوات الفارطة.

وبخصوص الملزمين غير المصرحين، باشر المجلس عدة إجراءات وتدابير تتجلى في تبليغ السلطات الحكومية المعنية، وتوجيه إنذارات للملزمين المعنيين وفق القوانين الجاري بها العمل.

قام المجلس خلال سنة 2016 بإنجاز **ثلاثة** تقارير تهم حسابات الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية برسم سنة 2015، تم نشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس. وينكب المجلس حاليا على إعداد مختلف التقارير حول صرف مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية وبحث جرد مصاريف المترشحين بخصوص انتخابات 2015. وسيتم نشرهما عند تمام إنجازها.

أما بخصوص أنشطة المجالس الجهوية للحسابات برسم سنة 2016، فتتجلى أهمها فيما يلي:

- ✓ إصدار **2485** حكما نهائيا و**85** حكما تمهيديا في ميدان التدقيق في الحسابات؛
- ✓ إصدار **46** حكما في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية؛
- ✓ تنفيذ **154** مهمة مراقبة موزعة ما بين **143** جماعة و**5** مؤسسات عمومية محلية وشركات تدبير مفوض و **3** مهام موضوعاتية و**3** جمعيات مستفيدة من الدعم العمومي المحلي، في مجال مراقبة التسيير ومراقبة استخدام الأموال العمومية .
- ✓ برمجة **189** مهمة رقابية برسم سنة 2017.
- ✓ تلقي **137 47** تصريحا بالممتلكات بخصوص المنتخبين المحليين وموظفي وأعوان الجماعات الترابية والمصالح الخارجية.

كما تم تفويض مهام مراقبة التسيير لبعض المؤسسات الخاضعة لرقابة المجلس الأعلى للحسابات إلى المجالس الجهوية للحسابات، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 158 من مدونة المحاكم المالية. وقد همت

المهام الرقابية المفوضة على الخصوص قطاع التربية و التعليم وقطاع الصحة. وتأتي هذه العملية في إطار تعزيز آلية الجهوية وترشيد وتثمين تدخلات المجلس لاسيما استعمال الوسائل البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارته.

منذ مارس 2015، شرع المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة مهمة التدقيق والتصديق على حسابات المنظمة الدولية للفرنكفونية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، الكائن مقرها في باريس والتي تضم **84** بلدا. وستتواصل هذه المهمة إلى غاية سنة 2018.

تمهيدا لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، فيما يتعلق بالمهام التي أوكلت بموجبه للمجلس الأعلى للحسابات، ولاسيما التصديق على حسابات الدولة (certification des comptes de l'Etat)، فإن المجلس شرع في التحضير لممارسة هذا الاختصاص.

ولأجل هذا الغرض وبشراكة مع محكمة الحسابات الفرنسية ومكتب التدقيق للمملكة المتحدة بتمويل من الاتحاد الأوروبي، قام المجلس بوضع تصور متكامل للقيام بهذا الاختصاص. وقد شرع المجلس في تكوين قضاته في هذا المجال من خلال تنظيم دورات تدريبية وزيارات ميدانية لفرنسا يشرف عليها خبراء متخصصون.

وفي الأخير، أود أن أخبركم أنني بمناسبة إصدار التقرير السنوي لسنة 2015 سأقوم بتقديم عرض أمام البرلمان بغرفتيه حول أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 148من دستور المملكة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في الختام، أود أن أعبر لكم عن كامل استعدادنا للتفاعل والتجاوب مع مقترحاتكم وملاحظاتكم.

وفقنا الله لخدمة هذا البلد ولخدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

24 / 24

الملحق:

- أوراق إثبات الحضور -

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

المملكة المغربية
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
مجلس المستشارين

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 18 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 1
الساعة : من 15h00 إلى 20h05

عدد الحاضرين في اللجنة : 15
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 9
عدد المعتذرين : 9
عدد المتغيبين :
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 5 ساعات و 5 دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

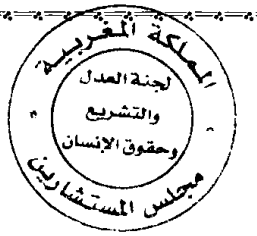

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 18 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 18 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الحماني محمد	عن حزب الاصالة والمعاصرة	
لحسن أدعي	التجمع الوطني الاحرار	
عمر الباكوري	التجمع الوطني الأحرار	
أحمد لحرش	الفريق الاستقلالي	
عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
علي العسري	فريق العدالة والتنمية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 22 ماي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 1
الساعة : من 10h00 إلى 12h25

عدد الحاضرين في اللجنة : 6
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : .....
عدد المتغيبين : .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : ساعتان و25 د

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 22 ماي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 22 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 3
الساعة : من 15h00 إلى 17h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 8
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 8
عدد المعتذرين : 3
عدد المتغيبين : .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : لساعتين و45 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	يعتذر
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: 22 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 23 ماي 2017 مباشرة بعد الجلسة العامة.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2016-2017

دورة : أبريل 2017

اجتماع رقم : 4

الساعة : من 19h21 إلى 20h21

عدد الحاضرين في اللجنة : 6

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6

عدد المعتذرين :

عدد المتغيبين :

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : ساعة و 30 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	بالنيابة
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	بالنيابة
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	بالنيابة
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 23 ماي 2017 مباشرة بعد الجلسة العامة.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 5
الساعة : من 10h00 إلى 13h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 7
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 4
عدد المعتذرين : .....
عدد المتغيبين : .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : 3 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	بالنيابة
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	بالنيابة
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	بالنيابة
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	بالنيابة
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
ميمونة امال	فريق العدالة والتنمية	
الحسن أدكي	فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة الخامسة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 6
الساعة : من 17h00 إلى 19h15

عدد الحاضرين في اللجنة : 7
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين :
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : ساعتان و15 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	بحضور
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	بحضور
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة الخامسة بعد الزوال.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 24 ماي 2017 على الساعة الخامسة بعد الزوال.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خويز أحمد	الأصالة والمعاصرة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 25 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 7
الساعة : من 15h00 إلى 18h50

عدد الحاضرين في اللجنة : 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين :
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 3 ساعات و50 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 25 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي عبد السلام البار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	يعتذر
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

حنيجة الزومي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2017.

تاريخ انعقاد الاجتماع: 25 ماي 2017 على الساعة الثالثة زوالا.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نبيل الأندلوسي	فريق العدالة والتنمية	
رحاب كمير	فريق الحركة والمعارضة	
رجاء الكسار	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
علي العريد	ف. الاتحاد والتنمية	
فؤاد القادري	الفريق الاستقلالي للوحدة والديمقراطية	
بلال المنار	" " "	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: فاتح يونيو 2017 على الساعة الثانية زوالا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 8
الساعة : من 14h00 إلى 16h15

عدد الحاضرين في اللجنة : .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 10
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : 1h15

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	بعذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد عبد الإلاه حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الرابع	السيد جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد رشيد المنياري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة السادس	السيد المخلص الحسين	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد علمي	الفريق الاشتراكي	
مساعد الأمين	السيد عبد اللطيف أعمو	مجموعة العمل التقدمي	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

موضـــوع الاجتمـــاع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: فاتح يونيو 2017 على الساعة الثانية زوالا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد الصبحي الجيلالي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد أحمد الإدريسي	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	
السيدة ثريا الحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	